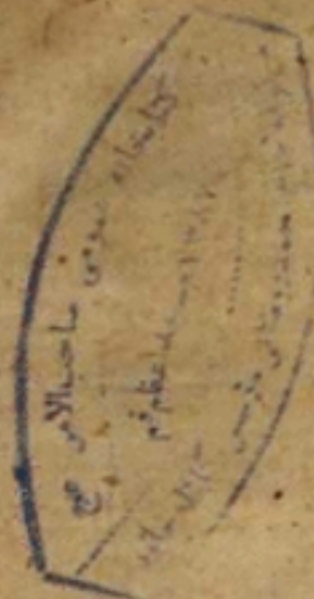


وان



مكتبة

شماره
۷۴۳
فهرست

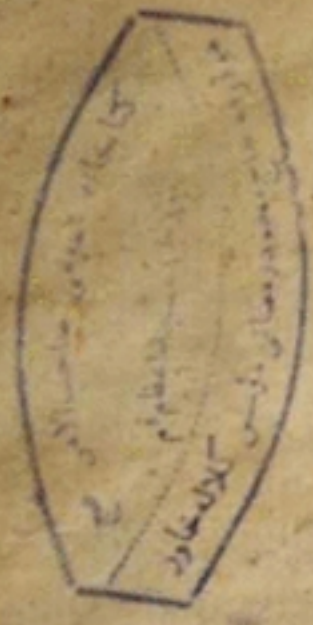
المختصر النافع

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ^{كبره} صغرت في عظمته عبادته العابد بن
وحصرت عن شكر نعمته السنة الحامدين ^{وكرناه آمه} وفصرت عن
وصف كماله افكار العالمين وحصرت عن ادراك جلالة
ابصار العالمين ^{الناظرين} ذاكم الله ربكم لا اله الا هو فادعوا
مخلصي الدين وصلي الله على اكرم المرسلين وسيد
الاولين والاخرين محمد خاتم النبيين وعلى عترته
الطاهرين وذريته الاكرومين صلوة تقصم ظهور
المجادين وترغم انوف الماحدين ^{بجانبه} **وبعد** فان مورث ذلك

خوف



في هذا المختصر خلاصة المذهب المعبر بالفاطميين وعبا
وان محسن من تظفرك بخبره ونوصلك الى شعبه ^{مقتضرا}
الى ما بان لي سيله ووضح لي دليله فان احللت فطنتك
في مغائبه واجلست درونك في معانبه كنت حقيقا
ان تفوز بالطلب وتعد في حامل المذهب وانا
اسأل الله في ذلك الامداد انه بالاسعاد والارشاد الى
المراد والتوفيق للسداد والعصمة من الخلل في الايراد
انه اعظم من افادوا اكرم من سئل فجاد **كتاب الطهارة**
واركانه اربعة **الاول** في النية والنظر في المطلق والمضاهي
والاستسار اما المطلق فهو في الاصل طاهر ومطهر يرفع
يحدث ويزيل لحيث وكله نجس لجاري منه بالملامح
فات والاكثير من الزكاد وحكم ماء الحمام حكمه اذا كان
له مادة وكذا ماء الغيث حال نزوله وينجس القليل من

باب الطهارة في النية والنظر في المطلق والمضاهي

من الألف بالملفوظات على الأصح وفي نقد بركاتها
 أشهرها الف وما زاد ظل وفسر الشيخان بالعرف
 وفي نجاسة البئر بالملاقات قولان أظهرهما التخييس ^{وشرح}
 البئر لموت البعير والثور وانصببا لغير ماؤها اجمع وكذا قال
 الثلاثة في المسكرات والحق الشيخ الفقهاء والمشي والدماء
 الشبهة ^{فان} غلب الماء ^{ثان} تراوح عليها قوم اثنان ^{ثان} يوم ما والموت
 لجماد والبغل كرو وكذا قال التبيين في الفرس والبقرة ولدت
 الانسان سبعون دلو أو للعذرة عشر دلاء فان ذابت فاربعون
 او خمسون وفي الدم اقوال والمروى في دم ذبح الشاة من
 ثلاثين الى اربعين وفي القليل دلاء بسيرة واللون الكلب
 وشبهه اربعون وكذا في البول الرجل والحق الشيخان بالكلب
 موت النعلب والارنب والشاة وروى في الشاة تسع او
 عشر وفي السنود اربعون وفي الر ^{واحد} سبع ولدت

الطير واغتسال بجانب سبع وكذا الكلب لو خرج حيا والغارة
 ان تفسخت او انتفخت والافلاثر وقبل دلاء وبول النجس
 مع وفي رواية ثلث ولو كان رضيعا فدل أو واحد وكذا
 في العصفور وشبهه ولو غير نجاسة ماؤها نزع كلب
 ولو غلب فاو الى ان يخرج حتى يزول النجس ^{المقدّم} يستوف
 ولا يجنس البئر بالبالوعز ولو فقارها ما لم تنصل نجاستها
 لكن يستحب بناء عليها قد رخصه ان راع ان كانت الارض
 صلبة او كانت فوقها والافسحة واما المضاف فهو ملا
 يتناول الاسم بالاطلاق ويصح سلبه عنه كالعض من
 الاجسام والمصعد والمزج بما يسلبه بالاطلاق وكله
 ظاهر لكن لا يرفع الحدث وفي طهارت محل الخبث قولان
 اصحهما المنع وينجس بالملاقات وان كثروا كلما يمازج
 المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا يخرج به عن افادة التطهير

وان غير احد او صاف وما يرفع به احد الا صغر طاهر
ومهر وما يرفع به احد الا كبر طاهر وفي رفع احد
به ثانيا قولان المروي النع وفي ما يزال به نحيب اذا لم يقرب
النجاست قولان اشبهما التجسس عدا ماء الاستنجاء ولا
يغتسل بغسله لجمام الا ان يعلم خلوها من النجاست
ونكوة الطهرات بماء اسخن بالشمس في الانية وماء
اسخن بالنار في غسل الاموات **واما الاسئلة** فكلها
طاهرة عدا للكل والخنزير والكافر وفي سور ما لا يؤ
كل لحم قولان وفي سور المسوخ وكل ما اكل الجيف
مع خلوه موضع الملاقات من نجاسة والطهارة في الكل
اظهر وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطهر من الدم قولان
احوطهما النجاسة ولو نجس احد الاناثين ولم يتبعين
احتب ماءهما وكما حكم بنجاسة لم يجزا استعماله

ولو اضطر معه الى الطهارة يتم **الركن الثاني** في الطهارة الماء
ثبة وهو وضوء وغسل والوضوء يسند على بيان امور ابعة
الاول في وجوبه وهو خروج البول والغائط والريح من المو
ضع المعتاد والنوم الغالب على الحائضين والاستحاضة **الثاني**
وفي مس ميت باطن الدبر وباطن الاحليل قولان اشبههما
لا يفيض **الثالث** في آداب الخلو والواجب ستر العورة ويحرم استقبال
القبلة واستدبارها ولو كان في الانية على الاشبه ويجوز غسل
مخرج البول ويتبعن الماء الا ان السد اقل ما يجزى مثلا ما على ثوبا
وغسل مخرج العايط بالماء ان يتعد وحدة النقاء وان لم يتعد
المخرج تحت بين الاجراس والماء ولا يجزى اقل من ثلاثة ولو نفي
بما دونها ويستعمل تحرق بدل الاجراس ولا يستعمل العظم ولا
الروث ولا الحجر المستعمل **وسنها** تعظية الرأس عند الدخول
والشمير وتقديم الرجل اليسر والاستبراء والدعاء عند الدخول

وعند النظر إلى الماء وعند الاستبراء وعند الفراغ والجمع بين
جاء الماء أفضل ولا انفار على الماء أن لم ينجد ونقديم
اليمين عند الخروج ويكره لحاوس في المشايخ والشوارع
ومواضع اللعن ونحت لا شجار المنعم وفي التزال واستقبال
الشمس والقمر وفي الأرض الصلبة وفي مواطن الهواء وفي الماء
جاء باوساكتنا واستقبال الريح به والأكل والشرب والسواك
والاستنجاء باليمين وبالإسار وفيها خاتم عليه اسم الله والكلام
الأبذكر الله أول الضرون **الثالث** في الكيفية الواجب سبعة النية
مقارنة الغسل الوجه وجوز تقديمها عند غسل اليدين
واستدامة حكمها حتى الفراغ وغسل الوجه وطول من فصي
الشعر إلى الدفن وعرضه ما اشتملت عليه الأبهام والسطح
ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها وغسل اليدين
مع المرفقين مبتدأ بهما ولو نكس فقولان اشبههما أنه

طريق

لا يجري وأقل الغسل ما يحصل به مسماة ولا دهن ومسح مقدم
الواحد بقبضة البلل بما يسمى مسحاً وقيل أقله ثلاث أصابع ولو استقبل
فالأشبه الكراهية ويجوز على الشعر والبشرة ولا يجوز على
حائل كالعمامة ومسح الرجلين إلى الكعبين وهما قبالة القدم
ويجوز منكوساً ولا يجوز على حائل من خفي وغيره إلا
لضرورة والترتيب يبدأ بالوجه ثم باليمين ثم باليسار ثم
بالرجلين ولا ترتيب فيهما والمواكف وهو أن يكمل طهارة
قبل الجفاف والفرص في الغسل مرة والثانية سنة والثالثة
بدعة ولا تكرار في المسح ويحرك ما يمنع وصول الماء
إلى البشرة كالخاتم وجوبا ولو لم يمنع حركته استحباباً ويجوز
ترفع أن امكن والأشبع عليها ولو في موضع الغسل ولا
يجوز أن يولى وضوءه غير احتيازا ومرداه بالسلس
كذلك وقيل ينوضى لكل صلي وهو حسن ولكن المعتبر

فما يحدث في الصلوة وتوضاؤ بني **والسنة عشر** وضع الأثاء
على اليمن ولا غراف بها والتسمير وغسل البدن متى من البول
والنوم ومرتين للغائط قبل الاغتراف بها والضمير والاستنشاق
وان يبد الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بياضهما والدعاء عند
غسل الاعضاء والوضوء بماء والسواك عنده ويكون الاستعانة
فيه والقنديل منه **الثاني** في الاحكام فمن يتفق لحدث وشك
في الطهارة او يتفق لهما وجهل المتأخر تطهر ولو يتفق الطهارة
وشك في الحدث او شك في شئ من افعال الموضع بعد ان
يخ على الطهارة ولو كان قبل انصرفه الى به وبما بعد ولو
يتفق تولد عضو في الحالين وبما بعده ولو كان مسحا
ولو لم يبق على الاعضاء نداء او اخذ من تحت واجفانه
ولو لم يبق نداء او اصلا استأنف الوضوء ويعيد الصلوة
لو ترك غسل احد المخرجين ولا يعيد الوضوء ولو كان

لخارج احد احدثين غسل مخرجه دون الآخر وفي حوان
لمس كتابة المصحف للحدث قولان اصحهما المنع **واما الغسل**
ففيه الواجب والتدبير الواجب منه سنة **الاول** غسل اليدين
والنظر في موضع وكيفية واحكامه اما الموجب فامران
انزال الماء بغطر ونوما ولو اثنى اعتبرها لدفق وفوق اليد
ويكفي في الرض الشربة ويغتسل المسنقظ اذا وجد ماء
على جسده او توبه الذي يفرجه به واجماع في القبل **حدث**
غيوب كحشفه وان كسل وكذا في دبر المرأة على الاشبه
وفي وجوب الغسل بوطي الغلوم تركه وجزم علم الهدى
بالوجوب **واما كيفية** فواجبها خمسة التسمية مقارنة
لغسل الرأس او متقدمة عند غسل اليدين واستدامة
حكمها وغسل البشرة بما يسمى غسلا ولو كالدهن وتخليل
ما لا يصل اليه الماء الا به والترتيب بيد ابو اسرغم

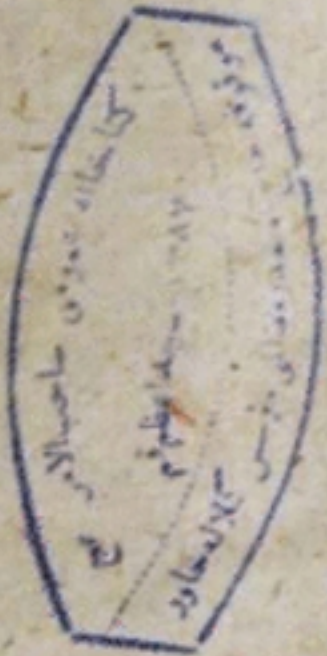
ميامنه ثم مياسره ويسقط الترتيب بالارتماس ^{نفا} ^{ومستو}
 سبعة الاستبراء وهو ان يعصر فكم من المفعلة الى طهر
 ثلثا ونيرة ثلثا وغسل يديه ثلثا والمضرة والاستنسا
 وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء والغسل
 بصاع ^{واما احكامه} فحرم عليه قراءة العزائم ومس كتابه
 القرآن ودخول المساجد الا اجبارا ^{او سيرة النبي صلى الله عليه وسلم} ^{او سيرة النبي صلى الله عليه وسلم} ^{او سيرة النبي صلى الله عليه وسلم}
 مسجد النبي عليه السلام ولو احتلم فيهما نيم ثم خرج ووضع
 شعر فيها على الاظفار ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات
 ومس المصحف والنوم ما لم ينوض والاكل والشرب
 ما لم يتمضمض ويستنشق ولخضاب ولوراي ^{بعد}
 الغسل اعاده الا مع البول والاجتهاد ولو احدث
 في أثناء غسله فقبر اقول اصحها ^{الانتماء} والوضوء
 ويجزى غسل الجنبه عن الوضوء في غيبه ^{نورد}

اظهره انه لا يجزى ^{ثلاثا} ^{غسل الحيض} والنظر فيه وفي
 احكامه وهو في الاغلب اسود او احمر غليظ حار لدفع
 فان اشتبه بالعدو حكم لها بتطوق القطن فان
 مطوقة فهدوم العذرة وان خرجت مغوسة فهدوم
 الحيض ولا حيض مع سن الياس ولا مع الصغر وهل
 تجمع مع الحمل فيه روايات اشهرها انه لا يجتمع وكثر
 الحيض عشرة ايام واقل ثلاثة فلو ساءت يوما او يومين
 فليس حيضا ولو كمل ثلثة في جملة عشرة فقولان المروي
 انه حيض وما بين الثلث الى العشرة ^{حيضا} وان اختلف لونه
 ما لم يعلم انه لعدو او فرج ومع تجاوزة العشرة
 ترجع ذات العادة اليها ^{ما لم يعلم انه} ^{ما لم يعلم انه} ^{ما لم يعلم انه}
 الى التميز ومع فقد ترجع المبتدا الى علة اهلها ^{نفا}
 فان لم يكن او كن مختلفات رجعت هي والمضطربة الى

وهي ستة من كل شهر وعشرة أو سبعة أو ثلاثة
 من شهر وعشرة من آخر وتثبت العادة باستواء ^{سنتين}
 في أيام رؤية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ولو رأت
 في أيام العادة صفراً وقبلها أو بعدها بصفة ^{تجاوز} الحبل
 العشرة فالترجيح للعادة وفيه قول آخر وتترك ذات
 الصلوة برؤية الدم وفي البداية والمضطربة تردد والاحتياط
 لعبادة أولى حتى تنقضي الحيض وذات العادة مع الدم
 تنظر بعد عادتها يوم أو يومين ثم تعمل ما تعمل ^{في} العادة
 فان استمر ^{دون الصلوة} واكتمت الصوم وأقل ^{الصلوة} عشرة أيام ولا حد
 لاكتنه **وانما الأحكام** فلا ينقض لها صليها ولا صوم ولا
 طواف ولا يرفع لها حدث ويجزئ عليها دخول
 المساجد ^{ظهر} الا اجتنب أعد المسجد بن ووضع شئ فيها على
 وقراءة العزائم ومس كتاب القرآن ويجزئ على زوجها

وطيها

وطيها منها موضع الدم ولا يصح طافها مع دخولها
 بها وحضوره ويجب عليها الغسل مع النقاء وقضاء الصوم
 دون الصلوة وهل يجوز ان تسجد لو سعت المسجد
 الا شبر نعم وفي وجوب الكفارة بوطيها على الزوج روا
 بيان احوطهما الوجوب وهي دينار في أوله ونصف في وسطه
 وربيع في آخره ويستحب لها الوضوء لوقت كل فريضة وذكر
 الله في مصلاتها بقدر صلواتها **وبكر** لها الخضا بفرأه
 ما عدا العزائم وليس لها مشد ولا ستمناع منها بما بين السنة
 والركبة ووطيها قبل الغسل واذا حاض بعد دخول الوقت
 ولم تصل مع الا مكان قضت وكذا لو أدركت من آخر الوقت
 قدر الطهارة والصلوة وجبت ادا ومع الاهمال قضاء
 وتغتسل كاعتسال الحنب لكن لا بد معه من الوضوء
الثالث غسل الاستحاضة ودماها في الأغلب اصفر بارد رقيق



لكن ما نراه بعد عادتها مستمرا وبعد عاية التفاسل وبعد
الباسر وقبل البلوغ ومع الحمل على الأشهر فهو استخاضة
ولو كان عسطا ويجب اعتباره فان لطخ باطن القطنه
ابدا لها والوضوء لكل صليته وان غمسها ولم يسل فيها
مع ذلك تغير خرقه وغسل للغداة وان سال الزمها
مع ذلك غسلت غسل للنضر والعصر جمع بينهما وغسل
للمغرب والعشاء جمع بينهما وكذا جمع بين صوم الليل والصوم
بغسل واحد اذا كانت متقلبة فاذا فعلت ذلك صارت طاهرا ولا
يجمع بين صلاتين بوضوء وعليها الاستطهار في منع الدم
من التعدي بقدر الامكان وكذا يلزم من به السلس البطن
الرابع غسل النفاس ولا يكون نفاس الا مع الدم ولو
تأثمت لا يكون الدم نفاسا حتى يراه بعد الولادة او معها
ولا حد لأقله وفي أكثره روايات أشهرها انه لا يزيد

على أكثره خض ونعبر جالها عند انقطاعه قبل العنفة فان
خرجت القطنه نفيا غسلت ولا توقع النفاس والقضاء العشرة
ولورات بعدها ما فهو استخاضة والتفاسل النفسا كما يحايف
يحرم عليها ويكره وغسلها كغسلها في الكيفية وفي استحاضة
استحب تقديم الوضوء على الغسل وجواننا خير
عنه **المطهر** غسل الاموات والنظر في مودار **بعد الاول**
الاغتسال والفرض فيه استقبال الميت بالقبلة على احوط
القولين بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن جبينه
اليها **وسنة** نقله الى مصلاه وتلقينه الشهادتين واذا فرغ
بالتسليم والامامة عليهم السلام وكلمات الفرج وان يغض عينا
ويطبق فوه ويمد يده الى حنبيه وان يغطي بثوب
وان يقرأ عنده القرآن ويسبح ان هان ليله ويعلم المؤمنين
ويجعل تحكيمهم الامع الاشتياح ولو كان مصلوبا لا يترك
ان يد من ثلثه ويكره ان يحضر جنبا وحائض وقيل يكره

ان يجعل على بطنه حد يد **الثانية** الغسل وفروجه
 انزال النخاسة عنه وتغسل به ماء السدر ثم بماء الكافور
 ثم بالفراغ مرتين بالغسل الجنبين ولو تعد السدر والكافور
 كفت المرق بالفراغ وفي وجوب الوضوء قولان **الاسم**
 ستجاب شبه ولو خيف من تغسل ثنائيا فجلسه ثم
وسنة ان يوضع على مرفق موجهها الى القبلة مظللا
 ويفتح جنبه ويتبرغ ثوبه من تحته وتستر عورته وتلين
 اصابعه برفق ويغسل راسه وجهه بغير غم السدر ويغسل
 فرجه بالخرق ^{منه} ويبدأ بغسل يديه ثم ينقى راسه الايمن ثم ينقى
 راسه الايسر ويغسل كل عضو منه ثلاثا في كل غسل
 يمسح بطنه في الاولين الا الحامل ويقف الغاسل عن يمينه و
 يحفر لها حفرة وينشف ثوب طاهر ويكبر افعاله وقور
 اطفاله وترجل شعره وجعل بين رجله الغاسل وارسال
 الماء في الكنيف ولا بأس بالبالوعة **الثالث** الكفن والواجب

الواجب منه مئزر وان روي قص مما تجوز الصلوات فيه
 للرجال ومع الضرورة تجزئ اللقافة وامساس مسجدا
 بالكافور وان قل **وسنة** ان يغسل الغاسل كل كفيه او يوضو
 وان يواد الرجل جنبه بمشاة عبرية غير مطرقة بالذهب وخرقة
 لفتخذه وعمامة تشي عليه محنكا ويخرج طرفاء العمامة من الحنك
 ويلقيان على صدره ويكون الكفن فطنا ويصب
 بالآذرين ويكتب على الحنك والقبض واللقافة ويجرد يمينه فلا
 طلاق يشهد ان لا اله الا الله ويجعل بين اليدين قطن وتزاد
 القوافل لقافة اخرى لتدبيلها ونمط وتبدل بالعمامة قناعا
 ويسحق الكافور باليد وان فضل عن المساجد الف على صدره
 وان يكون درهما او اربعة دراهم والكلمة ثلثة عشر درهما
 وثلاث ويجعل مع جريدتان احدهما مئزرية لا يسرى ^{في}
 واذن والاخرى مع ترفق جانبيه الايمن ياصفها بجلده
 بجلده ويكون من الخل وقيل فان فقد من السدر والا فمن الخل

والأفنى غير من شجر رطب **ويكره** بل الخبوط بالزريق
وان يجعل لما ابتدئ من الكفان الكمام وان يكفن في السواد
وان تجمر الكفان او يطيب بغير الكافور والندبة او يكتب
عليه بالسواد وان يجعل في سمع الميت وبصق شئ من
الكافور وقيل يكره ان يقطع الكفن بالحديد **الرابع** ان
والفرض موارنه في الأرض على جانبه الا يمنى مؤجلها الى القبلة
ولو كان في البحر وتعد للبر ثقل او جعل في وعاء وارسل ولو
كانت دميثة حاملة من مسلم قيل دفنت في مقبرة المسلمين
يستدبر بها القبلة اكراما للولد **وسنة** اتباع الجنائز او مع
جانسها وترتيبها وحفر القبر قائما والحي للترفة وان يجعل
له محد وان يتخفى التانل ليه وتخل ازاره ويكفن فيه
وبعد عند نزوله ولا يكون عليه الا في الماء ويجعل الميت
عند رجل القبر ان كان رجل وقد امتز ان كان امرأة وينقل
مرتين ويصبر عليه وينزل في الثلاثة سابقا بوسه والمروا

١١
عرضا ويجل عقد كفن ويلقنه ويجعل معه ترابا حسنا وينزع
الحد وينزع من قبل رجليه ويهيل الحاضرون بظهوره لا كف
منه جعين ولا يهيل دو الرحمن ثم يطعم القبر ولا يجعل فيه من
قبر ويرفع مقدار ربيع اصابع من بعا ويصب عليه الماء من راسه
دورا فان فضل الماء صبر على وسطه ويضع الحاضرون الا
يدى عليه مريحتي ويلقن الولى بعد انصافهم ويكره فتر القبر
بالسبح الا مع الحاجة وخصب صخر وتجديد دفن ميتين في
قبر واحد ونقل الميت الحى بدم مؤالا الى المشاهد المشرفة
ويلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** كفن المرأة على زوجها وان
كان لها مال الثانية كفن الميت من اصل تركته قبل الدين **الثانية**
لا يجوز شيش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم **الرابع** الشهيد اذا
مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن
بشابه وينزع عنه الخفان والقر **الخامسة** اذا مات ولد الحمل
قطع واخرج ولومانت مودنه شق جوفها من الجانب الايسر

وفي رواية بنحاط بطنها **الثامنة** اذا اوجد بعض الميت وفيه الصفة
فهو كما لو وجد كلبه وان لم يوجد الصدر غسل وكفن ما في عظم
عظم ولف في خرقة ودفن ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل
السقط الا اذا استكمل شهورا اربعين ولو كان لدونها الف في قبره
ودفن **التاسعة** لا يغسل الرجل الا رجله وكذا المرأة ويغسل الرجل بين
ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة ويغسل الرجل محارمة من وراء
النشاب وكذا المرأة **الثامنة** من مات محرما كان كالمحل لكن لا يقبر
الكافر **التاسعة** لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين
المسلمين **العاشرة** لو كان في كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يضر
في القبر وفرض بعد جعله فيه الشاس غسل للميت من الناس
بجاء الغسل بمس لادمي بعد بده بالموت وقبل تطهيره بالغسل
على الاظهر وكذا يجب الغسل بمس قطع فيها عظم سواء ابنت
مخترى او ميت وهو كغسل الحائض **واما** الندوب من الاغصان
فالشهيرة غسل بجمعة ووقر ما بين الفجر الى الزوال وكلما

قرب الى الزوال كان افضل **وال** ليلة من شهر رمضان ليلة
الصف منه وليلة سبع عشرة واحدى عشرين وثلاث عشرين وليلة
الفطر والعيد بن ليلة النصف من رجب ويوم المبعث ليلة النصف
من شعبان والغدير ويوم غزوة يوم المباحلة وغسل الاحرام
وزيادة النبي والائمة واقتضاء الكسوف والتوبة واصلح الحجة
والاستحانة ولدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدنية
ومسجد النبي عليه السلام وغسل المولود **الركن الثالث** في الطهارة
الترايبية والنظر في امور اربعة **الاول** شرط التيمم عدم الماء او عدم
الوصلة اليه او حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض ولو لم
يوجد الا بتياعا وجب ان كثر التيمم وقبل ما لم يضر في حال **الثاني**
ولو كان مع ماء وخشي العطش تيمم ان لم يكن فيه سعة عن قدر الضرر
وكذا لو كان على جسد نجاسة ومع ماء يكفيه لازلها ولو ضرر
وكر من معه ماء لا يكفيه لطهارته واذا لم يوجد للميت ماء تيمم
كلحي العاجز **الثاني** ما تيمم به وهو التراب الخالص دون ما سواه من التربة

يستعمل في غسل الميت
مولود من غير غسل
ان يغسل في كل ركن من الارض وان يغسل
بغير ماء الفضة ودرهم من ماء
رجب دروز نور وكسوف لا يغسل في

كالاشنان والدقيق واللحادن كالكل والزئبق ولا يجس بارض
 النون ويجس ويكس بالسبخة والرمل وفي جواز التيمم بالجر تردد
 وبلجواز قل الشبان ومع فقد الصعيد تيمم بجوار التوب واللبد
 وعرف الدبر ومع فقد تيمم بالوحل **الثالث** في كيفية ولا يصح قبل
 دخول الوقت ويصح مع تضيقه وفي صحته مع السعة قولان
 احوطهما التأخير وهل يجب استيعاب الوجع والزلع اعيى بالمسح
 فيه روايات اشهرهما احتصاص المسح باليمين وظاهر الكفين وفيما
 عدد الضربات اقول اجودها للوضوء وضوء الغسل اثنتان
 والواجب فيه التنية واستدامة حكمها والترتيب ببدء مسح
 اليمنى ثم بظاهر اليسرى ثم بظاهر اليسرى **الرابع** في احكام وهي
 ثمانية **الاولى** لا يعيد ما صلى تيممه ولو تعدد لجنازة لم يجز
 التيمم ما لم يخف التلف فان خشي وصلى في الاعادة تردد
 شبه انه لا يعيد وكذا من احدث في الجماع ومنعز خام يوم
 الجمعة صلى وفي الاعادة قولان **الثاني** يجب على من فقد

الماء لكل الطين في تحته غلق سهم وفي السهلة غلق سهمين فان اخل فيتم
 وصلى ثم تيمم وجرد الماء نظره واعاد **الثاني** وجد الماء قبل شروعه نظره ولو كان
 بعد فراغه فلا اعادة ولو كان في انشاء الصلوات فقولان اصحهما البناء ولو على
 نكبة **الاهرام الرابع** لو تيمم المجنب ثم احدث ما يوجب الوضوء اعاد بدلا من الغسل **الخامس**
 لا يفيض التيمم الا ما يفيض الطهارة المائية وبزبد وجرد الماء مع التمكن من استعماله
السادس يجوز التيمم لصلوات الجنازة مع وجرد الماء **السابع** اذا اجتمع ميت وميت
 وجنب وهناك ماء يكفي احدهم تيمم للمحدث وهل يختص به الجنب **الثامن** روي عن
 صلى تيمم فاحد في قلبه وجد الماء قطع ونظره واتم ونزلها الشبان على النساء
التاسعة في التجاسات والنظرة في اعدادها واحكامها وهي عشرة
 البول والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته لجلال والميت والميتة بما لا يفوق
 سائله وكذا الدم والكلب والحنزير والكافر وكل مسكر مانع والنفق وفي غايته
 عرق الجنب من الحرام وعرق الكلب مجلولة ولعاب المسوخ وذرق الدجاج و
 والتعلب كالذب والفان والوزغة اختلاف والكراهية اظهرها **الاحكام** عشرة
الاول كل تجاسب يجب دلتها قليلها وكثيرها عن التوب والبدن عدلهم فقد
 عفى عما دون الدم سعة في الصلوات ولم يعرف عما زاد عنه وفيما بلغ
 بقدر الدم محتجوا واثبات اشهرها وجوب لان التيمم لو كان منفردا لم
 تجب ان الله وقبل يجب مطلقا وقبل بشرط التقاض **الثاني** دم الحيض يجب ان لا
 وان قل والحق الثلج به دم الاستحاضة يجب نظره والنفاس وعفى عن دم
 الجروح والقرح التي لا ترقى فاذا رقى اعتبر فيه سعة الدرهم **الثالث** يجوز الصلوة
 فيما لا يتم الصلوة فيما فيه منقرا مع نجاسة كالنكز والحجور رب والنفاس **الرابع**

تفضل الثياب والبدن ترين من البول الا بول الصبي فانه يكفي حبلا عليه ويكفي اذا
عن النجاسة وان بقي اللون **الخامس** في علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل
كلما يحصل فيه الاستنابة ولو نجس احد الترابين ولم يعلم عنه صلى المصلي الواحدة
في كل واحد منهما من قبل بطريقهما وبصله عربا **الثامن** اذا كفى الكلب
او الغنم زيرا وكذا فريثا او جسدا وهو رطب غسل موضع الملاقات وجوبا وان
كان باسار من التراب بالماء استحبابا **السابع** من علم النجاسة في ثوبه او بدنه
وصلى عامدا اعاد في الوقت وبعد ولو نسي في حال المصلي قروا بيان اشهر
هما ان عليه الاعادة ولو لم يعلم وخبر الوقت فلا فضا وهل يعيد مع
بقاء الوقت فيه قولان اشبههما لا اعادة ولو راي النجاسة في اثناء
الصلي اذ الها وتم اوطح عنه ما في فيه الا ان ينظر بيقين ذلك الى ما بينا في الصلوة
فيصلها **الثامن** الثامن المربة للصبي اذا لم يكن لها الا ثوب واحد احترا
ان يغسله في اليوم والليلة **التاسع** من لم يتكلم من تعبير ثوبه الفاه **العاشر**
عربا ولو منع ما منع صلى فيه وفي الاعادة قولان اشبههما الاعادة **العاشر** الشمس اذا انفتحت
البور او غير من الارض والوراء ومحرم جازت الصلوة عليه وهل يظهر الاشبه
نعم ونظير النار ما حاله **الحافس** ونظير الارض باطن الخف والقدم مع ذوالعين
النجاسة وقيل في الذنوب يلقى على الارض النجاسة بالبول انها تطهر مع بقاء يد
الماء على صهارته **والمحقق** بذلك تنظير في الاواني وهو يحرم منها استعمال وان
الذهب الفضة في اكل وغيره وفي المفضل قولان اشبههما الكراهية واواني كفن
المشركين طاهر حتى ما لم يعلم نجاستها بشركهم لها بطريق او ملكا نجاسته
ولا يستعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في حيوته مذكى ويكن مما لا يؤكل لحمه

يبيع على الامتياز فيه وكذا يكتفى من اواني نجس مكان خبثا او في عا وبغسل
الاناء من الولوع ثلاثا وكذا في التراب على الاظهر ومن نجس الفان ثلاثا
والسج افضل ومن غير ذلك ثمن والثلاث احوط **كتاب الصلوة** وتنظير في مقدار
والمقاصد والمقد مات سبع **الاول** في الاعادة والواجب في الصلوة الخمس صلوة
للمحكمة والعبد من الكسوف والزلزلة والاباء والطوفان والاموات **الثاني**
الانسان بذرو وشبهه وما سواه مسنون والصلوة الخمس سبع عشرة ركعة تنظير
ونوافلها اربع وثلاثون ركعة على الاظهر في كل ركعة ثمان ركعات تنظير فيها
وكذا العصر اربع ركعات للمغرب بعدها وبعد العشاء ركعات من جلوس بعد ان يركع
واحد وثمان للليل وركعتا الشفق وركعة الوتر وركعتان السجدة وبسقة
في سفر نوافل الظهرين وفي سقوط الوتر قولان وكل ركعة من هذه الركعات
شهادة وتسلم والوتر بافرا **الثاني** في المواقيت والتنظير في قدرها واحكامها
حقها اما الاول فالروايات فيه مختلفة ومختلفة اختصموا في الظهر عند الزوال
بمقدار اقلها ثم يشرك الفرض في الوقت ولا يظهر مقدم حتى يبقى مغروب مقدار
اداء العصر فتعقبه ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى مقدار اقلها اشرك الفرض
والمغرب مقدم حتى يبقى كاختصاص الليل مقدار اقل العشاء فتختص به فاذا اطلع
الفجر دخل وقت صلي ممتد حتى يتبين طلع الشمس ووقت نوافل الظهر حتى الزوال
حتى يصير الفجر على قدمين ونوافل العصر الى اربعة اقدام ونوافل المغرب بعد
حتى تذهب نجاسة المغرب وركعتا الوتر تمتد بامتداد العشاء وصلية الليل
بعد انتصافه وكلما قرب من الفجر كان افضل وركعتا الفجر بعد الفجر من الوقت
وناخيرها حتى يطلع الفجر الاول افضل وامتد حتى تطلع الشمس **واما الله**

يعلم أن والزيادة الظل بعد استقاصه ويميل الشمس إلى الحاجبة لا يمكن لمن يستعمل
القبلة ويعرف الغروب بدهاب الحجرة المشرقية **الثاني** قبل لا يدخل وقت العشاء حتى تد
الحجرة الغربية ولا يصلي قبله إلا مع الغدس والأظهر الكبرية **الثالث** لا تقدم صلي قبل
على الانتصاف إلا لسبب عجز وطوبى راءه أو مسافر وقضاؤها افضل **الرابع**
إذا تلبس بياضه الظه ولو بركعة ثم خرج وفيها انما مقدس على الظه وكذا العظم
نوافل المغرب في ذميمة الحجرة ولم يكملها بدا بالعشاء **الخامس** إذا طلع الفجر فقد
قانت النافلة عد ركنه الفجر ولو تلبس من صلي الليل بأربع فراح بها الصبح انما
ما لم يخس فوات الفريضة ولو كان التلبس بما دون الأربع غ طلع الفجر بداء
الفرض وقضى نافلة الليل **السادسة** تقضى الفريضة إذا وقضاء ما لم تنضيق
لحاضه والنوافل ما لم يدخل وقت الفريضة **السابعة** يكمن ابتداء النوافل عند طلوع
الشمس وعند غروبها وقيامها وبعد الصبح والعصر عند النوافل المرتبة وما
له سبب **الثامن** الأفضل في كل صلي تفدي بها في أول وقتها إلا ما استثني في مواضع
استقام الله تعالى **الثاني** إذا صلى طائفا دخله خول الوقت ثم تبيى اليوم إعادة إلا
أن يدخل الوقت ولما يتم ولو قبل التسليم وفيه قول آخر **الثالث** في القبلة وهي للكعبة
مع الأماكن والأقضية وان بعد وقبل أي قبلة لأهل المسجد والمسجد قبله من صلى
في الحرم والحرم قبله أهل الدنيا وفيه ضعيف ولو صلى في وسطها استقبل أي جدد
شأنه ولو صلى على سطحها أبرز بين يديه منها ولو قبله وقبل يستلقي ويصلي
موميا إلى البيت المعمور وتوجه كل أفليم إلى الركن الذي يليهم فاهل الشرق
يجعلون المشرق إلى الكعبة لايسر والمغرب إلى الأيمن ويجري حلف المنك
الأيمن والشمس عند الزوال محاذ بين لطف الأيمن مما يلي الألف وقبل يستحب

لأهل الشرق عن سمتهم قلبه وهو بناء على أن توجههم إلى الحرم وإذا فقد العلم
بجهته والظن صلى الفريضة إلى أربع جهات ومع الضرورة أو صلي الوقت يصلي
إلى أي جهتها شاء ومن نزل الاستقبال عمدا صاد ولو كان طائفا أو نيا ياتين عشا
لم يعد مكان بين المشرق والمغرب ويعبد الضان ماصلة إلى المشرق والمغرب
في وقتها لا يخرج وقتها وكذا لو استدبر وقبل يعبد ولو خرج الوقت ولا يصلي
الفريضة على الواحله اختيارا ورخص في النافلة سفر حيث توجهت الواحله
الرابعة في لباس المصلي لا يجوز الصلي في جلد الميتة ولوديع وكذا ما لا يؤكل لحمه
ولو ذكي ودعي ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان فلنس أو نكرو ويجوز استعماله
لا في الصلي ولو كان مما يؤكل لحمه جاز في الصلي وغيرها وإن أخذ من ماله جنة
أو قلعا مع غسل موضع الانتصاف ويجوز في تحن الخالص المعشوم من بوبر الأذن
والنعال وفي فروا الشهاب قولان أظهرهما الجواز وفي التعلب الأذن ببق
استلهم المنع ولا يجوز الصلي في كبرها المحض للرجال إلا مع الضرورة أو في كبر
وهل يجوز للنساء من غير ضرورة ولهن فيه روايات اعلمها الجواز وفي التكر
والفلنس من كبر برتد اعلمها الجواز مع الكبرية وهل يجوز الركوب الوقوف
عليه والأقضية المروى نعم ولا بأس بنوب مكحوف به ولا يجوز في ثوب مغشور
مع العلم ولا فيما لا يستر ظهر القدم ما لم يكن له رواق كالحف ويحب في النعل الغر
ويكمن في الثياب السود وعد العمامة وتحف وفي الثوب الذي يكون تحت وبره
دائب والتعالب وفوقه وفي ثوب واحد للرجال ولو صلى ما تحته لم يجز وإن
لم يأت فوقه القميص وإن يشتمل العباءة في عمامة لا حنك لها وإن يأم بغيره
راءه وإن يصلي بمعه حديد ظاهر أو في ثوبينهم صاحبه وقباءه في ثوبين

ادخا في صوته ويكره للمرأة ان تصلي في خلخال او صورة او خنجر ويكره للرجل الشام
 وقبل يكن في فباومين ود الا في الحرب **مسألة** الاولى ما منع فيه الصلوة بشرط فيه
 الطهارة وان يكون مملوكا او مائدا ونافيه **المسألة الثانية** يحرم الرجل سرفيل
 ودبر وسير ما بين السرة والركبة افضل وسرجه كله مع الرداء اكل ولا تصلي
 لحره الا في درع وخيار سلق جميع جسد هاعد الوجه والكفين وفي القدمين
 نهضة اشبه الجوار والامر والصلية يحسن بان يستريح وسرته او اسرع ذلك افضل
الثالثة يجوز الاستنار في الصلوة بكلمة بستر العود كالحشيش وورق التبن والظن
 ولو لم يجد سائر اصلي عربا ناعما ميا اذا امن المطح ومع وجوده يصلح جاسا
موا للركوع والسجود **الخامسة** في مكان المصلي بصلتي في كل مكان اذا كان موحيا مملوكا
 او مائدا ونافيه ولا تصلي في المكان المغصوب مع العلم وفي جوار صليوة المرأة الى جنب
 للمصلي فولان احدهما المنع سواء وصلت بصلته نرا ومنفردة محرما كانت او اجنبيه
 والاخر الجوار على كراهية ولو كان بينهما حائل او تباعد عشرة اذرع فصاعدا او كان
 متاخرا عنه ولو بسقط بجسد صحت صلاتهما ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباعد
 الرجل ولا تم المرأة ولا يشترط طهارة موضع الصلوة اذا لم تستعمل نجاسة ولا طهارة
 مواقع المساجد ومواقع الجبهة ويستحب صليقة الفريضة في المسجد الا في الكعبة ولان
 فلة في منزله ويكره الصلوة في الحمام وميون الخائط ومبارك الابل ومساكن الفل
 وفي مرائب الخيل والبغال والحمير ويحرم الاودين وارض السمرة والثلج اذا لم يتمكن
 جبهة من السجود وبين المقابر الكمع حائل وفي بيوت المجوس والبنين والخنزير
 وفي جواد الطير وان يكون بين يديه نار مضرمة او مصف غشوق او حائط
 بزمق او لوعه ولا يابس بالبيع والكنائس ومرايض الغنم وقبل يكره الى باب
 بزمق او لوعه ولا يابس بالبيع والكنائس ومرايض الغنم وقبل يكره الى باب

مفتي

فتوح وسان مواجر **السادسة** فيما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس
 كالصلى والقوف ولا ما يخرج باستماله عن اسم الارض كاللحادن ويجوز على
 الارض او ما يثبت منها ما لم يكن مأكولا او ملبوسا بالعادة وفي القطر و
 الكنان روايتان اشهرهما المنع الامع الضرورة ولا يسجد على شئ من بدنه
 فان منع سجد على شئ من بدنه ويجوز السجود على الثلج والقبر وغيره مع عدم الارض
 وما يثبت منها فان لم يكن فعلى كفة ولا يابس بالفسر طمس ويكره منه ما كان فيه
 كناية وبراعى فيه ان يكون مملوكا خالبا من نجاسة **السابعة** في الاذان والاقامة
 والنظر في المؤذن وما يؤذن له وكيفية الاذان ولو احفظ ما يؤذن فيه عز فيه
 العقل والاسلام ولا يعتبر البلوغ فالصبي يؤذن والعبد يؤذن وتؤذن للمرأة
 للنساء خاصة وبسقط ان يكون عدلا صلبا بصيرا بالاقا فان مطر فاعلم على موضع
 مستقبل القبلة رافعا صوته ونسريه المرأة صوتهها ويكره الانتفاة به يمنا وشمالا
 ولو اخل بالاذان والاقامة وصلى ثاميا نداء ركعيا ما لم يركع واستقبل صلى صلوته
 ولو نعد انحلال لم يرجع **واما** ما يؤذن له في الصلوة الخمس لا غير اداء وقضاء استجابا
 سرخا والنساء المنفرد والجماع وقيل يحبان في الجماعة وبنا كذا الاستجاب فيما لم
 يحرم فيه واكره الغداة والغروب وقاضي الفرائض الخمس يؤذن لأول وهرده
 ثم يقيم لكل واحد ولوجع بين الاذان والاقامة لكل فريضة كان افضل وجمع يوم
 بين ظهرين باذان واحد قامين ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء آخرون لم يؤذنا
 ما دامت الصفوف باقية ولو انقضت اذن الآخرون واقاموا ولو اذن بنية الا
 ثم اراد الاجتماع استحب له الاستئناف **واما** كيفية الاذان والاقامة في الفريضة الا بعدد
 لدقتها وبقدم في الصبح رخصته لكن بعينه بعد دخوله وفصر للامانة

اشهرها وابات خمسة وثلاثون الاذان ثمانية عشر والاقامة سبع وعشرون
منتهى عدد التكبير في اذان الاذان فانه يرفع والتكبير في اخر الاذان فانه يرفع
والتي تليها شرط والسنة في الوقوف على فصوله متناهي في الاذان حاد في الا
قائمة والفصل بينهما بركعتين او جلسته او سجدة او خطبة خلا المذهب فانه
لا يفصل بين اذانها الا بخطبة او سجدة او تسبيحة ويكفي الكلام في خلاهما والركعة
جميع الا لا شعاع وقول الصلوة خبر من التوم **واما الواجب** في السنة حكمه
عند سماعه وقول ما يخل به المؤذن والكف عن الكلام بعد قوله قد قامت الصلوة
الا بما يتعلق بالصلوة **مسائل تلك الاذان** اذا سمع الامام اذنا جاز ان يجزي
به في الجماعة ولو كان المؤذن منفرد **الثانية** من احدث في الصلوة اعادة ولا
يعيد الا فامة الا مع الكلام **الثالثة** من صلى خلف من لا يقتدى به اذن لنفسه
ولو خشي فوان الصلوة اقتصر فصوله على تكبيرتين قد قامت الصلوة **واما المقام**
فثبت الاولى في افعال الصلوة وهي واجبة ومندوبة فالواجبات ثمانية **الاولى**
النية وهي ركن وان كان بالشرط ان يشبه فانها تقع مقارنة ولا بد من نية التوبة
والتعين والوجوب والادب والاداء والقضاء ولا يشترط نية الفرض والاعمال ولو
كان متخيرا ويتعين استحضارها عند اول جزء من التكبير واستدراك حكمها **الثانية**
التكبير وهو ركن في الصلوة وصورة الله اكبر مرتبا ولا ينعقد بمعناه ولا مع
الاختلال ولو بحرف ومع التعذر تكفي الترجمة ويجب التعلم ما امكن والاخر من ينطق
بالممكن وينعقد قلبه بهامع الاشارة ويشترط فيها القيام ولا يجزي قاعدا مع
القدرة والمصلحة الخيرة في تعيينها من السجعة ومستنها النطق بها على وزن
افعل من غير المد واسماع الامام من خلفه وان يرفع بها المصلي يدعيهما اذا

وجهه **الثالث** القيام وهو ركن مع القدرة ولو تعذر الاستقلال اجتمع ولو عجز
العضان بالمكن ولو عجز احداهما صلى قاعدا وفي حد ذلك قولان **الرابع** في
مراعات التمكن ولو وجد القاعد خفاهض منها ولو عجز عن القعود
مضطجعا موميا وكذا لو عجز صلى مستلقيا ويستحب ان يتربع القاعد
قائما وبنته رجله يركعها وقيل وينورك **الرابع** القراءة وهي
متعينة بالحمد في كل نية وفي الاولين من كل رباعية وثلاثية ولا تقع
الصلوة بالاختلال بها عهدا ولو بحرف وكذا لا عراب وترتيب بها
كذا البسملة في الحمد والسورة ولا تجزي الترجمة ولو ضاق الوقت
ما يحسن ويجب التعلم ما امكن ولو عجز فقرأ غيرهما ما تيسر والا مع
الله وهلل وكفى بقدر القراءة وبحركتها من سائر بالقراءة ويعقد بها
قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض المختار مع سعة الوقت
وامكان التعلم قولان اظهرها الوجوب ولا يقرأ في الفرائض غير مرة ولا ما يقرأ
الوقت بقراءة ثنها وتخير المصلي في كل ثالثه ورابعة بين قراءة الحمد والتسبيح
ويجهر من الخمس واجبا في الصبح والاولى المغرب والعشاء ويشترط الباقي
وادناه ان يسمع نفسه ولا يجهر للراوية **ومن السنن** الجهر بالبسملة
في مواضع الاختفات من اول الحمد والسورة ورتيل القراءة وقراءة سورة
بعد الحمد في النوافل والاقتصر في الظهر والمغرب على قصار الفصل
وفي الصبح على مطولاته وفي العشاء على متوسطاته وفي ظهر يوم الجمعة
بسورتها وبالمنافقين وكذا الوصل في الظهر جهر على الاظهر ونوافل النهار
اخفات والليل جهر ويستحب ان يسمع الامام من خلفه قراءة ما يبلغ

العلو وكذا الشهادتان **مسائل أربع** بحرم قول آمين اخر الحمد وقيل بكونه
الثاني الضمى لم تشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا بلا فوهل فاعدا
 بسلمة بينهما قبل لا وهو **الثالث** يجزى بدل الحمد في لا وا
 خرسجات أربع صورتها سبحان الله وحمد الله ولا اله الا الله
 والله أكبر وردى تسع وقيل عشرة فثنا عشر وهو احوط **الرابعة** لقراءة
 في التناقلة احد العزائم سجدة عند ذكره ثم يقوم فيتم ويركع ولو كان
 السجود في اخرها قام وقراء الحمد استحب بالركع عن قراءة **الخامس**
 الركوع وهو واجب في كل ركعة من الا في الكسوف والزلازل وركن
 في الصلوة والواجب فيه خمسة الأختاء قد ران فصل معه كفاه ركبه
 ولو عجز اقصر على المكنى والا اوى والطمانينة بقدر الذكر الواحد في سجدة
 واحد في صورتها سبحان ربّي العظيم وحمد الله فلا تاويع
 الطرور تجزى الواحدة الضمى وقيل يجزى مطلع مطلق الذكر فيه
 وفي السجود ورفع **الراعي** منه والطمانينة في الانتظار **والسنة**
 فيه ان يكبر لرفعها محاذيا بينهما وجهه ثم يركع بعد ان سألها
 ويضعهما على ركبتيه مفرجات الاصابع راد ابركته الى خلفه
 مستويا ظهره ماد اعنقه داعيا امام التسبيح مستحيا لتناكبه فما اذا قا
 بلا بعد انتصابه مع الله لن حمد داعيا بجده ويكبر ان يركع ويده
 تحت ثيابه **السادس** السجود ويجزى في كل ركعة سجدتان وهما ركن
 في الصلوة والواجب في سبعة السجود على الاعضاء السبعة لجبهته والظهر
 والركبتين واليهاى الرجلين ووجه الجبهة على ما يصح السجود عليه وان

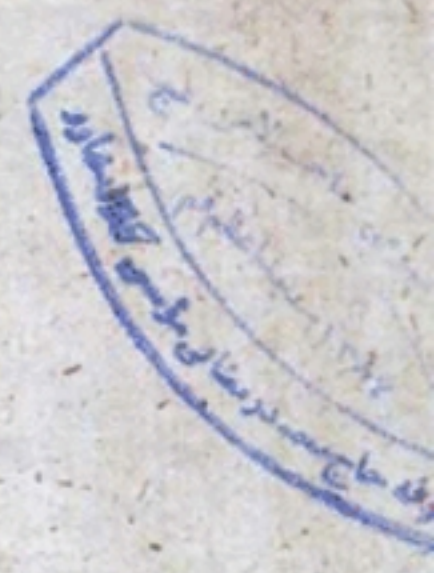
لا يكون موضع السجود عاليا بما يريد عن لبنة ولو تغدرا لا تخاف
 ما يسجد عليه ولو كان يجهة دمل اخضر حصى كقبح التسليم على الارض
 ولو تغدرا يسجد على احد الجنبين ولا يغلى ذفنه ولو عجز او ماء والذكر
 فيه والتسبيح كالركوع والطمانينة بقدر الذكر ولو الطمانينة ورفع الرأس
 مطمئنا عافيا لاولى سنة التكبير لاولى قائما والهوى بعد اكمال السجدة
 بيد يده وان يكون موضع السجود مساويا لموقفه وان يرغب بانفذه ويدهود
 الزيادة على التسبيحة الواحدة والتكبيرات الثلاث ويدعو ابن السجدة بين
 والقعود متورك والطمانينة عقب تسعة من الثانية والدعاء ثم يقوم به
 معتمدا على يديه ما بقا يرفع ركبته ويكبر **الافعال** بين السجدة بين
السابع التشهد وهو واجب في كل ثنائيه من دفى اثنتي عشرة والرباعية
 من بين وكل تشهد يتمثل على خمسة تجلس بطوس بقدره والشهادتان د
 والصلوة على النبي وآله عليهم السلام واقله تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له واشهاد ان محمدا عبده ورسوله ثم يأتى بالصلاة على النبي وآله وسنة ان
 يجلس متورك ويخرج رجله ثم يجعل ظاهرا يسر على الارض وظاهرا اليمنى
 باطن اليسر عوادا بعد الواجب ويسبح الامام الشهادتين من خلفه
الثامن التسليم وهو واجب في اصح القولين وصورة السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبالله ما يد كان الثاني مستحيا
 والسنة فيه ان يستلم النحر وتسليمه الى القبلة ويومى نحو خاتمين عينه الى
 يمينه واحدة والامام بصفحة وجهه والماموم بتسليم يمين بوجهه يمين
 ونملا لا ومن دون الصلوة خمسة الاول التوجه بسبع تكبيرات منها الواجب

بنها ثلثة ادعية تكبر ثلثا ثم تدعو واثنان ثم يدعوا ثم اثنان ثم يتوجه **الركعة**
 الفوت في كل ثلثة قبل الركوع الا في الجمعة فانه في الاولى قبل الركوع وفي الثانية
 فيه بعد ولونسي للفوت قضاء بعد الركوع **الثالث** نظرم قائما الى موضع
 سجوده وقائما الى باطن كفيه راكعا على ما بين رجليه وساجدا الى طرف
 انفه ومتشهدا الى حجره الرابع وضع اليدين قائما على فخذه بجذاء ركبته
 وقائما تلقا وجهه وراكعا على ركبته وساجدا بجذاء اذنيه ومتشهدا على
 فخذه **الخامس** التعقيب لا حصر له واقله تسبيح الزهرام **خاتمة** بقطع الصلوة
 ما يبطل الطهارة ولو كان سهوا والالتفات دبر والكلام بحر في فضاء
 عمدا وكذا القهقهة والفعل الكسبي الخارج عن الصلوة والبكاء والامور الدنيا
 في وضع اليدين عن الشمال قولان اظهرهما الا بطلان ويجزئ الا قطع الصلوة
 الا بخوف الضر مثل فوات غريم او مريد طفل وقبل بقطعها الاكل والشرب
 الا في الوتر لمن عزم الصوم دحقة عطش وفي جواز الصلوة والشعر معقوص
 قولان اشبههما الكراهية ويكفي الالتفات يمينا وشمالا والثناء والتمني
 والعبادة ونحو موضع السجود والتميم والبصاف وفرقة الاصابع والناوة
 بحر ومداغاة لا خبثين وليس الخف ضيقا ويجوز للمصلي تسهيتا
 طس ور السسلام مثل قوله سلام عليكم والدعاء في احوال الصلوة بغير
 المباح دون المحرم **الفصل الثاني** في بقية الصلوة وهي ركعتان بسيفه معها
 نظره وقها ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شئ مثله وتسقط بالافوات
 ويقضى ظهرا ولو لم يدرك الخطبتين اجبرته الصلوة كذا الوارد مع
 اكمام الركوع ولو في الثانية ويدرك الجمعة بادره راكعا على الا

لا يجزئ من ركعتي

شهر شهر النظر في شروها ومن تحت عليهم ولو احقها ومنها والشرط خمسة **الاول**
 السلطان العادل **الثاني** العدد وفي اقله روايتان اشهرهما خمسة لا امام
 احدهم **الثالث** الخطبتان ويجب في الاولى حمد الله والثناء عليه والوصية
 بتقوى الله وقراءة سور خفيفة وفي الثانية حمد الله والصلوة على النبي وعلى
 الائمة المعصومين والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات ويجب تقديمها على
 الصلوة وان يكون الخطيب قائما مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس
 نردد احوطه الوجوب ولا يشترط فيهما الطهارة وفي جوار ايقاعهما قبل
 الزوال روايتان اشهرهما الجواز ويستحب ان يكون الخطيب بليغا
 مواظبا على الصلوة منعهما من تدليبي ويمتد معهما في حال الخطبة على
 منبئ وان يسلم او لا ويجلس امام الخطبة ثم يقوم فخطب جله **الرابع** الجها
 عت فلا يصح فزاد **الخامس** ان لا يكون بين الجمعة اقل من ثلثة ايام
 والذي يجب عليه كل مكلف ذكر تسليم من المرض والحرج والعجز غيرهم ولا يشر
 وتسقط عنه لو كان به نية في الجمعة ازيد من فرسخين ولو حضر احد هؤلاء
 وجبت عليه عدل الصبي والمجنون والمرأة **سادس** الدخول فسيح **الاولى** اذا زالت
 الشمس وهو اي السجدة حرم السفر تعين الجمعة ويكره بعد الغيرة **والثاني**
ثاني يستحب الاصغاء الى الخطبة وقبل يجب كذا الخلاف في تحريم الكلام معها
الثاني الاذان الثاني بدعته وقبل مكره **الثالث** يجزئ السبع بعد النداء ولو باع انعقد
خامس اذا لم يكن الامام موجودا وامكن الاجتماع والخطبتان استحب الجمعة ونحو
سادس اذا حضر امام الاصل مصر لم يكن يوم غيبه الا العذر **الثاني** العذر
 لو ركع مع الامام في الاولى ومنعه الزحام عن السجود ولم يركع مع الامام في

في الثانية فاذا سجد الامام سجد ونوى بها والاولى صح ولا نوى بهما الا في
 بطل الصلوة وقبل ويجزئها ويسجد الاولى سنن والجمعة النفل بعشرين ركعة سنة
 عند نسيان الشمس وسنة عند ارتقاعها وسنة قبل الزوال وركعتان عند
 وحلق الرأس وقص الاظفار ولا خذ من الشارب ومباكرة المسجد على سكونية
 وفار متطيلا لباسا افضل ثيابه والدعاء امام التوجه ويسجد الجماعة
 وظهور وان يصلي في المسجد ولو كانت ظهر وان يقدم للصلاة ظهر اذ الركعتين
 الامام برضا ولو صلى معه ركعتين واعتما بعد تسليم الامام حارة ومنها صلوة
 صلوة العيدين وهي واجبة جماعة بشرط الجماعة ومنذ وبرزع عدمها جماعة
 وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم يقض وهي ركعتان
 نيكية في الاولى خمس وفي الثانية اربع بعد قراءة الحمد والستون وقبل نيكية
 على الاشهر وبقت مع كل نيكية بالمرسوم استحبابا وسنة الا صحاب بها والسجود
 على الارض وان يقول المؤذن الصلوة نلتا وخروج الامام حافيا على سكونية
 ووقار وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عوده في الاضحية مما يرضى به
 وان يقرأ في الاولى بالاعلى وفي الثانية بالشمس والتكبير في الفطر عقيب
 صلوة اولها المغرب وآخرها صلوة العبد وفي الاضحية عقيب خمس عشرة اولها ظهر
 يوم العيد لمن كامن في غيرها عقيب عشر يقول الله اكبر الله اكبر الله
 الا الله والله اكبر متاعلى ما هدينا وله الشكر على ما اولانا وارزقنا من بهيمة
 الاضغاث وفي الفطر والله الحمد لله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله
 اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هدينا وله الشكر على ما اولانا وبكره فخرج
 بالسلاح وان يتنفل قبل الصلوة وبعد الصلوة الا بسجدة التي عليه السلام قبل خروجه



مسائل

مسائل خمس الاولى قبل التكبير الزايد واجب والاشبه الاستحباب وكذا الفرض
 الثانية من خضر العبد فهو باختيار في حضور الجماعة ويستحب لامام اعلا
 مهم ذلك **الثالثة** الخطبان بعد صلوة العيد وتقدم بهما بدعوى ولا
 يجب سماعهما **الرابعة** لا ينفل المنبر ويجعل المنبر من طين **الخامسة** اذا هفت
 الشمس حرم السفر حتى يصلي العيد ويكره قبل ذلك ومنها صلوة الكسوف
 والنظري كغيرها واحكامها وسببها كسوف الشمس او خسوف القمر
 او الزلزلة وفي رواية يجب لاحاد وفي السماء ووقتها من الاشد الى الاخف
 في الاجل ولا قضاء مع الفوات وعدم العلم واحراق بعض القرص وقضي
 لو علم واهل اوسى وكذا لو اهرق القرص كله على التقديران وكيفية
 ان يكره ويقرأ الحمد والستون او بعضها ثم يركع فاذا انتصب قما ومحمد
 ثانيا وسورة ان كان اتم في الاولى والاقر من حيث قطع فاذا اكمل كل خمسا
 سجد اثنتين ثم قام بغير نكير فقراء وركع معتمدا ترثيه الاول ثم يشهد
 ويسلم ويستحب فيها الجماعة ولا صلوة بقدر الكسوف واعادة الصلوة
 ان فرغ قبل الاجل وان يكون ركوعه بقدر الكسوف واعادة الصلوة
 فراءة وان يقرأ الاستسور الطوال مع الشعر وبكرة كلما انتص من الركعتين
 الا في الخامس والعاشر فله يقول سمع الله لمن حمده وان يفت خمس فواتان
 ولا حكام فيها اثنان **الاولى** اذا تقوى وقت حاضرة في نجمة الاثنيان با
 بهما شاعلى الاصح ما لم تضيق الجاضرة فتغير الاداء ولو كانت الحاضرة
 نافلة فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافلة **الثاني** نفل هذه على الراجل وما
 شاقق بالنع الامع العذر وهو اشبه ومنها صلوة الجنان والنظر فيمن به

عليه والمضلى وكيفيتها واحكامها يجب الصلوة على كل مسلم ومسلمة
من بلغ مت سنين وبسوال الذكر ولا تنفى وامر العبد ويستحب على من
لم يبلغ ذلك ممن ولد حيا وبقوم بها كل مكلف على الكفاية واحق الناس
بالصلوة على الميت ولا هم بميرانه والزوج اولى من الاخ ولا يوم الا من فيه
شرائط الامامة والاستاب ولا يستحب تقديم المباشرة ومع وجود الامام
فهو اولى بالتقدم وتوهم المرأة النساء فقهي في وسطهن بينها اربع درجات
عنه ولا يتعين واقله ان يكبر ويصلى على النبي واله ثم يكبر ويدعوا
للمؤمنين وفي الرابعة يدعون للميت وينصرف الخامسة مستغفرا وليس الظاهرة
من شرطها وهي من فضلها ولا يتابع عن اجانة بما يخرج عن العادة
ولا يصلى على الميت الا بعد تغيبه ونكفيه ولو كان عاريا جعل
في القبر وسرت عورته ثم يصلى عليه وسنها وقوف الامام عند وسط
الرجل وصدرة المرأة ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام والمرأة الى القبلة بما
ترى بصدورها وسطه ولو كان طفلا فمن ورثها وقوف المأموم ولا
مام ولو كان واحدا وان يكون المصلى منظر خافعا رافعا يديه بالكبر
كل دعا على الميت في الرابعة ان كان متو منا عليه ان كان منافقا ويدعوا
المستضعفين ان كان مستضعفا وان لا يحشر مع من يتولى ان جهل
حاله وفي الطفل اللهم اجعله لنا ولا يوبه فرطا ويقف موقفه حتى نرى
فع الجنازة والصلوة في المواضع للعادة وتكره الصلوة في المواضع للعادة
وتكره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين واحكامها اربعة الاول من ادرك
بعض التكبيرات اتم ما بقى ولاء وان سرفت يحوز الجنازة ولو على القبر

الصلوة يكون
هذا في كل وقت مالم ينطبق وقت الحاضرة الصلوة لو حضرت جنازة في اناء بقله
تجوز في الاتمام على الاثني والاستنباف على الثانية وابتداء الصلوة
عليهما واما المندوبات فمنها صلوة الاستغفار وهي مستحبة مع الخد
والكيفية كصلوة العيد بين والقنوت بسؤال الرحمة وتوفير المبادي افضل
ذلك الادعية المأثورة ومرستها صوم الناس ثلثا والمخرج في ان
لته وان يكون الاثني والجمعة والاصحار بها حفاة على مسكنة وقارة
سجدة اشيوخ والاطفال والعجائز من المسلمين خاصة والنفوس لا
طفال والامهات ويصلى جماعة وغوبل الامام الرداء واستقبال القبلة
مكبرا مائة رافعا صوته والى اليمن مسجدا الى اليسار مهللا واستقبالا
لناس حاشا او يتابعه الناس والخبرة بعد الصلوة والمبالغة
في الدعاء والمعاهدة ان تاخرت الاجابة ومنها نافذة شهر رمضان
ن وفي شهر الربايات استحباب الف ركعة زيادة على المربعة في كل
ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء ثمان عشرة
ركعة وفي عشرة اواخر في كل ليلة ثلثون في ليلتي الا فرادى في كل ليلة مائة
مضافة الى مائتين وفي رواية يقتصر على المائة ويصلى في الجمع اربعون
صلوة على وجعفر وفاطمة عليهم السلام وعشرون في اخر جمعة بصلوة على
اوفي عشيرتها عشرون بصلوة فاطمة ومنها صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان
في الاول من بلحمد وبالاخلاص الف مرة وفي الثانية بلحمد والاخلاص
مرة ومنها صلوة يوم الغدير وهي قبل الزوال بنصف ساعة ومنها صلوة ليلة

التصف من شعبان اربع ركعتان ومنها صلى لليلة المبعث ويومها وكيفية
ذلك يقال فيه وبعد مذكورة في كتب مخصوصة وكذا سائر النوافل فليطلب
لك **مقصد الثالث** في التواضع وهي خمسة الاول في الخلل الواقع في الصلاة
واما عن عمد او سهوا وشك اما بعد فمن اخلل معه بواجب البطل صلى ثم
كان او جزء او كيفية ولو كان جاهلا بعد بجهل بالاختلافات فان اجهل
عذر فيهما وكذا تبطل لو فعل ما يجب تركه وتبطل الصلاة في الثوب
المغصوب والنجس والموضع المغصوب والسجود على الموضع النجس مع
العلم لا مع الجهل بالغصبة والغاسة **اما السهو** فان كان عن ركن من ركعات
باقيا انى به وان كان دخل في اخره اعاد كمن اخلل بالقيام حتى نوى او بالنية
حتى افتح او بالاقتراع حتى فراء او بالركوع حتى سجد او بالسجدة حتى رقع
وقيل ان كان في الاخرتين من البراعية اسقط الترتيب وانى بالفائت وبعد
لو ترك ركوعا او سجدة بن عمد او سهوا ولو نقص من عدد الصلوة ثم
ذكر اتم ما نقص ولو تكلم على الامتعة وبعد لو استدبر القبلة وان كان
السهو من غير ركن فبها ما لا يوجب تداركا ومنه ما يقتصر على التدارك
ومنه ما يوجب التدارك مع سجود السجود والاول من نسي الفراءة او الجهر
او الاخفات او الذكر في الركوع او الطمأنينة فيه او رفع الرأس منه او الطمأنينة
في الرفع او الذكر في السجود او السجود على الاعضاء السبعة او الطمأنينة فيه او رفع
منه او الطمأنينة في الرفع من الاول او الطمأنينة في الجلوس للشهادة **الثاني**
الثاني من ذكراته لم يقرأ الحمد وهو في السور مرة الحمد واعادها او غيرها
من ذكر قبل السجود انه لم يركع قام فركع وكذا من ترك السجود او التشهد

وذكر قبل ركوعه فتدارك ومن ترك ركعة لم يصل على النبي واله
بعد ان سلم قضاها **الثالث** من ذكر بعد الركوع انه لم يتشهد او
ترك سجدة واحدة قضى ذلك بعد التسليم وسجد للشهو **الثاني**
من شك في عدد الثنائيتين او الثلاثية اعاد وكذا من لم يدرك صلي
اوله يحصل الا وليس من البراعية ولو شك في فعل فان كان في
موضعه الى به واتم ولو ذكر انه كان قد فعله استأنف صلوته
ان كان ركنا وقيل في الركوع اذا ذكر وهو رافع ارسل نفسه ومنهم
من خصه بالخيرتين والاشبه البطلان ولو لم يرفع رأسه و
لو كان بعد انتقاله مضى في صلوته ركنا كان او غير فان حصل
الاولين من البراعية عددا وشك في الترتيب فان غلب على عاظنه
انفسا وعلى الاحتمالات فصوره اربع ان يشك بين الاثنين والثلاث
او بين الثلاث والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والثلاث
والاربع ففي الاول نوى على اكثر وبنى ما يقى ثم يجنأ بركعتين جالساً
بركعة فاعلم على الرواية وفي الثاني كك وفي الثالث بركعتين من قيام و
في الرابع بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم ولا
سجود على من كثر سهو ولا على من سهو في سهو ولا على المأموم ولا على
المأمم اذا حفظ عليه من خلفه ولو سلس في التأخير في البناء وسجد فاء
التشهد على من كثر ساهيا ومن شك بين الاربع والخمس ومن سلم قبل اكمال
الركعات وقيل لكل زيادة او نقصان وللشعور في موضع القيام والقيام في
موضع العقود واما بعد التسليم على الاشهر وعقبها تشهد خفيف وسلم

ولا يجب فيها ذكر وفي رواية بجلى ان يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيهما
 وبالله على محمد وآل محمد وسبحه ثم اخرى يقول فيهما بسم الله وبالله السلام
 اليها النبي ورحمة الله وبركاته وتحق رفع منكبك امامه عن السهو في العباد
الثاني في الخطبة اخل بالصلوة عمدا او سهوا او فاته نوم او سكر مع بلوغه وعقله
 واملا له وجب القضاء عما استثنى ولا قضاء مع الانهاء المستوعب للوقت
 الا ان يدرك الطهارة والقلوب ولو ركع في القضاء الفايء لعدم ما يقهر
 به تردد احوطه القضاء وتشرى الفوائت كلواضد الفايئة على الحاضر و
 في وجوب ترتيب الفوائت على الحاضر تردد ان يشترط الاستحباب ولو قدم في حق
 على الفايئة في سعة الوقت ذكرا اعادة ولا يجد لو سعى ويعدل عن الحاضر
 الى الفايئة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بها فانه ثم ذكر في بطنها او
 سأنف الفريضة ويقضي ما فات سفر قصر ولو كان حاضرا وما فان حاضرا تمام
 ولو كان مسافرا ويقضي المرتبة زمان ردت ومن فاته فريضة من يوم حضر
 او لا يعلمها صلى اثنين وثلاثا او اربع لو فاته ما لم يحصر فحتى
 يغلب على ظنه الوفاء ويستحب قضاء التوافل المرتبة ولو فاته بمضمره ما كان
 القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعة بمزدان لم يتمكن في كل يوم
بعد الثالث الجماعة والنظر في اطراف الاول الجماعة مستحب في الفرائض
 مناة في خمس ولا يجب الا في الجمعة والعيد بن مع الشريعة ولا يجب في
 النافلة عما استثنى ويدرك المأموم والركعة بادره ركعة على تردد
 وقل ما تنعقد بالامام والمؤتم ولا تصح بين الامام والمأموم ما ينعم
 للشهادة وكذا بين الصفوف ويجوز في المرأة ولا يات من هذا على من

يعتد به كالا بنسبه على روايته عمار وبنو عمار ويجوز لو كانا على امر واحد
 ولو كان المأموم على منه صح ولا يباعدا المأموم بما يخرج عن العادة
 الا مع اتصال الصفوف ويكون القراءة خلف الامام في الاحقاف على
 الا شهر وفي الجهر تير لوسيع ولو جهل منه ولو لم يسمع قراءه ويجب متابعتها
 امام ولو رفع الراءس قبله فاسبا لاجاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف فدائمه
 ولا بد من نية الا يتم ولو صلى اثنان وقال كل واحد منهما كنت فاسبا
 اعادة ولو قال كنتا ما مالهم بعد او لا يشترط تساوي الفريضة ويقدر
 المفترض بمثل وبالمستقل والمستقل بمثل وبالفرض ويستحب ان يقف الواحد
 عن يمين الامام واجماعه خلفه ولا يقدر العاصي امام العارفة بل يجلس وسطهم
 باوثر كبنيه ولو امت المرأة النساء وفي حق معها صفا ولو امت الرجل
 فحق خلفه ولو كانت واحدة ويستحب ان يعيد المنفرد صلى له اذ وجد
 جماعة اما ما او ما موما وان يخص بالصف الاول الفضلاء وان يبع
 المأموم حتى يركع الامام ان سجد بالقراءة وان يكون القيام الى الصلوة
 اذا قيل قد قامت الصلوة ويكره ان يقف المأموم وحده الا مع العدة
 وان يصلي نافلة بعد الاقامة **الطرف الثاني** بعز في الامام العقل والايما
 والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر ولا يوم القاعد القائم ولا
 الامني القاري ولا الموقف اللسان بالسليم ولا المرأة ذكرا ولا حتى
 وصاحب السجد والمنزل والامانة او من غير وكذا الهاشمي وادناشع
 لائمة قدم من يختار المأموم وان اختلفوا قدم القراء فلا فقه فلا
 قدم هجرة فلا سني فلا صبي ويستحب الامام ان يسمع من خلفه الشها

وتبين فلو اخذت قدم من ينوب ولو مات او اغمى عليه قد مؤمن يتم
 بهم ويكره ان يتم الحاضر بالسافر والمتطهر بالميت وان يستأب
 للسوق وان يؤم الاجدم والكأبرص والمحدود بعد توبته والاغلف
 ومن يكرهه المأموم والاهل بالهاجرين **الطريق الثالث في الاحكام**
 وسائله تسع الاولى لو علم فسوق الامام لو كفره او حدث بعد الصلوة
 لم يعد ولو كان عالما قبل الصلوة اعاد الثانية اذا كان الامام في محراب
 اذا خاف من فوت الركوع عند دخوله فركع جاز ان يجلسي ركني الحق
 الثالثة اذا كان الامام في محراب داخل لم تنقض صلوة من الى جانبه
 في الصف الاول الترابعة اذا شرع في ثالثة فاحرم الامام قطعها
 ان خشي الفوات ولو كان نقل نيته الى النقل وان ركعتين استجابا
 ولو كان امام الاصل قطعها واستأنف معه ولو كان ممن لا يفتد
 به استمر على حاله الخامس ما بدره الامام موم يكون اول صلوة
 فاذا سلم الامام اتم هو ما بقى السادس اذا ادركه بعد انقضاء الركوع
 كبر وسجد معه فاذا سلم الامام استقبل هو صلوة وكذا لو ادركه بعد
 السجود السابعة يجوز ان يسلم قبل الامام مع العذر او بنية الانتظار
 الثامنة التساوي يقف من وراء الرجال فلو جاء الرجال تاخرن وجها
 اذا لم يكن لهم موقف امامهم انما سجدوا استنب السجود فانتهت
 صلوة المأمومين او ما اليهم ليستلمون ثم ثمانية تسحب ان تكون
 المساجد مكشوفة الراس والبضاة على الجوانب والمناذرة على مع
 هايطها وان يقدم الداخل عيونه ويخرج بلسان ويتعاهد نعله

وبد عواد اخلا ويتعاهد نعله وبد عواد اخلا وخارجا وكفها
 الاسراج فيها واعادة ما استلهم ويجوز نقص الاستلهم خاصة
 واستعمال الله في غيبه من المساجد ويجوز زخرفها ونقشها بالصو
 وان يؤخذ منها الى غيبه من طريق او ملك ويعاد لو اخذ وادخل الخا
 سرة اليها وغسلها فيها واخرج الحصى منها ويعاد لو اخرج ويكره
 فعلها وان يشرف ويجعل محاريبها داخلية او يجعل طريقا ويكره فيها
 البيع والشراء وتمكين المجانين وانتقاد الاحكام وتعريف الصواب واقامة
 الحد ودلائل الشعر وعمل الصانح والثوم ودخولها وفي الفم رجم
 الثوم والبصل وكشف العورة وقيل القيل والبصاق فاذا فعل مستبها
 التراب الرابع في صلوة الخوف وهي مقصورة سفر وحضر جماعة وفرا
 دى واذا صليت جماعة والعدو في خلا فجلت القبلة ولا يؤمن هجوم
 وامكن ان يعاوم بعض ويصلي مع الامام الباقيون شهرها رواه
 الجلي عن ابي عبد الله قال يصلي الامام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية
 حتى يتموا ثم ثاني الاخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس ويبطل التشهد حتى
 يتم من خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعة ويقف في الثانية
 حتى يتموا ثم ثاني الاخرى فيصلي بهم ركعتين ويجلس عقب ثالث حتى يتم
 من خلفه ثم يسلم بهم وهل يجب اخذ السلاح فيه نردد شبهة اليوم
 ما لم يمنع احد واجبات الفرض وهنا مسائل الاولى اذا انتهى الحال الى
 الساقطة فالصلوة بحسب الامكان واقفا او ماشيا او راكبا ويسجد على
 فربوس مبرج والاموم مبا ويستقبل القبلة ما امكن والا تكبير الا هرام ولوله



يمكن من الاجاماء انصر على تكبيرين عن التامة ونلت عن التامة يقول
 في كل واحدة سبحان الله ولحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فان جري عن التكبير
 والسيود الثانية كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال الى الاجاماء
 مع الضيق ولا قصر على التسبيح ان خشي مع الاجاماء ولو كان
 خوف من نقص اوسع الثالثة الموحل والغريق يصلان بحكم المكان
 ايماء ولا يقصر احدهما عدد صلواته الا في سفر وخوف الخامسة في
 المسافر والنظر في الشروط والقصر اما الشروط فمستزاعا والمسافر في
 اربع وعشرين ميلا والليل اربع الاف ذراع تعويلا على المشهور بين
 الناس وقد رمد البصر من الارض تعويلا على الوضع ولو كانت اربع
 فراسخ و اراد الرجوع ليوم فقص ولا بد من كون المسافر مقصودا فلو قصد
 ما دونها لم يقصر مثل ذلك لم يكن له قصد فله قصر ولو عادى في السفر
 ولو قصد مسافة فجاوز سماع الاذان ثم توقع رفقة فقر ما بينه وبين
 شهر ما لم يتوكل في منزله ولو كان دون ذلك اتم الثاني ان لا يقطع السفر
 بعزم الا في منزله وعزم مسافر ولو في اثنا عشر منزلا قد استوطن ستة
 اشهر وعزم في اثنا عشر منزلا عشرة ايام اتم ولو قصد مسافة فصاعد له
 في راسها منزل قد استوطن القدر المذكور قصر في طريقه وان في منزله
 واذا قصر ثم توكل في منزله بعد ولو كان في الصلاة اتم الثالث ان يكون
 السفر مباحا فلا يرخص العاصي كالسج للجابر واللاه في بصد ويقصر
 لو كان الصيد للحاجة ولو كان للنجاة قبل يقصر صوم يومه صلواته الرابع
 ان لا يكون سفر اكثر من عشرة كالمعنى والبدوي والمكاري والملاح

والنحو

والتاجر واللاجير والبريد والرائد وضابط ان لا يقم في بلدة عشرة ايام ولو اقام
 في بلدة او غير بلدة ذلك ولو اقام خمسة قبل يقصر صلواته فله ان يقيم في بلدة او يقيم
 منه رمضان على رواية الخامسة ان يتواري حذر من البلد الذي يخرج منه
 او يخفي اذانه يقصر في صلواته وصومه وكذا في العود من السفر على الاطلاق
 واما القصر فهو من جهة الا في احد المواطن الاربع مكة والمدينة وجامع الكو
 فة والحائرية فانه مخير في قصر الصلاة والاجاماء افضل وقيل من قصر اربعة مكة
 فراسخ ولم يرد الرجوع ليوم مخير في القصر والاجاماء ولم يثبت ولو اتم الله
 المقصر عامدا اعاد ولو كان جاهلا لم يعد والناس يعيد في الوقت لا مع
 خروجه ولو دخل وقت الصلاة فساخر والوقت باق فقص على الاطلاق وكذا
 لو دخل من سفره اتم مع بقاء الوقت ولو فاتت اعتر حال الفوات لا حال
 الوجوب واذا فوى المسافر الاقامته في غير بلدة عشرة ايام اتم ولو نوى ذلك
 ذلك قصر ولو تردد قصر ما بينه وبين ثلاثين يوما اتم ولو صلوا واحدة
 ولو نوا الاقامته ثم بدى له قصر ما لم يصل على التمام ولو صلوا وجب ان يقصر
 عقب الصلاة سبحان الله ولحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فليكن من قضاها
 ولو صلى المستخلف المقيم لم يمت واقصر على من قيسم منفردا ويجمع المسافر
 بين الظاهر والعمر وبين المغرب والعشاء باذان واحد وان متين ولو شغل
 بعد الزوال ولم يصل في النوافل قضاها سفر او حضر **كتاب الزكاة** هذا كتاب الزكاة
 وهي فisman الاول زكاة المال وادكانها اربعة الاول من تج عليه
 وهو كل بالغ وعادل حر مالك فنيصاب ممنك من التصرف في بلوغ يعتبر
 في الذهب والفضة اجماعا نعم لو تجتبال الطفل من اليه النظر اخرجهما

هذا كتاب الزكاة

ولو ضمن الولي والتجمل لنفسه كان الربح له ان كان مليا وعليه الزكاة
 ولو لم يكن مليا ولا وليا ضمن ولا زكاة والربح لليتيم وفي وجوب الزكاة في غلات
 الطفل وديان احوطهما الوجوب وقيل تجب في مواشهم وليس بمعتد
 ولا يجب في مال المجنون صا من كان او غيره وقيل حكمه حكم الطفل والاول
 اصح وبمعية معتب في الاجناس وكذا التمكن من التصرف فلا يفي في ما
 الغائب اذا لم يكن صاحبه متمكنا منه ولو عاد اعتبر بحول بعد غوبه
 ولو مضت عليه احوال تركاه لسنة استعابا ولا في الدين وفي رواية الا
 ان يكون صاحبه هو الذي يؤخره ونزكاة الفرض على المقترض ان تركه
 بحاله حولا ولو اخرج براسه فيه الربيع فيما تجب في الانعام الثلاثة الابل
 والبقر والغنم وفي الذهب والفضة وفي الخلعة الاربع المخططة والنجعة
 والتمرة والتميب **واما الاوصاف العجبة** في الفقراء والمساكين فاربع الايمان
 فلا يعطى منهم كافر ولا مسلم غير مستحق وفي صرفها الى المستضعف مع
 عدم العارف تردد اشبه المنع وكذا في الفطرة وتعطى اطفال المؤمنين
 ولو اعطى مخالف فر يفر ثم استجبر اعدا الثاني العدة وقد اعتبرها قوم وهو
 احوط واقصر احررون على مجاباة الكفاية الثالثة الا يكون ممن تجب عليه
 كالابوين وان علوا ولا ولا دوان سفلوا والزوجة والمملوك وتعطى باقي
 الاقارب الرابع ان لا يكون هاشميا فان زكف فيه قيلت بحرمته عليه زكاة
 ذكوة الهاشمي ولو قصر الخمس عن كفايته جاز ان يقبل الزكاة ولو من غير الها
 شمي وقبل لا يتجاوز عن قدر الضرورة وتخلل المواليد والمندوب ولا يخرم
 على هاشمي ولا غير ولا تجب في جماعه هاشمي في كل ما تنبت من الارض

بحال
 مما يكون او يؤذن عند خضوف مال التجارة فويلان اصلهما الاستحسان
 وفي احوال الاثبات ولا فتجب في غير ذلك كالبغال والحمير والوقوف ولذك
 ما يخص به كل جانيه **الفصل في الزكاة لادها** والنظر في شرائطها
 والشرائط اربعة **الاول** في النصب هي في ابل احد بعشر خمر كلوها
 منها خمر وكل واحد شاة فاذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخرم
 فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها
 بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان ثم ليس في الزائد
 شيء حتى تبلغ مائة واعدى وعشرين ففي كل خمسين حقرة وفي كل اربعين
 بنت لبون والها وفي البقر ونضابان ثلثون وفيها نديج او شيعر واد
 بعون وفيها مسنن وفي الغنم خمر نصب بعون وفيها شاة ثم مائة
 واحد وعشرين وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيها ثلث شاة
 فاذا بلغت ثلثمائة وواحدة فر واثان اشهرهما ان فيها اربع شاة
 حتى تبلغ اربعة اقصاء ففي كل مائة شاة وما نقص فعفو وتجب الف
 بضر في كل واحد من النصب ولا يتعلق بما زاد وقد جرت العادة
 بنسبه ما لا يتعلق به الزكوة من الابل فتقاد ومن البقر وقصا
 ومن الغنم عفا **الثاني** في السوم فلا تجب للعولوة ولو في بعض حول
الثالث احوال وهو اثنا عشر هلكا وان لم تكن ايامه وليس حول الا مهات
 حول السخا بعينها احوال كافي الا مهات ولو تم ما نقص عن النص
 في اثناء حول استوفى حوله من حين تمامه ولو ملك ما لا اخر كان له حوله
 بانفراده ولو ناله النصاب قبل احوال سقط الوجوب وان قصدا لفر ولو

وجب الزكاة ويعتبر بشرائط الوجوب فيه كونه عند الوجوب بتعيين دفع الواجب ولا يكون
 تاجير الكاذب كمنظما المستحق وشبهه وقبل ان اعزها جازنا تاجيرها مشهرا او مشهرا
 ولا يشتر ان جواز التاجير مشروط بالعدول فلا يتقدم بغيره والى ولو اخرج مع امكا
 ن التسليم ضمن ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على شمل الزكاة بين ويجوز
 دفعها الى المستحق فرضا او هبة ذلك عليه من الزكاة ان تحقق الوجوب وبقي
 القابض على مفر الزكاة مستحقا ولو تعذر حال المستحق استأنف للمالك الاخراج ولو
 عدم المستحق في بلد فقلها ولا يضمن لو تلفت ويضمن لو نقلها مع وجوده و
 التبرع معتبرة في اخراجها وغرها **الكتاب الرابع** في المستحق والنظر في الاضاف والاد
 صاف والذواحق اما الاضاف فثمانية الفقراء والمساكين وقد خافت في ايها
 اسوها ولا تميز في تحفيقه والضابط من الزكاة مائة سنة له ولها له
 ولا يمنع لو ملك الدار والخادم وكذا من في يده ما يتعشش به ويخرج عن استيفاء
 الكفاية ولو كان سبعة درهم ومنع من يستحق الكفاية ولو ملك خمسين درهما
 وكذا يمنع ذو الصنعة اذا انقضت بجاهته ولو دفعها للمالك بعد الاجتهاد فان
 الاخذ غير مستحقا ربحته فان تغدر ولا ضمان على الدفع والعاملون وهم
 جباة الصدقة والمؤثفرون وهم الذين يسمون الى الجهاد بالاسهام في الصدقة
 وان كانوا كافرا وفي الرقاب وهم المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة ومنع
 عليه كفارة ولم يجد ما يعتق به ولو لم يوجد مستحق جاز ابتداء العبد وبعق
 والغارمون وهم المدينون في غير العصبية دون من مرفق في المعصية ولو جهل الز
 من ان قبل يمنع وقبل كاهوا الا يشتر ويجوز مقاضة المستحق بدين في ذمة وكذا
 لو كان الدين على من يجب الا نفاق عليه جاز القضاء عنه حيا او ميتا وفي

قرية او مصلح كالجهاد وكج وبناء القنابر وقيل يخص بها وابن السبيل وهو الم
 المنقطع به ولو كان غنيته قبله والضيف ولو كان صم
 وهو كل ما كان سفرهما معصرا منعوا واما الاوصاف للمعتبر في الفقراء
 والمساكين فاربعة الاول الايمان فلا يعطى منهم كافر ولا مسلم
 غير محقق وفي صرفها الى المستضعف مع عدم العار فترددت فيه
 المنع وكذا في الفطرة ويعطى اطفال المؤمنين ولو اعطى بخالف
 فربما ثم استبرأ عما دلت في العدل له وقد اشتهر ما قوم وهذا هو
 واقصر آخرون على مجانبه الكبار الثالث الا يكون ممن تجب عليه نفقة
 كالأبوين وان علوا وكلا ولا دوان سفلوا والزوجة والمملوك وتعطى
 باقى الاقارب الرابع الا يكون هاشميا فان زكته غير قبله محرم عليه
 من كونه غير قبله محرم الهاشمي وقيل لو قصر الخمس عن كفايته جاز ان يقبل
 الزكاة ولو من غير الهاشمي وقيل لا يجاوز قدر الضرورة ويحل له البهيم والمند
 وبشر لا تحرم الهاشمي ولا غيره والدين يحرم عليهم الوجبة وللعبد المطلب اما
 اللواحق فيما يملكه كولي يجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها ويقبل قول
 المالك لو ادعى الاخراج ولو باء المالك باخراجها اجازته ويستحب دفعها
 الى الامام ابتداء ومع فقده الى الفقير المأمون من الامامية لانه ابهر عن
 فقرا الثانية يجوز ان يخص بالزكاة احد الاضاف واحدا من صفه فسمها
 على الاضاف افضل واذا قبضها الامام او الفقير برئت زمة المالك ولو
 تلفت الثالثة لو لم يوجد مستحق السحب عن لها والا يضاف بها الزكاة
 اذا مات العبد المبتاع بمال الزكاة ولا وارث له ورثته ارباب الزكاة
 فيه وجه اخر وهو احوال الخامس قل ما تعطى الفقير ما يجب في النصاب

الأول وقبل ما يجب في الثانية والثالثة والأظهر ولا حد للاكثر فخير الصدقة ما بقيت
 غنى السادسة يكون ان جلت ما اخرجته في الصدقة احتيازا ولا بأس بعوده
 بميرات او شهر السابعة اذا قبض الامام او الفقيه الصدقة فمردعي صاحبها
 استجابا على الاظهر الثامنة بسقط مع غيبة الامام سهم السعاة والمؤلفة
 وقبل بسقط مع سهم السبيل وعلى ما قلناه لا يسقط التاسعة ينبغي ان يعطى
 زكوة الذهب والفضة اهل المسكن وزكوة النعم اهل التجمل والتوصل الى الموا
 صت بها الى من يستحق من قبولها **القسم الثاني في زكوة الفطر** وامكانه اربعة
 الاول من يجب انما عليه انما يجب على البالغ العاقل الحر العتيق يخرجها عن نفسه
 وعيال من مسلم وكافر حر وعبد وصغير وكبير ولو عاقل تبرعا وتعتبرا لثبته في آدا
 ثها وتسقط عن الكافر لو اسلم وهذه الشروط تعتبر عند هلال شوال والمسلم
 الكافر او بلغ الصبي او افاق المجنون او ملك الفقيه المقدور للعتيق قبل الهلاك
 لو حبت الزكوة ولو كان بعده لم تجب كذا لو ولد له او ملك عبدا ولو سبى
 لو كان ذلك ما بين الهلاك وصدقة العيد وللفقير مندوب اخر اخرجها عن نفسه
 وعن عياله وان قبلها ومع الحاجة بدبر على عيال الرضا قائم يتصدق به على غيره
 ثم الثاني في جنسها وقد مر ان الضابط اخرج ما كان فونا غاليا كالخضرة والشعب
 والتمر والزبيب والارز والاقط واللبن وافضل ما يخرج التمر ثم الزبيب وبلغ
 ما يغلب على قوت بلده وهي من جميع الالفان صاع وهو تسعة ارطال فستر
 فستر قوم بالمدنى ولا تقدر برى عوض الواجب بل يرجع الى قيمة السوق
 الثاني في وقتها ويجب عند هلال شوال ويتصدق عند صدقة العيد

ويجوز تقديرها في شهر رمضان ولو من اوله ولا يجوز تأخيرها عن
 العيد الا لعذر او لا انتظار المستحق وهي قبل صدقة العيد فطرة العبد وبعدها
 صدقة وقبل تجب القضاء وهو احوط واذا عذر لها فخر التسليم لعذر لم يجر
 لو تلفت ويضمن لو اخرج امكان التسليم ولو لا يجوز نقلها مع وجود المستحق
 ولو نقلها ضمن ويجوز مع عدمه ولا يضمن **الرابع** في مرفقها وهو مرفقها
 وهو مصرف الزكوة المال ويجوز ان يتولى المالك اخراجها ويصرفها الى الامام
 او نبيه افضل ومع التعذر الى فقهاء الامامية ولا يعطى الفقير قلم من مع
 الا ان يجتمع من لا يتبع لهم ويستحب ان تختص بها القرابة والجيران مع الا
 مستحق **كتاب الخمس** وهو يجب في غنائم دار الحرب والمعادن والنفوس
 والارباع التجارية والصاعقات والكنوز وارضى الذي اذا اشتراها من مسلم
 اذا خلط بالحلل ولم يميز ولا يجزى في الكراهى بل قيمه عشرين دينارا وكذا
 يعتبر في المعادن على ما بينه البرقضى ولا في الحوض حتى يبيع دينارا ولا في ارباح
 التجارات الا فيما فضل ومنها من موته السنة له ولعياله ولا يعتبر في الباقية
 مقدار وفقسيم الخمس سنة اقسام على الاشهر ثلثة للامام وثلثة للنبى وثلثة
 وابن السبيل ممن ينسب اليه المطلب بالاب وفي الاستحقاق من ينسب اليه بالام
 فيه قولان اشبه حاله لا يستحق وهل يجوز ان يخص به طائفة حتى الواحد
 ترد الا حوط تسبعت عليهم ولو متفاوتا ولا يحمل الخمس الى غير بلده الا مع
 عدم المستحق فيه ويعتبر الفقير في الزم ولا يعتبر في ابن السبيل ولا تعتبر العدالة في
 اعتبار الايمان ترد واعتبار احوط **وهو في هذا الباب مسائل الاولى** ما يخص

به الامام من الانفال وهو ما ملك من الارض بغيره قال اصلها اهلها او
تجلا عنها والارض من الموات التي باء اهلها ولم يكن بها اهل ورؤس الجبال
ويطون الاودية والاحجام وما يختص به مملوك اهل الحرب من الصواعق والقطا
يعتبر المخصوصة وميراث من الامارات وفي اختصاصه بالمعافى ترد انبه
ان الناس فيها شرع وقيل اذا قرأ قوم بغيره فعبثتهم له والرواية مقطوعة
الثاني لا يجوز النصف فيما يختص به الامام مع وجوده الا مع اذنه وفيها
الغبة لا باس بالمناع كنبه والمحق الشيخ المساكن والمتاجر **الثالث** بصرف الخمس
اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية الاضاف من نصيبهم وعليه الاغنام
واعوذ مع غيبته بصرف الى الاضاف الثلثة مستحقه عاقل او اشبه بها
دفعه الى من يعرج حاصلهم من الخمس عن كفايتهم على وجه التثنية لا غيره
كتاب الصوم وهو يستدعي بيان امور **الاولى** الصوم وهو الكف عن المفطر
مع النية ويكفي في شهر رمضان نية القربة وفي غيره يقتصر الى التعيين في
القدر المعين تردد وقتها ليل ويجوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال وكذا
في القضاء ثم تفويت وقتها للدوب وايتان اصحهما مساوان للواجب قبل مجيء
تقديم النية شهر رمضان على الهلال ويجزى فيه نية واحدة ويصام يوم الاثنين
من شعبان بنية الندب ولو التفت من رمضان اجزا ولو صام بنية الواجب
لم يجز وكذا الوتر دينية والتسبيح قول آخر ولو اوج بنية الاضمار فان من شهر
رمضان جرد نية الوجوب فالمرئى الشمس واجرة ولو كان بعد الزوال
امسك واجبا وقضاه **الثاني** فيما يجسك عنه الصائم وفيه مفسدان **الاول**

كتاب الصوم

يجز

يجب الامسالك عن تسعة الاكل والشرب المعتاد وغيره واجتماع قبله ودبره
على الاشهر وفي خساد الصوم يوحى الغلام ترد وان حرم وكذا في الموطوء
والاستمناء وابصال الغبار الغليظ الى الخلق منع دبا والبقاء على الله على
الجناب حتى يطلع الفجر ومعاودة النوم حشا والكذب على الله ورسوله
وارؤمهم عليهم السلام والارتماس في الماء وقيل بكثرة وفي السجود وفتح
تردد انبه الكراهية وفي الحقنة قولان اشبهما التبريم بالمنايع والذي يعلل الصور المتماثلة
من اختياره ولا يفسد بمحض الخاتم وفتح الطعام للقي ويزن الطير وظابطها
لا ينعدي الى الخلق ولا استنقاء الرجل في الماء والسواك في الصوم مستحب
ولو لم يصب بالربط ويكن مباشرة النساء تقبيل النساء وملاعبته ولا كفالة بالسواد
وبما فيه مشك واخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذا لك وشتم الربا حرم
وتياك في الزجر ولا حرقان بالجماد وبيل الثوب على الجسد وجلوس
المرأة في الماء **المقصد الثاني** فيما يشرتب على ذلك وفيه مسائل **الاولى**
يجب الكفارة والقضاء بنحو الاكل والشرب واجتماع قبله ودبره على الا
شهر والامتناء بالملاءعة والملاسة وابصال الغبار الغليظ الى الخلق
وفي الكذب على الله ورسوله والامتناع عليهم السلام والارتماس
في الماء قولان اشبهما ان لا كفارة وفي تعمد البقاء على الجنابة
الى الفجر **الثاني** اشبهها الوجوب وكذا الوضوء غير فاء والغسل حتى
طلع الفجر **الثاني** الكفارة عن رقية او صيام شهرين متتابعين والاطعام
سنتين مسكنا وقيل هي مرتبة وتخي رواية تحب عن الاضمار بالجم
كفارة الجمع **الثالث** لا يجب الكفارة في شئ من الصيام بعد شهر رمضان

والندم المعين وقضاء شهر رمضان بعد الزوال ولا اعتكاف على وجه
الرابع من اجنب ونام فاو بالغسل حتى يطلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة
 ولو انبته ثم قام ثانيا فعليه القضاء ولو انبته ثم قام ثالثة قال
 الشيخان عليه القضاء والكفارة **الخامس** يجب القضاء دون الكفارة
 في الصور الواجب التعيين بسبعة اشياء فعل المفطر والفجر طالع
 طائبا بقاء الليل مع القدرة على مراعات الفجر طالع وكذا الوتر
 قول المخير بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا في كذا الوتر الى في
 دخول الليل فافطر وبان كذبه مع القدرة على المراعات ولا فطر بالظلمة
 الموهمة دخول الليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقصر وتعد
 القى ولو درعه لم يقصر وابصال الماء الى الخلق متعديا لا للقلوب
 وفي الجواب القضاء بالحقة قولان اشبههما انه لا قضاء وكذا
 من نظر الى المرأة فامسى **السادس** يتكرر الكفارة بتكرار الوطى مع الكفارة
 بام وهل يتكرر بتكرار الوطى في اليوم الواحد قيل نعم ولا شبه فيها
 لا يتكرر ويغفر الله دونها ولو طأعتة كان على كل واحد منهما كفارة
 ويعتبر ان **الثالث** من بيع الصوم منه ويعتبر في الرجل العقل والاسلام
 وكذا في المرأة مع اعتبار الخلق من الحيض والنفس ولا يصح من الكا
 فزوان وجب عليه ولا من الجنون والمغنى عليه ولو سقت منه
 النب على الاشبه ولا من المحابض والنفساء ولو صادف ذلك اول
 جزء من النهار واخر جزء منه ويصح من الصبي المميز ومن المسقاة
 مع فعل ما يجب عليها من الاغتسال ويصح من المسافر في النذر

تعدت في الوتر الى الفجر ببقاء الليل مع القدرة

من افطر لا مستقلا من وقتا في عاد
 ثالثة قبل **السابعة** من وطى زوجته مكرا
 لها زوجه كفارة وان يعجز عنه لم يبرح

المعين

المعين المستتر مسافرا وحاضرا على قول مشهور وفي ثلاثة اماكن
 لدم المنعفة وفي بد البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامدا
 ولا يصح في واجب غير ذلك على الاظهر الا ان يكون سفرة اكثر من
 مضرة او يعجز عن الاقامة عشرة والصبي المميز يؤخذ بالواحد بسبع
 سنين استجابا مع الطاقة ويلزم به عند البلوغ ولا يصح من لم
 يضر مع التضرر به ويصح لو لم يتضرر ويرجع في ذلك الى ما يجد
 من نفسه **الرابع** في اقسام وهي اربعة واجب وندب ومكروه
 ومحظور فالواجب ستة شهر رمضان والكفارة ودم للمنعة و
 النذر وما معناه ولا اعتكاف على وجه وقضاء الواجب للمعين اما
 شهر رمضان فالنظر في علامة وشروطه واحكامه **الاولى** في
 علاماته وهي تسعة اربعة الهلال فمن رآه وجب عليه صومه ولو
 انفر بالروية ولو روى شاذيها او مضى من شعبان ثلثون يوما
 وجب الصوم عاما ولو لم يتفق ذلك قبل يقبل قول الواحد احتياط
 للصوم خاصة وقبل لا يقبل مع الصبي **الاخمس** واثنتان من خا
 رج البلد وقبل يقبل شاهدا في كيف كان وهو اظهر ولا اعتبار
 بالجدول ولا بالعدد ولا بالغيوبه بعد الشفق ولا بالنظ
 ولا بعد خمسة ايام من هلال سنة الماضية وفي العمل برؤية قبل
 الزوال تردد ومن كان بحيث لا يعلم الاهلة يؤخى صام شهر فان
 استمر لا شذباه اجراه وكذا ان صادف او كان بعده ولو كان قبله امينا
 نف ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني فيجعل الاكل والشرب حتى

بينت خطبه والجماع حتى يبقى لطلوعه قدر الوقاع والاعتسال
 ودون الافطار ذهابا بحجة المشرقية وليست بتقديم على الافطار
 الا ان ينزع نفسه او تكون من يتوقع **واما** شرطه فقسما
الاول بشرط الوجوب وهي سنة البلوغ وكما للعقل فلو بلغ الصبي
 او افاق المجنون او المغني عليه لم يجب على احدهم الصوم الا ما ادرك
 فجره كاملا والصحة من المرض والاقامة او حكمها ولو زال السبيل الز
 وال ولم يتناول امسك واجزاه ولو كان بعد الزوال وقبله وقد تناو
 ل امسك ندبا وعليه القضاء والخلو من الحيض والنفاس **الثاني** شر
 بط القضاء وهي ثلثة البلوغ وكما للعقل والاسلام فلا يقضى ما
 فانه كذلك كل تارك عدل اربعة مع التمكن مما اذا وتاسبا **واما**
 احكامه ففيه مسائل **الاولى** المريضا اذا استمر به المرض الى رمضان
 آخر سقط القضاء على الاضطر ونصدق عن الماضي لكل يوم بمرد
 براء او كان في عزمه القضاء ولم يقض صوم الحاضر وقضى الاول والى
 ولا كفارة ولو ترك القضاء بها صام الحاضر وقضى الاول وكفر
 عن كل يوم منه بمرد **الثانية** يقضى عن الميت الكبير ولده ما تركه من
 صيام المرض وغيره بما تمكن عن قضائه ولم يقضه ولو مات في مرضه
 لم يقصر عنه وجوبا واستحب ورر والقضاء عن المستل ولو مات
 في ذلك السفر والاولى مراعات التمكن لتحقيق الاستقرار ولو
 كان له وليان قضيا بالخصيص ولو تبرع بعضه ويقضى عن المرأة
 ما تركته على تردد **الثالثة** اذا كان الاكبر انثى فلا يقضى وقبله

افطار الصلوة

من التزك

من التزكته عن كل يوم بمرد ولو كان عليه شهران متتابعان جاز ان
 يقضى الولي شهره وينصدق عن شهر آخر **الرابعة** قاضي رمضان
 مخير حتى نزول الشمس رمضان مخير ثم يلزمه المضي فلو افطر لغير عذر
 اطعم عشرة مساكين ولو فطر صام ثلثة ايام **الخامسة** من نسي غسل
 الجنابة حتى خرج الشهر فالردي قضاء الصلوة والصوم والاشية
 قضاء الصلوة حسب **واما** بقية اقسام الصوم فباني في اماكنها
 انشاء الله تعالى واما التدب من الصوم فانه لا يختص وقتا فان قصر
 حنة من النار ومنه ما يختص وقتا والمؤكد منه اربعة عشر صوم
 خمس من الشهر واول اربعاء في العشر الثاني واخر خميس في العشر
 الاخير ويجوز تأخيرها مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو عجز
 عن كل يوم بمرد وصوم ايام البيض ويوم الغدير ويوم مولد النبي
 ومبعثه ودحو الارض ويوم عرفة لمن لا يصعبه مع تحقق الهلا
 وصوم عاشوراء خيرا ويوم الماهلة وكل خميس وكل جمعة واول ذي
 الحجة ورجب كله وشعبا كله ويسحب الامساك في سبعة مواضع
 اذا قدم بلده او بلدا يعزم فيه الا فامر بعد الزوال وقبله وقد تناول
 وكذا المريض اذا برأ ونسك الحائض والنفساء والكافر والصوب وال
 والمجنون والمغني عليه اذا ارادلتا عذارهم في اثناء النهار ولو تناو
 لو او لا يصح الصوم الضيف من غير اذن مضيفه ندبا ولا المرأة من غير
 اذن محصن الزوج ولا الولد من غير اذن الوالد ولا المملوك من غير
 مولاه ومن صام ندبا ودعى الى طعام فالا فافطار والمحضور

يوم الغدير ومولد النبي
 سبع عشر من شهر ربيع الاول يوم المبعث ومولد النبي
 والعشر من شهر ربيع الاول يوم المبعث ومولد النبي
 والعشر من شهر ربيع الاول يوم المبعث ومولد النبي
 والعشر من شهر ربيع الاول يوم المبعث ومولد النبي
 والعشر من شهر ربيع الاول يوم المبعث ومولد النبي

يكن معناه او كان مبرعا فقد اطلق الشيخان لزوم الكفارة ولو خصا
 ذلك بالثالث كان اليقين بينهما **كتاب الحج** والنظر في المقدمات
 والمقاصد المفيدة ما تروى في الاولي الحج اسم لجموع المناسك المؤداة
 في المشاعر المحصورة وهو فرض على المستطيع من الرجال والنساء
 ونحوها **ويجب** باصل الشرع مرة وجوبا مضيقا وقد يجب بالذمة
 وشبهه وبالكسب والافساد ويستحق لفاقد الشرايط كالفقير
 والمملوك مع اذن مولاه المقدمة الثاني في شرايط حجة الاسلام هي
 سنة البلوغ والعقل والحرية والراي والواحدة والتمكن من المسير
 خلفه الصحة وامكان الركوب وتحلية السرب فلا يجب على الصبي
 ولا على المجنون ويصح الاحرام من الصبي المميز وبالصبي غير المميز
 وكذا يصح من المجنون ولو حج بهما الولي لم يجزهما عن الفرض ويصح
 الحج من العبد مع اذن المولى لكن لا يجزئه عن الفرض الا ان يده
 احد الموقفين معتقا وكذا الصبي والمجنون ومن لا مرحلة له ولا
 زاد لو حج كان ندبا وبعبء لو استطاع ولو بدل له الزاد والرحلة
 صار مستطعا ولو حج به بعض اخوانه اجزاه عن الفرض ولا بد من
 الفاضل عن الزاد والرحلة ما يموت به عياله حتى يرجع ولو استطاع
 فنه كبر او مرض او عذر وفي وجوب الاستنابة قوله في المروى
 انه يستنبذ ولو رآل العذر حج فانيا ولو مات مع العذر اجزأته
 النيابة وفي اشتراط الرجوع الى صنعته او بضاعه قوله لان
 انه لا يشترط ولا يشترط في المرأة وجوب محرم وبكفي ظن السلام
 ومع الشرايط لو حج ما شيا او في نفقة غيره اجزاه واجح ما شيا

اذالم يضعفه عن العبادة واذا استفرج فاهل فوات قضى
 من اصل تركه ولو لم يخلف سواها حرت قضى عنه من اقرب
 الاماكن وقبل من يلد مع السعة ومن وجب عليه الحج لا يحج
 تطوعا ولا في المرأة ندبا الا باذن زوجها ولا يشترط
 اذنه في الواجب وكذا في العدة الرجعية **مسائل الاولي**
 اذ اندر غير حجة الاسلام لم يتداخل ولو نذر رجما مطلقا
 قبل يجزئ ان تنبذ النذر عن حجة الاسلام ولا تجزئ حجة
 الاسلام عن النذر وقيل لا تجزئ احد منهما عن الاخرى
 وهو شبه **الثانية** اذ اندر ان يحج ما شيا وجب يقوم
 موضع العبور فاذا ركب طريقة قضى ما شيا فان ركب بعضا
 قضى ومشا ما ركب وقيل يقضى ما شيا لا خلا له بالصفة
 ولو عجز قبل يركب ويسوف بدنة وقيل يركب ولا يفي
 وقيل ان كان مطلقا توقع المكنة وان كان معينا بسنة
 سقط الحج **الثالثة** المخالف اذالم يحل يركن لم يعد لو لم
 ولو اهاذ **القول الثانية** ويشترط فيه الاسلام والعقل وان لا
 يكون عليه حج واجب فلا تصح نيابة المسلم عنه ولا عن نكاح
 لفاكهن الاب ولا نية المجنون ولا الصبي غير المميز ولا
 بد من نيابة النيابة ويحسب المنيب عنه في المواطن ولا يتوب
 من وجب عليه الحج ولو لم يحج عليه جاز وان لم يكن حج و
 تصح نيابة المرأة عن المرأة والرجل ولو مات النائب بعد
 حرام وخول الحرم اجزأه وباني النائب بالنوع المستترط و

وفيل يجوز ان يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه قيل لو شرط
عليه الحج على طريق جارا الحج على غيره ها ولا يجوز للنائب الا
ستأبى الامع الاذن ولا يجوز نفسه لغيره المستأجر في السنة
التي استوجرها ولو صدق في الاحمال استعبد من الاجرة بقسبة
المختلف ولا يلزم اجابته لو ضمن الحج على الاستب و لا يطاف
عمن لم يجتمع الوصفين ولو حمل انسانا فطاف به احسب طواف
لكل واحد منها طواف ولو حج عن ميت تبرع ابراهيم الميت بغير
الاخير كفارة جنابة في ماله ويستحب ان يذكر المنوب عنه في
المواطن كلها وان يعيد فاضل الاجرة وان يتم له لواعونه
وان بعد المخالف حجة اذا استبرأ ولو كانت بحرفة وبكره
ان تنوب المرأة الصرفة **مسائل** الاولى من اوصى بحج حجة ولم
يعين انصرف الى اجرة المثل **الثانية** لو اوصى ان يحج عنه ولم
يبيّن فان عرف منه التكرار حج عنه حتى يستوفي ثلثه من
ركناته والا اقتصر على المرة **الثالثة** لو اوصى ان يحج عنه كل
سنة بما لم يعين ففقر ما يمكن به الاستحباب ولو كان له
نصيب اكثر من سنة **الرابعة** لو حصل بيد انسان مال البيت
وعليه حجة مستقر وعلم ان الوراثة لا يؤدون حالان
يقطع قدر اجرة الحج **الخامسة** من مات وعليه حجة الا
سلام واخرى مندورة اخرجه حجة الاسلام من الاصل
والمندورة من الثلث وفيه وجدا **المقدم من الثالثة** في احوال
ع الحج وهي ثلاثة تمتع وقران واخذ فالتمتع هو الذي

يقدم عمرته امام حجة ناويا بها التمتع ثم ينشئ احراما ثانيا
بالحج من مكة وهذا فرض من ليس من حاضري مكة وحده
من بعد عنها بثمانية واربعين ميلا من كل جانب قبل
اثنا عشر ميلا فصاعد من كل جانب ولا يجوز له ولا للعد
ول عن التمتع الى افراد والقران الامع الضرورة وشروطه
اربعة النية ووقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة
وذو الحجة وقبل عشر من ذي الحجة وقيل تسعة وحاصل الحجة
ان انشاء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك المناسك فيه و
ما نريد به ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي
والذبح وان ياتي بالعمرة وحج في عام واحد وان يحرم بالمبا
ت وان يحرم بالحج له من مكة وفضلها المسجد وفضله مقام
ابراهيم عليه السلام **وتحت** الميزاب ولو اهرم بحج التمتع من
غير مكة لم يحضر ويستأنفه بها ولو نشئ الاحرام وتعدى الحرم
حرم من موضعه ولو يعرف **ولو دخل مكة تمتعه وحشبي** ضيق
الوقت جاز نقلها الى افراد ويعتمر بعمرة مفردة بعد ذلك
والنفسا لو منعها عذرهما عن التحليل والانشاء الاحرام بالحج
ولا فراد هو ان يحرم بالحج والا فراد هو ان لا من ميقانه ثم
يقضي مناسكه وعليه عمرة مفردة بعد ذلك وهذه القسم
والقران فرض حاضري مكة ولو عدل هو كذا الى التمتع اختيارا
ففي جوارز قوله ان اشبههما التمتع وهو مع الاضطرار جاز وشي
طه ثلثة النية وان يقع في شهر الحج وان يعقد احرامه ومن البقا

او من دبره اهله ان كانت اقرب الى عرفات والقارن كالمفرد
غير انه يضم الى احرامه سياق الهدى واذا لم يستحب له اشعار
ما يسوقه من البدن لبشق سنامه من جانب اليمين وبلطخ
صفيته بالدم ولو كانت بدنا دخل بينها واستعرها بمينا وشملا
والقلبدان يعلق في رقبة نعل قد صلب فيه والغنم تقلد لاعم
ويجوز القارن والمفرد الطواف قبل المضي الى عرفات لكن يجزى
التلبية عند كل طواف لئلا يحل وقيل انما يحل المفرد وقيل لا
يحل اهدها الا بالتلبية لكن الاولى تجديد ويجوز للمفرد
اذا دخل مكة العدول بالبحر الى المنة لكن لا يلبي بعد طوا
فه وسعيه ولو لبي بعد احد هما بطلت مسعته وبقي على حجة
على رواية ولا يجوز العدول للقارن والمكي اذا بعد من حج على
ميقات احرم منه واحرم وجهه والمجاور بمكة اذا اراد حجة الا
سلام خرج الى ميقاته فاحرم منه ولو تعذر خرج الى ادنى الحل
ولو تعذر خرج احرم من مكة ولو اقام ستين انتقل فرسه الى الا
فراد والقران ولو كان له منزلة من مكة قريب وناء اعتبر اغلبها
اقامة ولو كسا ويأتي التمتع وغيره ولا يجب على القارن والمفرد
هدى ويختص الوجوب بالتمتع ولا يجوز القران بين الحج والعمرة ولا
ادخال احدهما على الاخر **المقدمة الرابعة** في الواقيت وهي ستة
فلاهل العرف والعقيق وافضله المسح واوسطه غمرة واخوه
نات عرف ولاهل المدينة مسج الشجرة وعند الضرورة لينة
وهي ميقات اهل الشام اختيارا واليمن بمسلم ولاهل الطائف

قرن المنازل وميقات المنع لحجة مكة وكل مكان من غير اذن
من الميقات فيبقائه منزله وكل من حج على طريق فيبقائه ميقات
اهله وتجرد الصبيان مرفح **وامكام الواقيت** تشمل مسائل **الاول**
لا يصح الاحرام قبل الميقات الا المنافر بشرط ان يقع في اشهر الحج
واللحج المفردة في رجب ان خشي تقصيه **الثاني** لا يجاوز الميقات
ت الاحراما ويرجع اليه لو لم يحرم منه فان لم يتمكن فلا حج
لان كان عامدا او يحرم من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا
او لا يريد النسك ولو دخل مكة خرج الى الميقات ومع التعذر
من ادنى الحل ومع التعذر يحرم من مكة **الثالث** لو نسى
حرام حتى اكل مناسكرا لم يردى انه لا قضاء فيه وجهه با
بالقضاء مخرج **الفصل الاكبر** في افعال الحج وهي الاحرام والو
نوف بعرفات وللشعر والذبح بمنى والطواف وركعتاه **السبع**
وطواف النساء وركعتاه في وجوب رمي الحمار والحلق والتقصير
تردد اشبهه الوجوب ويستحب الصدقة امام التوجه وصلاح
ركعتي وان يقف على باب دار ويدعو ويقرأ فاتحة الكتاب
امامة وعن يمينه وشماله واية الكرسي كذلك وان يدعو
بكلمات الفرج وبلا داعية للثان **القول** في الاحرام والنظر
في مقدماته وكيفية واحكامه ومقدماته كلها مستحبة
وهي توفير شعره اسه من اول ذ القعدة اذا اراد التمتع وبنا
كدا اذا اهل ذ الحجة وتنضيف جسده وقصص اظفار والافخ من
شاربه واذا ل الشعر عن جسده وابطيه بالنورة ولو كان مصا

مطلبها اجزاء ما لم يحض خمسة عشر هو يوم ما والغسل ولو
اكل وليس ما لا يجوز ان اعد غسله استحبابا وقيل يجوز تقديم
الغسل على اليقات لمن خاف عوز الماء ويعيد لو وجد ويجزي
غسل النهار ليومه وكذا غسل الليل لليلة ما لم يتم ولو اهرم بغير
غسل او بغير صلبه اعاد وان يحرم عقبه فريضة الظهر او عقب
فريضة ولو لم يتفق فعقب ست ركعات واقل ركعتان
يقرا في الاولى الحمد والحمد وفي الثانية الحمد والحمد وبطل
نافلز الاحرام ولو في وقت الفريضة ما لم يتضيق **واما الله**
واما الكيفية فتشتمل الواجب والندب فالواجبة ثلثة النية
وهي ان يقصد بقلبه الى الجنس من الحج والعمرة والنوع من المنع
او غيره والصفة من وجبا وغيره ووجه اسلام او غيرها ولو نوى
نوعا ونطق بغيره فالمعبرة **النية الثانية** التلبية **الاربع** ولا يفي
الاحرام للمفرد والمتمتع الا بها اما القارن فله ان يعقد بها
او بلا شعارا والتقليد على الاظهر وصورة البيت اللهم
بيك لبيك لا شريك لك لبيك **وقيل** يضيف الى ذلك ان يحمد
والتهجد لك والملك لا شريك لك لبيك وما زاد مستحب ولو عفا
احرامه ولم يلب لم يلزمه كفارة بما يفعله والاخرس يجزيه
تحريك لسانه **والاشارة** بيد **الثالث** ليس فوجي الاحرام
وهما واجبان والمعتبر ما يصح الصلوة فيه للرجل ويجوز ليس
القباع عدمهما مقلوبا وفي جواز ليس يحرم للمرأة دورا
بان اشهرهما المنع ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبي وان يلبس

ثياب احرامه ولا يطوف الا فيهما استحبابا **والندب** رفع الصوت في
المرحل اذا علت راحلة البيداء ان حج على طريق المدينة وان كان احرم
واجلا فحيت يحرم ولو اهرم من مكة رفع صوته بها اذا اشرف على
وتكرارها الى يوم عرفة عند الزوال للحاج والمعتبر بالمتعة
حتى يشاهد بيوت مكة وبالمفردة حتى يدخل الحرم ان كان احرم من
خارج وهو حتى يشاهد الكعبة ان احرم من محرم وقيل بالتغيير وهو
النية والتلفظ بما يحرم عليه والاشراط ان يحل حجب جسد وان
لا يمكن حجه فحرة وان يحرم في ثياب القطن وفضل البيض **والثاني**
فمسائل الاولى المنع واذا طاف وسعى ثم احرم بالحج قبل التقصير فاسبا
مضى في حجه ولا سعى عليه وفي رواية عليه دم ولو اهرم عامدا
بطلت متعته على رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام **السادسة**
اذا احرم الولي بالصبي فعليه ما يلزم احرامه وحجبه
ما يحجب احرامه وكل ما يعجز عنه بوكالة الولي ولو فعل ما وجب
الكفارة ضمن عنه ولو كان متميزا حاز الزامه بالصوم عن الهدى ولو
عجز صام الولي عنه **الثالثة** لو اشترط في احرامه ثم حصل المانع
للمانع تحلل ولا يسقط هدى التحلل بالشرط بل فابدن جوارحه
للمحصور من غير توبع ولا يسقط عنه الحج لو كان واجبا ومن
الواحق التزك وهو حرقات ومكروهات فاحرمات اربعة
عشر صيد البر امساكا واكله ولو صاده تحلل واشارة ودلالة بقول
واقلا فاذبحا ولو ذبحه كما يستأجر ما على التحلل والحرم والشرع
وطبا وتقيلا فليسوا ونظرا بشهوة وعقد له ولغيره وشهها

على العقد والاستمراء والطيب وقيل لا يحرم الا اربعة المسك
والعند والزعفران والورس واصناف الشيخ في الخلاف العود
الكافور وليس الخيط للرجال وفي النساء قولان اصهما الجواز
ولا باس بالخلل للخاصة نفى جهل على القولين وليس الرجل
السروال اذا لم يجد انرا او لا باس بالتطيش اذا كان له اذنه
فلا يند عليه وليس ما يستر ظهر القدم كالحففي والنعل السد
فان اظهر جاز وقيل يشق ظهر عن القدم والفسق وهو الكرب
واجبال وهو الحلف وقتل هو امر الجسد ويجوز نقله ولا
باس بالفا القراد ومحرم استعمال **دهن** فيه طب ولا
سرم البس بطيب مع الضرون **يحرم** إزالة الشعر قليلة وكثيرة
ولا باس بمرج الضرون ونعطة الرأس للرجل دون المرأة ومعا
وفي الاستمراء ولو عطي ناسا القا واجبا وحده الثلثة استقبيا
ونسفر المرأة عن وجهها ويجوز ان تسدل خمارها الى انقفا
ويحرم تظليل المحرم سائر اولا باس بمر المرأة وللرجل فان لا ولوا
خطر جاز ولو زامل عليها او امرأة اختصا بالضلال دونه ويحرم
الاضفار وقطع الشعر والحشيش لان يفت في ملكه ويجوز
قلع الاذخر وشجر الفواكه والخلل والاكحال بالسواد والنظر في
المرأة وليس الخاتم للزينة وليس المرأة ما لم تعتاده والحلي فحما
الا للضرون وذلك الجسد وليس السلاح الا مع الضرون
قولان اشبههما الكراهية والمكروهات الاحرام في غير البس
فيما كثر في السواد وفي السياب الوسخة وفي المعلمة والحناء

لرئيسة النقاب للمرات ودخول الحمام وتلبسته المنادي واستنجا
الرياحين ولا باس بحك الجسد والسواك ما لم يدم مستنجا
الاول لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا حرمها الا المريض ومنكر
كالخطاب والحشاش ولو خرج بعد احراره ثم عاد في شهر حرمه
اجزاء عنه وان عاد في غيره احره **ثانيا** **الناس** احرار المرأة كاحرام
الرجل الا ما استثنى ولا يمنعها الحيض من الاحرام لكن لا ينص
له ولو تركته ظنا انه لا يجوز رجعت الى المبيقات واحرمت منه
ولو دخلت مكة فان تعذرات حرمت من التحلل ولو تعذرت
احرم موضعها **القول** في وقوف بعرفات والنظر في مقدم
والكعبة واللواحق **اما القدم** فتشتمل على مندوبات خمسة
الخروج الى منى بعد صلوة الظهرين يوم الترويض الا لمن
فجأ عن الزحام والامام بتقديم لبصلى الظهرين بمنى وليت
بها حتى تطلع الفجر ولا يجوز وادي احسة حتى تطلع الشمس
وبكره الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالحائض والمريض ويستحب للامام
الاقامة بها حتى تطلع الشمس والراعي عند نزولها وعند
الخروج منها واما الكعبة فالواجب فيها التبة والكون بها الى
الغروب ولو لم يتمكن من الوقوف لها اجزاء الوقوف ليلا
ولو قبل الفجر ولو افاض قبل الغروب عامدا عالما بالتحريم يبطل
حجه وجب بدنه ولو عجز صام ثمانية عشر يوما ولا شئ عليه
لو كان جاهلا او ناسيا وعمره ونوبة وذو المجز وعربة ولا راحة
عدود ولا يجري الوقوف بها والمندوب ان يضرب خيابه بنمرة وان يقف

في السبع مع ميسرة الحبل في السهل وان يحجج رحله ويسد الخلال
وبنفسه والدعاء فاعلموا بكنه الوقوف في أعلى جبل وقاعدوا وركبوا
واما التواحق فمسائل الاولى الوقوف ركن فان تركه عامدا بطل
حجته ولو كان ناسيا نذر ركنه لبلد ولو الى الفجر ولو فات بمرء بالمسعر
الثانية لو فاتته الوقف الاختصاص وحشي طلوع الشمس لو رجع اقتصر
على المسعر ليدرك قبل طلوع الشمس وكن الونسى الوقوف بعرفات
اصلا اجزاء اء بادراك للمسعر قبل طلوع الشمس ولو ادرك عرفات
قبل الغروب ولم يتفوق له المسعر حتى طلعت الشمس اجزاء الوقوف
به ولو قبل الزوال **الثالثة** لو لم يدرك عرفات نهارا وادركها ليللا ولم
يدرك المسعر حتى طلعت الشمس فقد فاتته الحج وقبل يصح حجه ولو ادرك
قبل الزوال **القول** في الوقوف بالمسعر والنظر في مقدته وكيفية
ولو احقه والمقدمة يستقل مندوبات خمس الاقتصار في النسب
والدعاء عند الكسب لاجل وناخير للعرب والعشائر الى الزمان
ولو صار ربع الليل والجمع بينهما باذان واحد واقام بين وناخير
فللعرب حتى يصلي العشاء ودعى الكيفية واجبات ومندوبات
فالواجبات النية والوقوف به وحد ما بين الماز بين الحيط الى
وادي محسن ويجوز ان لا يرفع الى الجبل مع الزحام ويكره لامعه
دوقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولا يظفر الى
الزوال ولو فاض قبل الفجر عامدا عالما بالخرم جبرئيلة ولم يطل
حجته ان كان وقف بعرفات ويجوز ان لا فاض ليللا للمرأة والخائف
والندب صلوة الغداة قبل الوقوف والدعاء وان بطل الصلوة

برجله وقبل يستحب التصدد على فرح وذكر الله عليه ويستحب ان
عند الامام الا فاضة قبل طلوع الشمس وانما يجادى وادى بحسنى
تطلع الشمس والهدى في الوادي واعينا بالمرسوم ولو نسي الفجر
رجع فدار كها والامام يتأخر بحج حتى تطلع الشمس والواحق ثلثة
الاولى الوقوف بالمسعر ركن فمن لم يف به ليللا ولا بعد الفجر
مدا بطل حجه ولا يبطل لو كان ناسيا ولو فاتته الوقوفان بطل ولو
كان ناسيا **الثاني** من فاتته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب ان لا
يمنى الى انقضاء الايام الشريفة ثم يجلل بجمرة مفردة ثم يقضي بحج كان
واجبا **الثالث** يستحب لتقاط الحصى من جميع وهو سبعون حصاة
ويجوز من اى جهات الحرم شاعدا للمساجد وقيل عد المسحبات
ومسجد الخيف ويستحب ان يكون الحجارا من حرم ابيكار ويستحب ان
يكون رخوة برسا بقدر لا يملأ منقطة منقطة ويكره الطيرة والمكسرة
القول في مناسك منى يوم النحر وهي رمى جمرة العقبه ثم الذبح ثم
الحلق اما الرمي فالواجب فيه النية والعدد وهو سبع والفاها بما
يسمي رميا واصابة بحجره بفعله فلو نسيها لم يكره غير ان رمى بحجره
والدعاء وان لا يتباعد ما بين يده عن خمسة عشرة ذكرا وان نسي ذكرا
والدعاء مع كل خضاة ويستقبل جرة العقبه ويستدبر القبلة وفي غيرها
يستقبل بحجره والقبلة واما الذبح ففيه اطراف **الاول** في الهدى وهو
على المتبع خاصة مفترضا او مستفلا ولو كان مكيلا لا يجب على غير المتبع
تمتع للملوك كان لمولاه الزامه بالصوم وان يهدى عنه ولو ادرك
احد الموفقين محتفا لزم الهدى مع القدوة والصوم مع التعذر

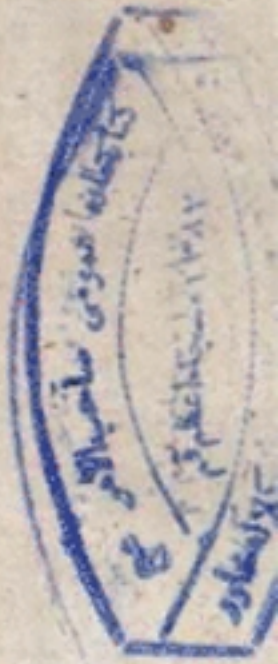
وبشرط النية في الذبح ويجوز ان يتولاه بنفسه وبغيره ويجزى
 بجهه بمعنى ولا يجوز يجزى الواحد الا من واحد في الواجب فيلج في
 عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة لاهل الحوان الواحد لا
 من به في الذبح ولا يباع ثياب الغنم في الهدى ولو ظل فذبح عن صاحبه
 لم يجز عنه ولا يخرج شئ من لحم الهدى عن من ويجب مرفه في
 وجهه ويذبح يوم النحر وجوبا مقدما على الحلق ولو قدم الحلق
 اجزاء ولو كان عامداً وكن لود بجهه في بقية ذي الحجة **الثاني** في
 صفته وبشرط ان يكون من النعم شيا غير موزول ويجزى من الضأن
 خاصته كجذع لسنة وان يكون تاما فلا يجزى العور ولا العرج ولا
 العصباء ولا ما ينقص منها شئ كما انخصى ويجزى المشقوق الاذن
 ولا يكون مزولا بحيث لا يكون على كتبه شئ لكن لو اشتراها على
 انها سنية فبانت مزرولة اجزاء **الثاني** في البقر والماعز ما دخل في الشاة
 ومن البقر والماعز ما دخل في الثانية ويستحب ان يكون سنية تنظر في
 سواد ونمش في سواد ونمش في برك في مثله اي لها طلع عيني
 وقبل ان يكون هذه المواضع سودا وان يكون ما عرف به انا فان
 بالالبقر ذكرانا من الضأن والماعز وان تنحى الابل قائمة مربوطة
 بين تحف والركبة وبطعها من جانب الايمن فان يتولاه بنفسه
 ولا جعل بين مع يد التراج والدعاء وقسمه ثلثا ثانيا كل ثلثة
 وجهدي ثلثه ويطعم القانع والمعتة ثلثه وقبل يجب الاكل منه
 ويكره التضحية بالثور والجاموس والموءود الثالث في البدل
 ولو فقد الهدى ووجد ثمنه استتاب في شرائه وذبحه

طول ذي الحجة وقبل ينقل فرسه الى الصوم ومع فقد الثمن يترك
 الصوم وهو ثلثه ايام في الحج من اليا وسبعة في اهله ويجوز
 تقديم الثلثة من اول ذي الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل ذي
 الحجة ولو خرج ذي الحجة ولم يصم الثلاثة تعين عليه الهدى في
 القابل بمعنى ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد الهدى لم يجب الكثير
 افضل ولا بشرط في صوم السبعة التشايح ولو اقام بمكة انتظر اقل
 الاين من وصوله الى اهله ومضى شهر ولومان ولم يصم صلح الى
 عنه الثلثة وجوبادون السبعة ومن وجب عليه بدنه في كفارة
 نذر وعجز اخبره سبع شاة ولو تعين عليه الهدى ومات اخرج
 تركته **الرابع** في هدى المقارن ويجب ذبحه او نحره بمعنى ان فزعه با
 حج وبمكة ان فزعه بالعمرة وافضل مكة بفناء الكعبة بالهدى ولو هلك
 لم يقم بدله ولو كان مضونا الزمه البدل ولو عجز الوصول نحره
 او ذبحه واعلم ولو اصابه كسر جاز بيعه والصدقة بثمنه ولو
 اقامة بدله ولا يتعين الصدقة الا بالنذر وان اشعره او قلده
 ولو ضل فذبح عن صاحبه اجزاء ولو ضل فاقام بدله ثم وجدته فان
 ذبح الاضحية استحب ذبح الاول ويجوز ركوبه وشربه لئنه ملام
 يضربه وبولده ولا يعطى اجزا من الهدى الواجب كالكفارة
 والنذور ولا ياخذ الناذر من جلودها ولا ياكل منها فان اخذ
 منه ومن نذر بدنة فان غير موضع النحر لم ياكل منها بمكة
الخامس الاضحية وهي مستحبة ووقتها هي يوم النحر وثلثه

وفي الامصار يوم النحر ويومان بعده ويكون ان يخرج من الاضحية
 وشيئا عن منى ولا يأس بالسنام وبما يصحبه غيره وبما يصحبه غيره
 تجزي هدى التمتع عن الاضحية ويجمع افضل ومن لم يجد الاضحية
 تصدق بثمنها ونكح النضحية بما يريه واخذ من جلودها واعطا
 ثلثها لغيره **واما** الحلق فالحاج مخير بينه وبين التقصير ولو كان
 صرورا او ابدا على الاضحية والحلق افضل والتقصير معين على المرأة
 ويجزي لها لو قد لاغله الحمل منى ولو دخل قبله عاد للحلق والاه
 التقصير ولو نحر حلق او قصر حيث كان وجوبا وبعت بشعره
 الحى منى ليدفن بها استحيابا ومن لبس على رأسه شعر يجزئه
 امر بالموسى والبداءة برمي جرة العقبة ثم بالذبح ثم بالحلق **فان**
 فلو خالف ثم لم يعد ولا يدور البيت لطواف الحج الا بعد الحلق او
 التقصير فلو طاف قبل ذلك عامدا لزمه دم شاة ولو كان ناسيا
 لم يلزمه شئ واعاد طوافه وبجل من كل شئ عند فراع مناسكه
 بمنى عن الطيب والنساء والصيد فاذا طاف بحجة حل الطيب واذا طاف
 طواف النساء حلن له ويكره لبس الخيط حتى بطوف الحج والطيب حتى
 بطوف طواف النساء حلن له ويكره ثم يمضي الى مكة الطواف **السبع**
 ليومه او من الغد ويبدأ في جانب المنيح ولو افرأتم وهو سح **ثم**
 والقارن طول ذي بحجة على كراهية ويستحب له ان يدخل مكة
 الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب والدعاء عند باب المسجد
القول في الطواف والنظر في مقدّمه وكيفيته واحكامه **اما**

فمنه تقديم الطهارة وان لم الخاسية عن الثوب والبدن والحنان
 في الرجل ويستحب مسح الاخر قبل دخول مكة ودخولها من اعلا
 ها حافيا على سكة ودقا مغتسل من يرمي من او فح ولو نذر
 اعتسل بعد الدخول والدخول من باب بني شيبه والدعاء عنه
 واما الكفنية فواجبها التلبية والبداءة بالحجر واختم به والطواف
 على اليسار وادخال الحجر في الطواف وان يطوف سبعا ويكون
 بين المقام والبيت ويصلي النافلة حيث شاء من المسجد ولو نسيها
 رجع فاني بهما فيه ولو شق صلاها حيث ذكر ولو مان فضعه عنه
 الولي والقران والزيادة على سبع مبطل في الفريضة على الاضحية
 ومكرهه في النافلة ولو زاد سهوا اكلها اسبوعين وصلى ركعتي
 الواجب منها قبل السعي وركعتا الزيادة بعد ويجزئه من طواف
 في ثوب نجس ان علمه ولا يعيد ولو لم يعلم ولو علم في انشاء الطواف
 ان الزيادة وبصلى ركعته في كل وقت ما لم ينصق وقتها
 ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف اتم ولو رجع الى اهله
 استاب ولو كان دون ذلك استأنف ولو كان دون ذلك استأنف
 وكذا من قطع الطواف لحدث او لحاجة ولو قطعه لصلوة كان
 حاضرة صلى ثم اتم طوافه ولو كان دون الاربع وكذا اللون
 لو دخل في السعي فذكر انه لم يطه استأنف الطواف ثم استأنف
 السعي فذكر انه لم يطه استأنف الطواف ثم استأنف السعي ولو
 ذكر انه طاف لم يتم قطع السعي واتم الطواف ثم يتم السعي **و**
ومند **وجا** الوفاق عند الحجر والدعاء واستلامه وتقبيله فان لم

بقدر ما شابه ولو كانت مقطوعة فهو وضع القطع ولوله
 يكون له يد اشار برأسه وان يقتصد في مشيه ويذكر الله وتعا
 في طوافه ويلتزم المستجار وهو كذا الباب من وراء الكعبة
 ويبسط يديه وجهه على حائطه ويلصق بطنه ويذكر
 نوبه ولو جاوز المستجار رجع والتزم وكان يستلم الاركان و
 الكهاتر كن الجهر واليهامى ويتطوع بثلثمائة وسبب طوافان
 لم يتمكن جعل الحجة استواطا ويقع في ركعتي الطواف بالحد
 والصد في الاولى وبالحمد والحمد في الثانية في الثانية ويكره
 الكلام فيه بغير الدعاء والفرقة **واما احكامه فثمانية الاولى**
 الطواف ركن فلو ترك عامدا بطل حجة ولو كان ناسيا اتى به ولو
 نذر العود استتاب فيه وفي رواية ان كان على وجه الجبل
 اعاد له وعليه بدنة **الثانية** من شك في عدده بعد الاثنا
 فلا إعادة عليه ولو كان في اثنا عشر وكان بين السبعة وما زاد
 قطع ولا إعادة ولو كان في النقص اعاد في الفريضة وبني على
 قل وفي النافلة ولو تجاوز البحر في الثامن وذكر قبل بلوغ الركن قطع ولو بعد
الثالث لو ذكر انه لم ينظر اعاد طواف الفريضة وصلوته ولا بعد طواف
 النافلة وبعد صلوته استتابا ولو نسي طواف الركعة رجع الى
 اهله وواقع عاد واتى به ومع النذر يستتاب فيه وفي الكفارة نذر
 اشبهه انما لا يجب الا مع الذكر ولو نسي طواف النساء استتاب
 ولو مات قضاء الولى وجوبا **الرابع** من طاف فلا فضل له تعجل السعي
 فلا يجوز تأخيره الى عند **الخامس** لا يجوز التمتع بتقديم طواف حجة وما



على الوقوف وقضاه المناسك للمرأة تخاف الحوض او من يمس
 اديمه وفي جوارحه قد يم طواف النساء مع الضرورة واثبات اشهرها
 الجواز ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف اعتبارا على كراهية
 ولا يجوز تقديم الطواف النساء للمتنع ولا غيره ويجوز مع الضرورة
 والخوف من الحيض ولا يقدم على السح ولو قدمه عليه وكان سببا
 لم يعد **السادس** قبل لا يجوز الطواف وعليه برطله والكراهية
 اشبهه ما لم يكن السائر محرما **السابع** كل محرم يلزمه طواف النساء
 به جلا كان وامرأة او صبيا او حصيا الا في العجز المتع بها **الثامن**
 من نذر ان يطوف على اربع قبل يجب عليه طوافان وروى ذلك
 في امرأة نذرت وقبل لا يشعقد لانه لا يتعبد بصورة النذر **القول**
في السعي والنظر في مقدمته وكيفية واحكامه اما المقدمة
 فمذوبات عشرة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم ولا
 غسال من الدلو والمقابل للحجر والخروج للسعي من باب الصفا
 وصعود الصفا واستقبال ركن الحجر والكبير مبعكا والتلهيل
 سجا والدعاء بالمأثور واما الكيفية ففيه الواجب والندب
 فالواجب اربعة اللبنة والبدءة بالصفا واختم بالمروة والسعي سجا
 بعد ذهابه شوطا وعوده آخر والمذوبات اربعة اشيا المشي
 طوفيه والاسراع من ما بين المنارة الى فان العطارين ولو نسي
 الهرولة رجع القهقرا ونذرك والدعاء وان يسعي ماشيا وحده
 يجوز والمجوس في خلافه للرأفة فاما الاحكام فاربعة **الاول**
 السعي ركن يبطل الحج بتركه عمدا ولا يبطل سهوا ويحرم

لتدركه فان تعذر استناب فيه **الثاني** يبطل السجى بالانزاد فيه عمدا
 ولا يبطل بالانزاد سهوا ومن يتنقن عدد كل شواطئ وشك فيما يبدل
 فان كان في المفرد على الصفا عاذا ولو كان على المرفق لم يعد بالعكس
 لو كان سعيه زواجا ولو لم يحصل العدد عاذا ولو تنقن النقصان
الثاني لو قطع سعيه لصلاة او لحاجة او لتدارك هي ركعة الطلوع
 او غيره لك اتم ولو كان شرطا **الثاني** لو طن اقام سعيه فاحل وواقع
 او قل لظفان ثم ذكر انه نسى شوطا اتم وفي بعض الروايات بلزيمه
يفر **الثاني** في احكام من بعد العود يجب البيت بمبنى ليلة الاحادي عشر
 عشر ولو بات لغبرها كان عليه شاتان الا ان بيت بمكة من شافلا
 العبادة ولو كان ممن يجب عليه المبيت في الليالي الثلاث لزم ثلاث شبات
 وهذا المبيت ان يكون بها ليلة حتى يتجاوز نصف الليل وقيل لا يدخل مكة
 حتى يطلع الفجر ويجب من الحجر في الايام التي بقيت بها كل حرة سبع
 حصيات مرتبا ببدء ابا لاوى ثم الوسطى ثم جمره العقبة ولونيكس
 اعاد على الوسطى وجمره العقبة ويحصل الترتيب بارج جمره التي
 ما بين طلوع الشمس الى عروبها ولو نسي رمى يوم فضاها من العذر ثانيا
 ويستحب ان يكون مالا مسه غدق وما اليوم بعد الزوال ولا يجوز رمي
 ليل الا لعذر كما تخاف والرعاة والعبيد ويرى عن العذر وكالمريض
 ولو نسي حمره وجعل موضعها رمى على كل حرة حصاة ويستحب
 الوقوف عند كل حمره ويرميها عن يسارها مستقبل القبلة ويقف داعيا
 عند جمره العقبة فانه يستدبر القبلة ومبها عن يمينها ولا يقف
 الرمي ولو نسي حتى دخل مكة رجع وتدارك ولو خرج فلا يخرج ولو رجع

والقابل استحب القضاء ولو نسي استناب جازر وليستب لا فائز عن
 ايام التشريق ويجوز النفر في الثاني وهو الثاني عشر من ذي الحجة لمن بقي
 الاضد والنساء وان شاء في الثاني وهو الثالث عشر ولو لم يتنقن نفي على
 الاقامة الى النفر لاخير وكذا لو غرت الشمس ليلة الثالث عشر ومن نذر
 لا ينفر الا بعد الزوال وفي الاخير يجوز قبله ويستحب للامام ان يخطب
 بعلمهم ذلك والتكبير عنى مستحب وقيل يجب ومن قضى مناسكه فله
 اخيرة في العود الى مكة ولا فضل العود لوداع البيت ودخول الكعبة
 خصوصا للصرون ومع عوده يستحب الصلوة في زوايا الكعبة وعلى
 الزحامه لعمراء والطواف بالبيت واستلام الاركان والمسجدين والشرب
 من زمزم والخروج من باب الحناطين والدعاء والسجود مستقبل الكعبة
 والدعاء والصدقة بتمريضه بدرهم ومن المستحب التخصيص **الثاني**
 بالمعتمر على طريق المدينة وصلوات ركعتين بدو العزم على العود ومن
 المجاوز بمكة والجمع على الابل الحلاله ومنع دور مكة من السكنى ومن
 يرفع بناء فوق الكعبة والطواف للجوار بمكة افضل من الصلوة **الثاني**
 بالعكس والواحق اربعة **الثاني** من احدث ولجاء الى الحرم لم يقم عليه
 حد جنابته ولا تغزير وضيق عليه في المطعم وللشرب ليخرج ولو احدث
 في الحرم فويل بما تقتضيه جنابته **الثاني** لو نزل الحاج زبانا التي اجبر
 وعلى ذلك وان كانت ندبا لانه جفا **الثاني** المدينة حرم وحد من عائر
 الى وعبر ولا يعرض سحره ولا لباس بصره الا ما صيد بين الحرتين
الثاني يستحب الغسل لادخلها وزبارة النبي استنابا مؤكدا او بامر
 فاضله عليها عليها السلام من الروضة والائمة عليهم السلام في

والصلوة بين الفجر والمنبر وهو الروضة ولا يصام بها الا ربعا وبها
 بعد الحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لباير ولبيلة الخمر
 عند سطوانة التي تلي مقام الرسول والصلوة في المساجد واثبات قبة
 الشهر خصوصا في حرة عليه السلام المقصد الثاني في الحرم وهو
 جنته في العرة ترة على كل مكلف بالشرائط العشرة في الحج وقد تجب بالذبح
 وشبهه والاستحجار والافساد والفوات وبدخول مكة عد من يتلو
 كالمستأثر والخطاب والمريض وافعالها ثمانية النية والاحرام
 والطواف وكعاه والتسعي وطواف النساء وكعاه والتقصير وانما
 وتصح في جميع ايام السنة وافضلها رجب ومن اهرم بها في اشهر الحج
 ودخل مكة جازان بنوي بها التمتع ويلزمه الدم ويصح الا تماع اذا
 كان بين العمرتين اشهر وقبل عشرة ايام وقبل لا يكون في السنة الا
 عمرة ولم يقدر علم الهدى بدينهم حداثا والتمتع بها تجزى عن
 وتزوم من لبس من حاض المسجد الحرام ولا تصح الا في اشهر الحج وتلي
 فيها التقصير ولو حلق قبله لزمه شاة وليس فيها طواف النساء اذا
 دخل مكة من غير مكة لا يخرج لانه من شرط الحج وخروج بحيث اذا
 الوقوف عدل الى عرفات ولو خرج لا كذلك وعاد في غير الشهر
 صبره وجوبه ويتبع بالافقية دون الاولى **المقصد الثاني** في الواحق وهي
 ثلاثة **الاول** في الاحصار والصيد المصدود من متعة العدو فاما
 فالبس بالاحرام فصيد خر هديه واحل من كل شئ واهم منه
 الصيد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة او الموقوفين بحيث لا
 طريق غير موضع الصيد او كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الرب

مع الصلوة

مع الصد ويسقط المتدوب وفي وجوب الهدى على المصدود وقول
 اشبههما الوجوب فلا يصح التخلل الا بالهدى ونية التخلل وهل يسقط
 الهدى او شرع له حيث حبسه فيه قولان اظهرهما انه لا
 يسقط وفايدة الاشتراط جواز التخلل من غير توقع وفي اجزاء هدى
 السباق عن هدى لتخلل قولان اشبههما انه يجزى والبحت في المعتمر
 اذا صدر عن مكة كالبحت في الحجاج والمحصر هو الذي يمنعه للرض
 فهو يبعث هديه لو لم يكن ساق ولو ساق اقتصر على هدى
 السباق ولا يحل حتى يبلغ الهدى محلوه وهو متى ان كان حابا
 ومكة ان كان معتمرا فهناك يقصر ويحل الا من النساء حتى يحج
 في القابل ان كان واجبا او صاف عنه للنساء ان كان دبا ولو باظنه
 ان هديه لم يذبح لم يذبح لم يذبح لانه لم يذبح في القابل وهل يمستك الوجه
 لا ولو احصر فبعث ثم ذال العارض التحق فان ادرك احد الوقتين
 صح حجة وان فاته تخلل بعمره ويقضى الحج ان كان واجبا والا فدا
 وللعمر يقضى عمرة عند زوال النع وقيل في الشهر الداخل وقيل
 لو احصر الفارس حج في القابل قارنا وهو على الفصل الا ان يكون
 الفران متعنا بوجه وروى استحبابا بحت هدى والمواعدة لا شعاع
 وتقليد وتقليد واجتباب ما يجنبه الحرم استحبابا **الثاني** في الصيد
 وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الدجاء الحية ولا باس بقتل البية
 والعقرب والافان ورمي الغراب والحذأة ولا كفاف في قتل البساع
 وروى في الاسد كبش اذا لم يزدده وفيها ضعف ولا كفاف في
 قتل الذنور حطاء وفي قتله عمدا حذقه بشق من طعامه ويحرم

في بيان حله ولا يبي لكن يكلف في اجابا للحرم
 في الواحدة لا شطآن وتقليد واجتباب ما يجنبه الحرم
 وهو الحيوان الذي لا يبيح ولا يحرم من الصيد

شراء الفمارة والدباسي واخراجها عن مكة كاذبحها وانما يحرم
 المحرم صيد البر وينقسم قسمين ما الكفارة بدل على الخصوص وهي
 خمسة **الاول** النخامة وفي قتلها بدنة فان لم يجد فغن ثمن البديرة على
 البر واطعم ستين مسكينا كل مسكين مدين ولا يلزم ما زاد على
 ولا ما نذر من قيمتها فان لم يجد صام عن كل مدين يوما فان عجز
 ثمانية عشر يوما **الثاني** في بقرة الوحش بقرة اهلية فان لم يجد اطعم
 كل مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة اقلا اقصر على قيمتها فان لم يجد
 صام عن كل مسكين يوما فان عجز صام تسعة ايام وكذا الحكم في حيا الوحش
 على الاشر **الثالث** الطير وفيه شاة فان لم يجد فغن ثمن لاشاة على البر واطعم
 عشرة مساكين كل مسكين مدين ولو فحرت قيمتها اقصر عليها فان لم يجد
 صام عن كل مسكين يوما فان عجز صام ثلثة ايام ولا بدال في الاضائة الثلثة
 على التحجير وقيل على الترتيب وهو لا ظهر وفي التحليل والارنب شاة وقيل
 البديل فيهما كالظن **الرابع** في بيض النعام اذا تحرك الفرج فلكل بيضه بكن
 وان لم يتحرك ارسل فحولة الا بل في اناس بعدد البيض فما بلغ كان هديا
 للبيت فان عجز عن كل بيضه شاة فان عجز فاطعم عشرة مساكين فان عجز
 صام ثلثة ايام **الخامس** في بيض القطاة والقيح اذا تحرك الفرج من صغار
 الغنم وفي رواية عن البيضة مخاض من الغنم وان لم يتحرك ارسل فحولة
 الغنم في اناث بعدد البيض فما بلغ كان هديا وان عجز كان فيه ما في بيض
 النعام **السادس** ما لا يدل لغيره وهو خمسة الحمام وهو كل صلبا لها
 الماء وقبل كل مطوف ويلزم الحرم في قتل الواحد شاة وفي فرخها
 جمل وفي بيضها درهم وعلى المحل فيها درهم وفي فرخها نصف درهم

وفي بيضها ربع ولو كان محرما في الحرم اجتمع عليه الامران وبسوقه
 لا هلي وحمام الحرم غير ان حمام الحرم يقتل بغيره علفا قتل وفي القطاة
 حمامه قد فطم ورعى النجس وكذا في الدراج وشبهها وفي رواية
 وفي النصح حدي وكذا في القنفذ والبربوع وفي العصفور مدين طعا
 وكذا في القنبرة والصعود وفي الجراد كف من طعام وكذا في القملة بلقها
 عن جسد وكذا قيل في قتل العظا ولو كان الجراد كثير قتل شاة ولو لم يكن
 التحريم منه فلا اثم ولا كفان **اسباب** الظمان اما مباشرة واما انفساكت واما التيب
 المباشرة فمن قتل صيدا منه ولو اكله او شيا منه لزمه فداء اخر وكذا لو اكل
 ما ليس في المحل ولو ذبحه المحل ولو اصابه ولم يوش فيه فلا فدية ولو جرحه
 او كسر رجله او بده ورأه سويا فربيع الفداء ولو جرحه حاله ففداء كامل
 قيل وكذا لو لم يعلم ان فيه امر الا وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته وفي يده
 كمال القيمة وكذا في رجله وفي قرنيه نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي
 ضعف ولو اشترت جماعة في قتله لزم كل واحد فداء ولو ضرب طيرا على الارض
 فقتله لزم ثلاث قيم قال الشيخ دم وقيمتان ولو شرب لبن طيبة لزم
 دم وقيمتها اللبن انما اليد فاذا احرم ومعه صيد رآه عنده ملكه وحب
 ارساله ولو تلف قبل الا ارساله ضمنه ولو كان الصيد نائيا عنه لم يخرج
 عن ملكه ولو امسكه محرم في المحل وذبحه مثله لزم كل منهما فداء ولو
 كان احدهما محلا ضمنه المحرم وما نصيده المحرم في المحل لا يحرم على المحل
واما التسيب فاذا اغلق قبل اكله من الحمامة بدرهم والفرج بنصف درهم
 والبيضة بربع وشرط الشيخ مع الاغلاق الهلاك وقيل اذا انقر حمام الحرم
 ولم يعد فعن كل طير شاة ولو عاد فعن الجميع شاة ولو رمى اثنان فامسا

والبيضة بدرهم والفرج بنصف درهم
 والبيضة بدرهم والفرج بنصف درهم

احد بهما من كل واحد فداء ولو اقد جماعة نارا فاحترق بسوز
 فيها جماعة او شبهها الزمهم فداء ولو قصد ذلك لزم كل واحد
 فداء ولو قصد دل على صيد او اعزى كلبه فقتل ضمنه ومن احكام الصيد
 مسائل **الاولى** ما يلزم المحرم في الحل والحل في الحرم يجتمعان على المحرم
 في ما لم يبلغ بدنة **الثانية** بضمن الصيد بقتله عمدا او سهوا او جهلا او
 نكرا خطاء او اياها من ولو نكره عمدا وفي ضمانه في الثانية روايتان
 اشهرهما انه لا بضمن **الثالثة** لو اشترى محل يضر نعام الحرم فاكله المحرم
 ضمن عن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهما **الرابعة** لا
 يملك المحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه **الخامسة** لو اضطر الى
 المينة **السادسة** لو كان الصيد مملوكا ففداه للمالك ولو لم يكن مملوكا
 تصدق به وهما المحرم يشترى بغيره علفا لجماعة **السابعة** ما يلزم
 المحرم بد بجه او بجه بمعنى ان كان حيا ولو كان معتمرا في مكة **الثامنة**
 صيد فده بشاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكين فان هجر صام ثلاثة ايام
 فالحج ويلحق بهذا الباب صيد الحرم وهو يربد في يربد من قتل فيه صيدا
 ضمنه ولو كان محلا وهط هل يحرم الصيد وهو يوم الحرم الا شهر الكلا
 ولو اصابه فدخل الحرم ومات لم يضمن على شهر للرد ايتين ويكره
 الصيد بين البريد والحرم ويسقط الصدقة بشئ لو كسر قرنه او فقا
 عينه والصيد المربوط في الحل يحرم افرامه لو دخل الحرم وضمن المحل لو ربي في الحل
 الصيد من الحرم فقتله في الحل واصلمه في الحرم ضمنه القاتل ومن ادخل الحرم
 وجب عليه ارساله ولو تلف في بدنه ضمنه وكذا لو اخرجته قتل قبل ارساله
 ولو كان طابرا مقصوما حفظه حتى يكمل ريشه ومن غم ارساله وفي تحريم

روايتان اشهرهما انه باكل الصيد ويقتله بر وقيل ان لم يكمله الفداء اكله لبيته

حرام محرم فعليه في الحل نرد واشبهه الكراهية ومن ينفق ريشه
 ومن حرام محرم فعليه صدقة يستلمها ابتلاك اليد التي تشغ بها
 وما يندج من الصيد في الحرم ميتة ولا باس بما يندج المحل في الحل وهل
 يملك المحل صيداني في الحرم الاشبه انه يملك ويجب ارسال ما يكون
 معه **الثالثة** في بلاء الخطورات وهي تسعة الاسم منع بالنساء
 فمن جامع اهله قبل احد الموقوفين فلا او دراعا مداما بالنسبة ثم
 حجة ودرمه بد نرويح من قابل فضا كان حجة او نفلا وهل الثانية
 عقوبة فلنعم والاولى فرضه وقيل الاولى فرضه فاسد والثانية
 نية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي محرمة بجماعها
 لكفارة ولا يج عليهما في القابل ولو طاع وعنه لزمها ما يلزمه ولم يحل
 عنها كفارة عليهما الا فترقا اذا وصل موضع الخطية حتى يقضي
 ومعناه ان لا يخلوا الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر
 لم يلزم الحج من قابل وجب بدنة ولو استمنى بيد لزمته البدنة حسب
 رواية ولج من قابل وجب بدنة ولو استمنى بيد لزمته البدنة
 وفي رواية ولج من قابل ولو جامع امته صرته ياذن بمحلا لزم بدنة
 او بقة او شاة ولو كان معتمرا فاشاه او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل طحا
 الزيان لزم بدنة فان عجز فبقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء
 خمسة اشواط ثم واقع لم يلزم الكفارة قوام طوافه وقيل بكفي في النساء
 بجاذية النصف ولو عقد الحرم المحرم على امرأة ودخل فعلى كل واحد
 كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعه ومن جامع في احرام
 العرة قبل السعي فعليه بدنة وقضاء العرة ولو امنى بنظره الى غير اهله

احد بهما من كل واحد فداء ولو اقد جماعة نارا فاحترق بسوز
 فيها جماعة او شبهها لزمهم فداء ولو قصد ذلك لزم كل واحد
 فداء ولو قصد دل على صيد او اعزى كلبه فقتل ضمنه ومن احكام الصيد
 مسائل **الاولى** ما يلزم المحرم في الحل والحل في الحرم يحتمل ان على المحرم
 في ما لم يبلغ بدنه **الثانية** يضمن الصيد بقتله عمدا او سهوا او جهلا او
 نكرا خطاء دايما ضمن ولو نكر عمد او في ضمانه في الثانية روايتان
 اشهرهما انه لا يضمن **الثالثة** لو اشترى محل يبيض طعاما لمحرم فاكله المحرم
 ضمن عن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهمها **الرابعة** لا
 يملك المحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه **الخامسة** لو اضطر الى
 المينة **السادسة** لو كان الصيد مملوكا ففداه للمالك ولو لم يكن مملوكا
 تصدق به وهما المحرم يشترى بغيره علفا لجماعة **السابعة** ما يلزم
 المحرم بدبحة او بجحر بمقاييس ان كان حيا ولو كان معتمرا فبمكة **الثامنة**
 صيد فداءه بشاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام
 في الحج ويلحق بهذا الباب صيد الحرم وهو يربد في يده من قتل فيه صيدا
 ضمنه ولو كان محلا وهو هل يحرم الصيد وهو يوم الحرم الا شهر الكلا
 ولو اصابه فدخل الحرم ومات لم يضمن على الشهرين او يتبين ويكره
 الصيد بين البرد والحرم ويسقط الصدقة بشئ لو كسر قرنه او فقا
 عنه والصيد المربوط في الحل يحرم اذ هو داخل الحرم ويضمن المحل لو ربي في الحل
 الصيد من الحرم فقتله في الحل او اكله في الحرم ضمنه القاتل ومن ادخل الحرم
 وجب عليه ارساله ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اخرجته فتلف قبل ارساله
 ولو كان طابرا مقصوما حفظه حتى يكل ريشه ومن غم ارساله وفي تحريم

روايتان اشهرهما انه ياكل الصيد ويقتل به ويقتل ان لم يملكه الفداء اكله يضمن

حرام محرم فعليه في الحل نذر واشبهه الكراهية ومن ينفق ريشه
 ومن حرام محرم فعليه صدقة يستلمها ابتلاك اليد التي شغف بها
 وما يندرج من الصيد في الحرم مبتدئا ولا باس بما يندرج المحل في الحل
 يملك المحل صيداني في الحرم الا شبهة انه يملك ويجب ارسال ما يكون
 معه **الثالثة** في بلاد الخطورات وهي تسعة الاسم منع بالفساء
 في جامع اهل قبل احد الموقوفين فلا او دراعا مداما بالتحريم لم
 حجة ولزمه بد نزع من قابل فضا كان حجة او نفلا وهل الثانية
 عقوبة قبل نزع والاولى فرضه وقيل الاولى فرضه فاسد والثانية
 نية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي محرم من يحمل عنها
 الكفارة ولا يجع عليها في القابل ولو طاع وعنه لزمها ما يلزمه ولم يحمل
 عنها كفارة عليهما الا فترقا اذا وصل موضع الخطية حتى يفصح
 ومعناه ان لا يخلو الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر
 لم يلزم الحج من قابل وجب به بدنه ولو استمنى بيده لزمته البدن حسب
 رواية الحج من قابل وجب به بدنه ولو استمنى بيده لزمته البدن
 وفي رواية الحج من قابل ولو جامع امته حرمه ياذن بمحلا لزم بدنه
 او بغيره او شاة ولو كان معتمرا فبمكة او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل طواف
 الزيادة لزمه بدنه فان عجز فبقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء
 خمسة اشواط ثم واقع لم يلزمه الكفارة قوام طوافه وقيل يكفي في النساء
 بمحاذاة النصف ولو عقد المحرم المحرم على امرأة ودخل فعليه كل واحد
 كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعه ومن جامع في احرام
 العرة قبل الشعي فعليه بد نذر وقضاء العرة ولو امنى بنظره الى غير اهل

فبدنه ان كان مؤسرا وبقية وان كان مؤسرا وشاة ان كان معسرا ولو
 نظر الى امراته لم يلزم شئ الا ان ينظر اليها بشهوة فيمنى فعليه بد
 ولو مشهلا بشهوة فشاة امي ولم يمن ولو قبلها بشهوة كان عليه
 الجزم وكذا الوامني عن ملاعبه ولو كان عن تسمع على هجامع
 او استماع الى كلام امراته من غير نظر لم يلزم شئ والطيب يلو من
 باسما له شاة صبا واطلا ووجوه في الطعام ولا بأس بخلافه
 وان ما زجه الن عفران والقلم وفي كل ظرف مد من طعام وفي يديه
 شاة اذا كان في مجلس قد مان ولو اقامه مفق بالقلم فادى ظهره
 فعلى المفق شاة والمخيط يلزم به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدة
 في مكان وحلق الشعر فيه شاة او اطعام ستة مساكين لكل مسكين
 مدان او عشرة لكل مسكين مزا او صيام ثلاثة ايام مختارا ومضطرا وفي
 تنفلا بطين شاة وفي احد هما اطعام ثلاثة مساكين ولو مسجبه
 او راسه فسقط من شعره تصدق بكف من طعام ولو كان بسبب الوضوء
 للصلوة فلا كفان والتخليل فيه سابل شاة وكذا في تعظبه ولو بالاطين
 ولا ضماس او حمل ما يسره والجدال ولا كفان فيهما دون الثلث
 صادقا وفي الثلث شاة وفي المراء كذا باساة وفي المرتب بقية وفي الثلث
 بدنه وقيل في الدهن الطب شاة وكذا قبل في قلع الظرس مسانث
الاول في قلع شجرة من الحرم ثم عدا ما استثنى سوا كان اصلها في الحرم
 او فرعها وقيل فيها بقرة وقيل في الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة **الثاني**
 لو تكرر الوطى فكثر الكفان ولو تكرر البس فان اتحد المجلس لم
 ينكره وكذا لو تكرر الطيب وينكر مع افتلاف المجلس **الثالث** اذا

اكل المحرم او لبس ما يحرم عليه لزمه دم شاة ويسقط الكفا
 عن الناسى والجاهل الا في الصيد **كتاب الجاهل** والنظر في امره
 ثلثة **الاول** فيمن يجب عليه وهو فرض على من استكمل شروط ثلثة
 نية البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون هما ولا مقعد
 او لاعمي ولا مريضا يعجز عنه وانما يجب مع وجود الامام العادل
 او نفيه لذلك ودعائه اليه ولا يجوز مع الجابر الا ان يدهم المسلمين
 من يخشى من عله بفساد الاسلام او يكون بين قوم وبخشا هم
 وفي قصد الدفع عن نفسه في الحالين لا معونه الجابر ومن عجز
 بنفسه وقدر على الاستانة وجبت وعليه القيام بما يجناح اليه
 النائب ولو استتاب مع القدرة جاز ايضا والمرايطر وهي رصاد لحفظ
 الشعر وهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تضمن بها
 بالحفظ او علا ما ولو عجز جاز ان يربط نفسه هناك ولو تذر الجاهل
 بغير وجهت مع وجود الامام وفقد وكذا لو تذر ان يصرف شيئا
 وان لم يذره طاهرا ولم يخف الشعر ولا يجوز صرف ذلك في غيرها
 من وجوه البر على الاشبه وكذا من اخذ من غير شئ الرباط لم يجب
 عليه اعادته وان وجده وجاز له الرباط ووجبت النظر الثاني فيمن
 يجب جهاده وهم ثلثة **الاول** البغاني يجب قتال من خرج على امام علي
 اذا دعى اليه هو او من نصبه والتأخر عنه كره ويسقط بقيام من
 فيه عتاما لم يستجفرا لامام علي التعيين والفرار في حربهم كالفرار
 في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يفتوا او يقتلوا ومن
 كان له فضل جاهد على جريهم وشجع مدبرهم وقتل اسيرهم

في كل ما يجب عليه من جهاد
 في كل ما يجب عليه من جهاد
 في كل ما يجب عليه من جهاد

ومن لا قتله له اقتصر على تفريقه فلا يرثف على جرحه بل يهدم ولا
يقتل اسيرهم ولا يسترق ذر بنهم ولا يؤخذ اموالهم التي ليس
في العسكر وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل فيه فولا كان
الجواز ويقسم كما يقسم اموال الحرب **الثانية** اهل الكتاب واليهود
فمن يؤخذ الجزية منه ويكتفها بشرائط الذمة وهي تؤخذ من اليهود
والنصارى ومن لم يشبهه الكتاب وهم المجوس ويلقنل هو كما
يلقنل اهل الحرب حق بنقاد والشرائط الذمة فهناك يقترون على
معقدهم ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء والبله والهم
على الاظهر ومن بلغ منهم اموال اسلام او التزام الشرائط فان امتنع
عربيا ولاولى ان لا يقدر الجزية فانرا نسب بالصغار وكان على عليه
السلام ياخذ من الغني ثمانية واربعين درهما ومن المتوسط اربعة
ومشرين ومن الفقير اثني عشرة درهما لا قضاء للمصلحة لا تؤخذ
لان ما يجوز وضع الجزية على الرعي ولا رعين وفي جواز الجمع فولا
اشبهها الجواز اذا اسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعد
وقبل الاداء فولا ان اشبهها السقوط وتؤخذ من تركته لومات بعد الحول
ذميا اما الشرائط فبنسبه قبول الجزية وان لا يؤد والمسلمين كالزنا
بنسائهم والسوق فولا اموالهم وان لا ينظاها بالمحرمات كشر
الخمر والزنا ونكاح المحارم وان لا يجوزوا الكسوة ولا يضر بوانا قوسا وان
يجوزي عليهم احكام المسلمين ويلحق بذلك البحث في الكتاب **المسجد**
والمساكن فلا يجوز استئجار البيع والكنائس في بلاد الاسلام وتزال
لو استحدثت ولا بأس بما كان عاديا قبل الفتح وبما احدثه في ارض الصلح

يجوز مع دمه ولا يعلو الذي بيانه فوق المسلم ويقر بايعة من مسلم على
حاله ولو انهدم لم يعمل به ولا يجوز لاحد من دخول مسجد المحرم ولا عيني ولو
اذن للمسلم مستثنان **الاول** يجوز اخذ الجزية من ائمة المجنونات كالحمل **الثانية**
يستحق الجزية من قام مقام المهاجرين في الذب عن الاسلام عن المسلمين الثالثة
من ليس لهم كتاب يبدأ بقتال من يلبس الامع اختصار الا بعد بلحظ ولا يبد
ون الا بعد الدعوى الى الاسلام فان امتنعوا حل جهادهم ويختص بدعائهم
مام او من يأمر ويسقط الدعوى عمن فوبل بما وعرفها فان اقتضت المصلحة
المهادنة جاز لكن لا يتولاها الا الامام او من يادله او يذم الواحد من المسلمين
للو احد ومضى ذماته على جماعة ولو كان ادونهم ومن دخل بشبهة الا
مام فلهو امن حتى يرد الى مأمته ولو استدم فقبل لا تدمه فظن انهم ادوا
فدخل وجب عاقبته الى مأمته نظر الى الشهرة ولا يجوز الفرار اذا كان العدد
على الضعف او اقل لا يمتدح لقتال او يتجنى الى فتنة ولو غلب على الظن **العط**
على الاظهر ولو كان اكثر جان ويجوز للمجاهدين بكل ما يجرى به الفتح كهدم
الحصون ورمي المناحق ولا يضر ما ينفذ بذلك للمسلمين بينهم ويكره بالقاء
النار ويحرم بالقاسم وقيل يكره ولو نرسوا بالصبيان والمجانين والنساء
ولم يمكن الفتح الا بقنا لهم جاز وكذا لو نرسوا بالاسارى من المسلمين فلا
دبه وفي الكفارة فولا ولا يقتل نساقهم ولو عاون الامع الاضطراب
ويجزم التمثيل باهل الحرب والغدر ولخلول منهم ويلقنل في اسنهم يحرم من لا يرى
لها من ويكف عن يري من منها ويكره القتال قبل الزوال والنيية وان فعه
قب الدابة والمباركة بين الصفيين بخس اذن الامام النظر الثالث في التوايح وهي

اربعة **الاول** في غنمة الفوق يجب اخراجه ما شرطه الامام اولادها كالجحائل
 ثم بما يحتاج اليه العنزة كاجرة الحافظ والراعي وما يربح من لا قسم له كالكسب
 كالنساء والكفار ثم يخرج الخمس ويقسم الباقي بين المقاتلة نلته ونزح
 القتال وان لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد احيائه قبل القسمة وكذا من
 يلحق بهم من المزدلل رجل منهم وللغارس سهمان وقيل للغارس ثلثه
 ولو كان معه افراس اسهم الفريسي دون ما زاد وكذا القسم لو قاتلوا
 في السفن وان استغنوا عن الخيل ولا يسهم لغير الخيل ويكون ركبها في
 الغنمة كالرجل ولا اعتبار بكونه فارسا عند احيائه لا بدخول المعركة
 والجيش يشارك سرية ولا يشاركها عسكر البلد وصالح النبي الا
 عراب عن ترك المهاجرة بان يساعدوا استقرهم هم ولا نصب لهم في الغنمة
 ولو غنم المشركين مال المسلمين وذراعتهم ثم ارجعوا هالهم تدخل في الغنمة
 ولو عرفت بعد القسمة ففولان اشبههم ادها على المالك ويرجع الغنم
 على الامام بقية ما مع التفريق ولا فعلى الغنمة **الثاني** في الاسارى والاسارى
 والاصفال يسترقون ولا يقتلون ولو اشبه الطفل بالبالغ اعتبر بالاسية
 والذكور البالغون يقتلون هتما ان اخذوا وحرب قايمة ما لم يسلموا ولا
 امام مخير بين ضرب اعناقهم وقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم
 ليتفوا وان اخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا وكان مخير بين المني وانقذوا ولا
 سرقاق ولا يسقط هن الحكم لو اسلموا ولا يقتل لاسباب عجز عن المشي ولا
 بعد الذمام له ويكوه ان يصبر على القتل ولا يجوز دفن العربي ويجب دفن المسلم
 ولو اشبهه قبل بوارى من كان كيمش كما امر النبي في قتل بدر وهكم الطفل حكم

ابوهر فان اسلمها او اسلم احد هما لحق بحكمه واسلم حربى في داره جفت
 دمه وماله مما ينقل دون الحفارات والارضين ونحوه ولد الاصغر ولو
 اسلم عبد في دار حرب قبل مولاه ملك نفسه وفي اشتراطه وجهه ثم
 المروى انه يشترط في حكم الارضين كل ارض فتن عنق وكانت
 محبة لغنى المسلمين كافر والغامون في بجلة لا شاع ولا تذهب ولا
 توقف ولا فلك على الخصوص والنظر فيها الا الامام بصرف حاصلها
 في مصالح ومكان موثقت الفقه فهو الامام بصرف حاصلها فيه
 لا باذنه وكل ارض فتن صلحا على ان الارض لا هاهنا ولا هنه فيها
 لا رباها ولهم النصر فيها ولو باعها المالك صح وانتقل ما عليها من
 الجزية الى ذمة الباع ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا لا يخرج به ولو
 شرطت الارض للمسلمين كانت كالمفتوحة عنق والجزية على رقابهم وكل
 ارض اسلم اهلها طوعا فزى لهم وليس عليهم سوى الزكاة وحاصلها
 مما تجب فيه الزكاة وكل ارض تركها اهلها معمارتها فلا امام لتسليمها
 الى من يبيعها وعليه صفها لا رباها وكل ارض موات سبق اليها سابقا
 حياها فحق بها وان كان لها مالك فعليه طشقها **الثالث** الامم يبيع
 والنهي عن المنكر وهما واجبان على الاعيان في اشبه القولين والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر واجب وبالمنكر مندوب والنهي عن المنكر كل واجب ولا يجب
 احدهما سالا يستكمل مشروطا بربعة العلم بان ما يامر به معروف وما
 ينهى عنه منكر وان يجوز تأخير الا فكارا وان لا يظهروا الفاعل امر
 الافلاك وان لا يكون فيه بفسد وينكر بالقلب ثم بالسار ثم بالبدن
 ينتقل الى الاقل الا اذا لم ينجح الاخف ولو زال باظهار الكراهية اقصر

ولو كان نوع من الاعراض ولولم ينمرا شغل الى اللسان ولولم يرتفع
 الا باليد كالضرب جان اما لو افترس الى بخرج او القتل لم يخرج الامام وكذا الحدود
 لا ينفذها الا امام او من نصبه وقيل يقيم الرجل المحدد على زوجته وعلى ولده ولو
 له وكذا يقيم الفقراء واحد وفي زمان الغيبة اذا امنوا ويجب على الناس مساعد
 تهم ولو افطر بجائر انسان الى اقامته حد جان مالم يكن قتلا محترما فلا فدية فيه ولو
 اكره له الجايم على القضاء اجترأ في تنفيذ الاحكام على لوجه الشريعة ما استطاع
 فانه افطر بهل بالنفية مالم يكن قتل **مسألة** **التجارات** وفيه
فصول الاول فيما يكتسب ويمنع منه انواع **الاول** الاعيان وفيه الخمسة
 فالتبذير والفقاع والمبته والدم والاروان والابوالا بولاء كل كجده وقبل بالبيع
 من الابوال الا بول الا بول والخزيرة والكلاب عد الكلب الصبر وفي كلب الماشية
 ولحائط والزروع فوكان ولما بيعت الخمسة عد الدهن لغاية الاستصباح ولا يباع
 ولا يبتاع عابدا من شعوم البيت والباقي **الثاني** آلات المحرمات كالمحرمات الطلوع
 وهياكل العبادات المبدعة كالصنم والتمثيل والآلات الفهار كالنرد والشرج **الثالث**
 ما يقصد به المساعدة على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقبل مطلقا
 واجاز للسالكين ويجوز ان لا يحرمت وبيع العنب ليعمل خمر ولعنب ليعمل صفاويك
 يبيعه من كان يعمل **الرابع** ما لا ينفع به كسوخ برية كانت كالدب والظن
 ويجوز كالجري والسلاصف وكن الضفادع والطاغي ولا بأس ببيع الطير
 والهر والفهد وفي بقية السباع فوكان اشبهها الجوار **الخامسة** الاعمال المحرم
 كعمل الصور مجسمة والغناعد المغنية لرف العربيس او المنة بالباطل ولعله
 خل عليها الرجال والنوع بالباطل اما بالحق في غير وجهي المؤمنين وحفظ كلب الظن
 واستحسانها الغير النقص ونعلم السم والكماتر والفيافرة والشعيرة والفهار **الفسر**

بما يخفى وقد ليس لما شطر ولا بأس بكسبها مع عدمه وتوزيع الرول
 بما يحرم عليه ومن خرقه المساجد والصالحين والمعونين على الطاليم وبقية
 الزانته **السادسة** الاجرة على القدر الواجب من تغسيل الاموات وتكفينهم
 ومعلمهم ودفنهم والرجاء في الحكم والاجرة على الصلوة بالناس والافضل ولا
 بأس بالوزن من بيت المال وكذا على الاذان ولا بأس بالاجرة على عقد
 النكاح والمكروه اما لا فضائله الى المحرم غالبها كالتصريف وبيع الكفان
 والطعام والرقيق والصباغة والذباغة وبيع ما يمكن من السلاح **السادس**
 الكفر كخفي والدرع والارضعة كالحبال والنجامة اذا شرط وض
 الفحل ولا بأس باخذاه وخفض الجوارى واما التطرق الشبهة الى كلب
 الصبيان ومن لا يجنب الجاهل ومن المكروه الا من على تعليم الفلانة **الخامسة**
 وكسب القابل مع الشرط ولا بأس به لو تجرد عنه ولا بأس باجره تعليم
 الحكم والاذاب وقد يكوم الا ككتاب باشيا آخر ياتي انشاء الله تعالى **السادس**
 ست الا وكى لا يؤخذ ما شرف الا عراس لا ما يعرف معه الا باهز **الثاني**
 لا بأس ببيع عظام الفيل واتحاد الامشاط منها **الثالث** **يجوز** ان يشتري
 من الصطال سلطان ما يأخذ باسم المقاسمة واسم الزكوى مشروعي وجوب
 ونعم وان لم يكن مستحقا **الرابع** لو دفع اليه مالا يصرفه في المحاريج وكذا
 منكم لا يأخذ منه الا بذنه على الاصح ولو اعطى عيال حرا اذا اكلوا بالحق
 ولو عين لم تجاوز **الخامسة** جوار الطاليم محرم من علمت بعينها ولا
 فلهي حلال **السادس** الولاية عن العادل جاني وفيهما وجبت وعن الجاهل
 محرمه الا مع اخوف نعم لو يتقن التخلص من الماء ثم والتمس من الامور
 معروف والتمس عن النكاح استحب ولو اكره لامع ذلك لهاب دفع الفلانة

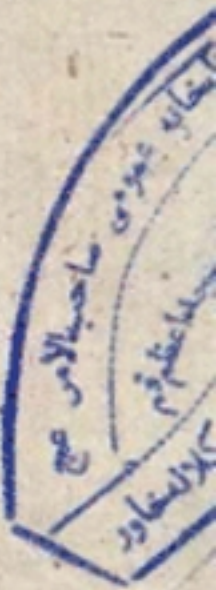
وينفذ من ولو كان محرما الا في قتل المسلم **الفصل الثاني** في البيع والاداء
 اما البيع فلهو لا يجلب والقبول اللذان يتقاربان فيهما العين للملكة من مالك الغني
 يعوض مقدور له شرطا **اول** يشترط في المتعاقدين كمال العقل والاختيار
 وان يكون البالغ مالكا او ذليلا كالا والجد للاب ولحاكم وامينه والوصي او وليه
 ولو باع الفضولي قوله ان اشبهها مقوفة على الاجان ولو باع ما لا يملكه ملك
 كالحرف وفضلات الانسان والخنفسر والديدان لم ينعقد ولو بيع بين
 ما يملك وما لا يملك في عقد واحد كعبد وعبد عبي مع في عقد واحد
 الاخر على الاجان اما الوبايع العبد والحر والشاة والخنزير يجمع فيها يملك بطل
 في الاخر ويقوم ان ثم يقوم احدهما ويسقط من الثمن ما قابل الفاسد **الثاني**
 الكيل والوزن والعدد ولو بيع ما يكيل او يوزن او يعد لا كذا لا يطل
 ولو تعدل الوزن او العدد اعتبر مكيال او قدر مما بقا بحسابه ولا يكفي مشا
 هذه الصبغة ولا الملكية المجهولة ويجوز ابتاع جرد مشاعا بالنسبة من
 من معلوم ولو اختلف جزاء **الثالث** لاتباع العين الحاضرة الا مع المشا
 والوصف ولو كان المراد طعمها او ربحها فلا بد من اختيارها اذا لم يفسد
 به ولو بيع ولما يختص به فقولان اشبههما الجوز وله اختيار لو فرغ من اختياره
 الارض بعد الاحداث فيه ولو ادى اختياره الى افساده كجوز البطم **رابع**
 شراؤه وبثت الارض لو فرغ من اختياره ولو بيع بالثمن ان لم يكن له
 قيمة وكذا يجوز بيع للسك في فانه وان لم يفتق ولا يجوز بيع مئة
 الاجام لغيرها لانه وان ضم اليه القصب على الاصح وكذا الثمن في المخرج
 ولو ضم اليه ما يجلب منه وكذا اصواف الغنم مع ما في بطونها وكذا
 كل واحد منها منفردا وكذا ما يطلع الفحل وكذا ما يضرب الصياد بشبكها

الربعة تعد بر الثمن وجنسه فلو اشتراه بحكم احدى اقسام البيع باطل
 يضمن المشتري لو تلف البيع مع قبضه ونقصانه وكذا في كل ابتاع
 فاسد وبر عليه ما زاد بفعله كتعليم الضعفة والصبي على الا
 شهر واذا اطلق النقد انصرف الى نقد البلد وان عي نقد لم
 ولو اختلف في قدر الثمن فالقول قول البايع مع يمينه ان كان
 البايع قائما وقول المشتري مع يمينه ان كان انكالا فالقول بوضع
 بضروف السمن والتمر ما هو معتاد لا ما يريده **خامس** القدر على
 تسليمه فلو باع الآبق منفردا منفردا ببيع ويصح لو ضم اليه شيئا
 واما الاداب فالمستحب التفرقة فيه والتسوية بين المتبايعين ولا
 قاله لمن استقال والشهادتان والتكبير عند الابتاع وان يأخذ ناقصا
 ويعطى زائدا والمكروه مدح البايع وذم المشتري ويحلف والبيع
 في موضع يسترف فيه العيب والرجع على المؤمن الامع الضرر و
 عليه على من بعده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ودخول السوق او لا وما بعد الا ديني وذوي العاهات
 والاكراد والتعرض للكيل والوزن اذا لم يحسن ولا سعى طاط بعد
 الصفقة والزيادة وقت النداء ودخوله في سوم اخيه المؤمن وان
 يتوكل لحاضر المبادى وقيل يحرم ونفى الركبان وحده اربعة فراسخ فما
 بعد وثبت لغيره ان يثبت الخبز والزيادة في السلعة موافات
 للبايع وهو البحت والاحتكار وهو حبس الافوان وقيل يحرم
 وانما يكون في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن وقيل في
 اللع وينحقر الكراهية اذا استبقاه لزيادة الثمن ولم يوجد بائع غني

وقبل ان يستقبه في الخصار بعين يوم ما وفي الغلاء ثلاثة ويجوز
 المتكررة على البيع وهل يسعر عليه الاصح **الفصل الثالث** في الخيار
 والنظر في اقسامه واحكامه واقسامه سقوطه ما لم يقضى قاسية
الاول الخيار في الخيار والنظر في اقسامه وخيار المجلس وهو ثابت
 للمبتاعين في كل مبيع لم يشترط فيه سقوطه ما لم يقضى **الثاني** خيار
 الحيوان وهو ثلثة ايام للمشتري فاصية على الاصح ويسقط لو شرط
 سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد او تصرف فيه المشتري سواء
 كان نصرا فالانزاع ما كان البيع او غير لازم كالوصية والهبة قبل القبض **الثالث**
 خيار الشرط وهو يحسب ما يشترط ولا بد ان مدته مضبوطة ولو كان
 من محتملة لم يجز كقوله العنزة وادراك الثمرات ويجوز ان شرط مدة
 جرد فيها البايع الثمن وبيع المبيع ولو انقضت ولم يرد لزوم البيع ولو
 تلفت للذات تلف من المشتري وكذا الوصل له مائة كالمائة **الرابعة** خيار الغبن
 ومع ثبوته وقف العقد بما لا يتعاضد فيه عايبا وجهه المعتبر بيب
 له الخيار في الفسخ والامضاء **الخامسة** من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض
 البيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلثة ايام ومع انقضاءها يثبت
 الخيار للبائع فان تلف قال المبيع يتلف في الثلاثة من المشتري وبعدها
 من البايع والوجه تلفه من البايع في الحالين لان التقدير ان لم يقبض فلا
 شئ ما يفسد من يومه ففي رواية يلزم البيع الى المليل فان لم يان بالثمن
 فلا بيع له **السادسة** خيار الرؤية وهو يثبت في بيع الاصان الاعيان
 الحاضرة من غير مشاهد ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف فان كان
 موافقا لزم والا كان للمشتري الرد وكذا لو لم يرب البايع واشترى بالوصف

كان الخيار للبائع لو كان بخلاف الصفة وسواء في خيار العيب انشاء الله
 نعم او اما الاحكام فمسائل **الاول** خيار المجلس يختص بالبيع دون غيره
الثانية النص في سقوط خيار الشرط **الثالثة** الخيار يورث مشروطا كان
 اولاد ما بالاصل **الرابعة** البيع مملكت بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار
 واذا كان خيار للمشتري جاز له النص وان لم يوجب البيع على نفسه
الخامسة اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بايعة وكذا بعد قبضه
 وقبل انقضاء الخيار للمشتري ما لم يفرط ولو تلف بعد ذلك كان
 من المشتري **السادسة** ولو اشترى ضبعة راءى بعضها ووصفها سا
 بها كان له الخيار فيها اجماع اذا لم تكن على الوصف **الفصل الرابع** في لوا
 حق البيع وهي خمسة **الاول** النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا فالتمن
 كما شرط تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين الميعاد ولو لم يعين بطل
 وكذا الوعيت اجمالا محتملا كقوله الغنائة وكذا الوفاك بكذا نسيئة وفي رواية
 له اقل الثمن نسيئة ولو كان الى اجلين بطل ويصح ان يبيع ما باعه نسيئة
 قبل الاجل زيادة او نقصان بجنس الثمن وغيره حالا وموجلا اذا لم يشترط
 ذلك ولو حل اجل فابتاعه من المشتري بغير جنس الثمن او بجنسه
 من غير زيادة ولا نقصان ولو ادعى الثمن او نقص فقيه روايتان
 اشبههما المحاور ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وان طلب ولو تبرع با
 لدفع لم يجب التخيير القبيض ولو حل فدفع وجب القبض ولو امتنع البايع
 فملك من غير تصرف من البادل تلف من البايع وكذا في طرف البايع لو
 باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع من اجملة فليجوز للمشتري الرد ولا مست
 بالثمن حالا وفي رواية للمشتري من اجل مثله مسئلتان **الاولى** لو باع من

فليسبب الرجوع الى السلعة ولو نسبته الى المال فقولا ان امسهما الكراهية
الثانية من اشترى امعة مفضة لم يجز بيع بعضها من اجرة سواء كان
 قوما او بسط الثمن عليها وبيع خيارها ولو اخبر بذلك جاز لكن يخرج
 عن وضع الرجوع ولو قوم على الدلال متاعا ولم يواجهه البيع وجعل له الزا
 بد وشاكر فيه او جعل لنفسه منه خسطا والدلال الاجرة والفايد للناجز
 دعاء سواء كان للناجز دعاه او الدلال ابتذله ومن لا يهاب من فرق **الثاني**
 فيما يدخل في البيع من باع ارضه لم يدخل تحللها ولا شجرها الا ان يشترط
 في الرواية اذا ابتاع الارض مجردا عنها اعلق عليه بابها فله جميع ما في
 ولو ابتاع دار دخل الاعلى والاسفل الا ان يشهد العادة للاعلى بالا نفاد ولو
 باع تحلا مؤجرا فالتمه للبائع الا ان يشترط وكذا لو باع شجرة مثمرة او دابة
 على الاظهر ولو لم تؤجر التحلة فالطلع للمشتري **الثالثة** في القبض اطلاق
 العقد يقتضي تسليم البيع والثمن والقبض هو التحلية فيما لا ينقل كما
 نخفار وكذا فيما ينقل وقيل في القماش هو الامساك باليد وفي الحيوان
 هو نقله ويجب تسليم المبيع من غافلو كان فيه مناع فعمل البائع اذا
 لته ولا بأس ببيع ما لم يقبض ويكره فيما جكلا او يؤذن وبتاك الكراهية
 في الطعام وقيل يحرم وفي رواية لا ينعه حتى تقبضه الا ان توليه ولو
 قبض المكيل وادعى نقصانه فان حضرا اعتبر بالقول قول البائع مع
 بمينه وان لم يحضر فالقول قوله في الموزون والمعدود وللبيع
الرابعة في الشروط وبيع منها ما كان سائعا داخل تحت القدر كقبض
 الثوب ولا يجوز اشتراط غير المقدور كبيع الزرع على ان يصير سنبل ولا
 بأس باشتراط بنقبة ومع اطلاق الاستيعاء يلزم البائع اتيان ذلك



وكذا التمهم ما لم يشترط الا ان لا يبيع اشتراط العتق والتدبير والكتابة ولو
 اشترط ان لا يعتق او لا يطا والامة قبل سبطل الشرط دون البيع ولو
 ولو شرط ان لا يتبع ولا توهب فالمرور في الجواز ولو باع ارضا جريا
 نامعينة فقصت فلا يشتري لخيار بين الفسخ والامضاء بالثمن وفي
 رواية انه ان يفسخ او يعضي البيع يحصنها من الثمن وفي الرواية ان
 للبائع ان يخرجه من تلك الارض لزوم البائع ان يوفيه منها ويجوز ان يبيع
 مختلفين مفضة وان يبيع بين سلف وبيع **الخامس** في العيوب وضابطها
 ما كان نذرا من الخلفه الاصلية او ناقضا واطلاق العقد يقتضي السلا
 مه فلو ظهر عيب سابق تخبر المشتري بين الرد بالتواضع من الموردين
 ولا خبر للمبائع ويسقط الرضا بالبراءة من العيب ولو اجهلا وبالعلم
 به قبل العقد وبالرضا به بعدا ويجوز ان عيب عندك وباعدته في البيع
 حدنا كركوب الدابة والتصرف الناقل ولو كان قبل العلم بالعيب املا لرض
 فيسقط بالثلاثة الاول دون الاخر بين ويجوز بيع المعيب وان لم
 يذكر عيبه وذكره مفعلا افضل ولو ابتاع شئ فباعه ارضا مفضة فظهر
 العيب في البعض فليس مرد للمعيب منفردا وله رد المبيع او رده ولو اشترى
 اثنان شئنا مفضة فلهما الرد بالحياء والارض وليس لهما الا انفراد
 بالرد على الاظهر والوطى يمنع مرد الامة الا من عيب لجزء يوجد معها
 نصف عشر قيمتها وهما مسائل **السادس** في النسيئة قد يثبت بها حيا
 الرد ويؤد معها مثل بينها او قيمته مع التعذر وقيل صاع من بر **الثانية**
 النسيئة ليست عيبا نعم لو اشترط البكا فثبت سبق النسيئة كان له الرد
 ولو لم يثبت التقدم فلا رد لان ذلك قد يذهب بالتزوي **الثالثة** لا يرد

العبد بالابان لمحدث عند المشتري ويورد بالسابق **الرابعة** لو اشترى
 امة لا تخبض في ستة اشهر فصاعدا ومثلها تخبض وله الرد لان ذلك
 لا يكون الا العارض **الخامسة** لا يرد العود والترتيب عما يوجد فيه من
 النقل المعتاد نعم لو خرج عن العادة جاز رده اذ لم يعلم **السادسة** لو تنا
 ز على الترتيب من العيب فالقول قول منكوم مع عيبه **السابعة** لو ادعى
 المشتري تقدم العيب ولا يثبت فالقول قول البائع مع عيبه فالتمس
 هناك فريضة حال تشهد لاحدها **الثامنة** يقوم المبيع صحبا ومعبا
 ويرجع المشتري على البائع بنفسه ذلك من الثمن ولو اختلف اهل الخبر
 رجع الى القيمة الوسطى **التاسعة** لو حدث العيب بعد العقد وقبل
 القبض كان للمشتري الرد وفي الارش قوله ان اشبههما الثبوت وكذا
 لو قبض المشتري بعضا وحدث في الباقي كان الحكم قابلا فيما لا يقبض
الفصل الخامس في الربوا ويختص به معلوم من الشرع حتى ان الدرهم منه
 اعظم من سبعين زينة وبشبهه في كل مكبل او موزن ومنع بحسنه وما
 بط الجنس ما يتاوله اسم خاص كالحنطرة بالحنطرة والارز بالارز و
 في بيع الثلثين التساوي في قدر فلو سمع بن يادة درهم نقدا وشبهه وبيع
 متساويا بدينار ويحرم شبهه ويجب اعادة الربوا مع العلم بالتصميم فان
 جهل صاحبه وعرف الربوا تصدق به وان عرفه وجهل الربوا صالح
 عليه وان منعه بالحلل وجهل المالك والقدر تصدق به وان عرفه
 وجهل الربوا صالح عليه بخسرة ولو جهل التصريح كفاه الاستهزاء ولا
 خلت اجناس العروض جاز التفاضل فقد اوفى النسبة فولان اشبههما
 الكراهية والحنطرة والشعر جنس واحد في الربوا وكان ما يكون

منهما

منها كالسويق والدقيق والخبز وثمره التخل وما يجعل منها جنس واحد
 وكذا ثمره الكرم وما يكون منه والحنوم تابعة للمعقوان في الاختلاف وما
 يستخرج من اللبن وجنس واحد وكذا الارهاق تنبع ما يستخرج منه
 وما لا كيل ولا وزن فيه فليس يربو كالشوب بالثوبين والعبد بالعبد
 وفي النسبة خلاف والاستهانة الكراهية وفي ثبوت الربوا في المعدود
 تردد الاستهانة الانتفاء ولو بيع شئ كيلة او وزنا وفي بلد وفي بلد اخر
 فافلكل بلد حكمه وقبل يخلب تحريم التفاضل وفي بيع الرطب بالتمر وايضا
 اشهرها المنع وهل تنسرى العلقة في غير كالزبيب بالعنب والبسر بالوب
 الاستهانة لا يثبت الربوا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة ولا
 بين المملوك والمالك ولا بين المسلم والمسلم ولا بين يدي وهل يثبت ببلده وبين الذي
 فيه روايتان اشهرهما انه يثبت وبيع الثوب بالغزل ولدتفا خلا ويكر
 بيع الحيوان بالالحوم ولو تماثلا وقد يتخلص من الربوا بان يجعل مع الثا
 متاعا من غير جنسه مثله درهم ومد من تمر يدين او يبيع احدهما
 لصاحبه ويشترى الاخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب كلام في القرض
 وهو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط فيه التقابض في المجلس مصطحي
 لم يسطر ولو وكل احدهما في القبض فافتقرا قبله بطل ولو اشترى
 دراهم ثم اشترى بهاد نائير قبل القبض لم يصح الثاني ولو كان له
 دنانير فامر بان يحوّلها الى الدراهم وساعه فقبل صح فان لم يقبض
 لان التقدير من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد منها ما يجوز
 في المختلف ويستوى وفي اعتبار التماثل الصحيح والكسور والمصرغ
 واذا كان في احدهما غش لم يبيع بجنسه الا ان يعلم مقدار ما فيه

فيزداد الثمن عن قدر الجواهر بما يقال الغش ولا يباع الذهب بالذهب
 ولا تراب الفضة بالفضة وبيع بغيره ولو جعلها ببيعته بهما وبيع جواهر
 النصاص والنحاس بالذهب والفضة وان كان فيه يسير من ذلك ويجوز
 اخراج الدرهم المخلو منه اذا كانت معلومة الصرف ولو لم تكن كذلك
 لم يجز الا بعد بيانها مسائل **الاول** اذا رفع زيادة عما المبيع صح ويكون الزا
 بدامانه وكذا لو بان فيه زيادة لا يكون الا غلطا او تعورا ولو كانت الزيادة
 مما يفتاوت به الموازين لم يجب اعادته **الثاني** يجوز ان يبدل الدرهم بدينار
 بشرط صاغة ولا يتعدى الحكم ويجوز ان يفرضه الدرهم بشرط ان
 ينفقها بارض اخرى **الثالث** لا يفي المصوغه من الذهب والفضة ان
 امكن تخليصها المبيع باحد هما وان تعذر وكان الغالب احدهما بيعت
 بالاقل وان تساوى بايعت بهما المراكب والسبوف المحلاة ان علم مفلا
 راجلية بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المركب او النصل نقدا ولو سبعة
 نسبة تقدم من الثمن ما قابل لخلبه وان جهل بيعت بغير الجنس وقبل ان
 تبعها بالجنس ضم البها شئ **الخامسة** لا يجوز بيع شئ بدينار غير
 درهم لان مجهول **السادسة** ما يجمع من تراب الصانع يباع بالذهب
 والفضة او جنس غيرهما ويتصدق لان اربابه لا يميز **الفصل السابع**
 في بيع الثمار لا يبيع بيع ثمرة الخلق قبل ظهورها مالم يبدؤ صلاحها
 وهو ان يحمر ويصفر على الاشهر نعم لو ضم البها شئ او بيعت ان يبدؤ
 سننها او بشرط القطع جاز ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبدؤ
 صلاحها وكذا لا يجوز بيع ثمرة الشجرة حتى تظهر ويبدؤ صلاحها
 وهو ان ينضج حب واذا ادرك بعض البستان جاز بيع ثمرة اجمع ولو

ادرك ثمرة بستان ففي جواز بيع آخر لم يدرك منضمها اليه تردد ويجوز
 اشبه ويصح بيع ثمرة الشجر ولو كان في الكمام منضمها الى اصوله ونفدا
 وكذا يجوز بيع الزرع قابما وحصدا ويجوز بيع المحضر بعد ان يعلق
 دها الفطه ولفطات وكذا ما يجن كالرطبة جرح وجزات وكذا ما يعلق
 كالحناء والتوت خرطة وخرطاط ولو بيع الاصول من التخل بعد التاثير
 فالثمرة للبائع وكذا الشجر بعد انعقاد الثمرة مالم يشترطها المشتري
 وعليه يتقسطها الى وان يلوغها ويجوز ان يستثنى البائع ثمرة يعلق
 بعينها او حصته مشاعة او ارضا لا معلومة ولو خاست الثمرة سقط
 من الثمن بحسابه ولا يجوز بيع ثمرة التخل بغير منها وهي المترتبة على
 يجوز بغير من غير هاقبه قولان اظهرهما المنع وكذا لا يجوز
 بيع السنبلي بغير منه وهي المحافلة وفي بيعه يجب مرغبه قولان
 اظهرهما التحريم ويجوز بيع العربة بخرصها وهي التخله تكون
 في دار اخر فيشتري بها صاحب المنزل بخرصها ثم ويجوز بيع الزرع
 فصلا وعلى المشتري قطعة ولو امتنع فللبائع ازالته ولو تركه كان
 له ان يطالبه باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمر بزيادة
 عن الثمن قبل قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين فقبل احدهما
 بحصة صاحبه من الثمر بوزن معلوم صح واذا امر الانسان بثمر
 التخل جاز ان ياكل منها مالم يصير او يقصد ولا يجوز ان يأخذه معه
 شيئا وفي جواز ذلك في غير التخل من الزرع واخفى تردد **الفصل الثامن**
 في بيع الحيوان اذا تلف لحيوان في مدة خيار فهو من مال البائع ولو
 كان بعد القبض اذ لم يكن بسببه ولا عن تقريط منه ولا يبيع ما

لحدث من الرد بالخيار واذا بيعت لحامل فالولد للبائع على الاظهر ما لم يشترط
المشتري ويجوز ابتاع بعض حيوان مشاعا ولو باع واستثنى الرأس ويجلد
ففي رواية السكوني يكون بشر كما ينسب به فبمنه تنبأ ولو اشترى جماعة في شراء
حيوان واشترط احد هم الرأس ويجلد بما لم كان له منه بنسبة ما فقد لا
ما شرط ولو فلا اشترى حيوانا بشر كشيء وعلى كل واحد نصف النصف ولو قال اشترى
ثلاثة خمران علبت لم يلزم الشرط وفي رواية اذا اشترى في حارية وشرط فشرى
البيع دون خمران جان ويجوز النظر الى وجه المملوك وبخاصة اذا اراد شراءه
لمن اشترى راسا ان يغير اسمه وان يطعمه شيئا ملوا ويصدق عنه بان جده وراحم
ويكره ان يعبه غنم في الميزان ويلحق بهن الباب مسائل **الاولى** المملوك يملك فاقبل
الضريبة وقبل لا يملك شيئا **الثانية** من اشترى عبد لم يملك مال المملوك الا ما اشترى
الثالثة يجب على البائع استبراء الامه قبل بيعها بحضنة ان كان ممن تحبض وبخمس
واربعين يوما ان لم تحض وكانت في سن من تحبض وكذا يجب الاستبراء على المشتري
اذا لم يستبر بها البائع ويسقط الاستبراء عن الضعيف والبايسة والمستبراء
للمرة وقبل قول العدل اذا انشأ بالاستبراء ولا توطئ لحامل قبل اتمام قبضها
اربعة اشهر ولو وطئها غرا ولو لم يعزل كره له بيع ولدها ويستحب ان يعزل
من مبراته قسطا **الرابعة** تكن الفرة بين الاطفال وامهاتهم حتى يستغوا وخذ
سبع سنين وقيل ان يستغى عن الرضاع ومنهم من حرم **الخامسة** اذا وطئ المشتري
الامه ثم بان استحقاقها انتزعها المستحق ولو عرفها نصف العشر ان
كانت ثيبا والعشر ان كانت بكر او قبل بلوغه مراما لها وعليه فدية الولد
على البائع وفي رجوعه بالعقر فولان اشبههما الرجوع **السادسة** يجوز
ابتاع ما يسيبه الظالم وان كان للامام بعضه او كله ولو اشترى امه سرق

القول

الصالح ردها على البائع واستعاد غنمها واذا مات البائع ولا عقب له
الامه في قيمتها على رواية مسكين السمان وقيل يحفظها كمال لفظه وقيل
تدفع الى الحاكم ولا تكلف السعي كان حسنا **السابعة** اذا دفع الى ما
دون مالا لشري فسمه ويغفلها ويبيع بغيره ائمال فاشترى اياه وبها
مولاه ومولا اب وورثته لا يرث بعد العتق ولحق فكل يقول اشترى بما
فقره وابنه ابن اشهم مضحجة ويرث العتق على مواليه رقام اي الفريدين
اقام البينة كان له رقا وفي المستند ضعف وفي الفتوى اضطراب ويناسب
الاصل الحكم بامضاء ما فعله للماذون ما لم يضم بنافه **الثامنة** اذا اشترى
عبد اذ دفع البائع اليه عبدان ليختار احدهما فاقبل واحد قبل يربح
نصف الثمن ثم ان وجد مختيرا والاخير بينهما نصفين وفي الرواية ضعف
ويناسب الاصل ان يصير له الايق ويطلب بما ابتاعه ولو ابتاع عبدان من عبد
لم يبيع وهكذا الشيخ في خلاف لجواز **التاسعة** اذا وطئ احد الشريكين لا
مترسقط عنه من احد ما قبل ان يصبه وحده بالباقي مع انتفاء الشهادة ثم ان
ان حلت فومت عليه حصص الشركاء وقيل يقوم بجرم الوطئ وينعقد
الولد حرا وعلى الوطئ فدية وحصر الشركاء منه عند الولادة **العاشر**
المملوك كان للماذون لهما اذا ابتاع كل منهما صاحبه حكم للسابق ولو اشبه
مستحب الطريق وحكم للاقرب فان اتفقا بطل العقدان وفي رواية يرفع في
الفصل الثامن في السلف وهو ابتاع مضمون المعين بمال حاضر وفي
حكمه والنظر في شروطه واحكامه ولو احقه **الاول** الشروط وهي خمسة
الاول ذكر الجنس والوصف فلا يصح فيما لا يضبطه الوصف كالعم والخير
ولجلود ويجوز في الامتعة والحيوان والحيوب وكل ما يمكن ضبطه **الثاني**

فبعض راس المال قبل التفرق ولو قبض بعض الثمن ثم اقترع فاصبح في المقبوض ولو
كان الثمن ديناً على البايع صح على الاشبه لكنه بكرة **الثالث** تقدير البيع بالكيل
والوزن ولا يكلف العدد ولو كان مما بعد ولا يقع في القصب اظا بالواقي
محط به وما ولا في الماء فربا وكذا يشترط التقدير في الثمن وقبل بكرة المشتري
الرابع تعيين الاجل بما يرفع احتمال الزيادة والنقصان **الخامس** ان يكون
وجوده غالباً وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت العقد **الثاني** في احكامه
وهي مسائل **الاولى** لا يجوز بيع السلم قبل حلوله ويجوز بعده وان لم
يقبض الكراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعض
وتزليته بعضه وكذا بيع الدين فان باعه بما هو حاضر وكذا ان باعه بما
حاله ولو بشرطنا جيل الثمن قبل يحرم لانه بيع دين بدين وقبل بكرة وهو لا
اما لو باع ديناً في دمة زيد بدين لم يشتر في دمة غيره ولم يحرم لانه بيع دين
بدين **الثانية** اذا دفع دونه الصفة ورضى المسلم ولو دفع بالصفة وحبس
وكذا لو دفع فوق الصفة ولا كذا لو دفع اكثر **الثالثة** اذا عذر عند الحلول
انقطع فطالب كان مخيراً بين الفسخ والصبر **الرابعة** اذا دفع من غير قصد
ورضى العزم ولم يساعه احتسب بغيره يوم الاقباض **الخامسة** عقد السلف
قابل للاشتراط ما هو معلوم فلا يبطل باشتراط يبيع ارضية او عمل محال او
اوصعه ولو اسلف في غنم وشرط اصفاف نتيجات بعينها قبل بيعه ولا شبهة
للمنع للجهالة ولو بشرط ثوباً من غرك ائمة معينة او خلة من قرام بعينه
لم يضمن النظر الثالث في الواحقة وهي قسمان **الاولى** في دين المملوك ولبيد
ذلك الامر الاذن فلو باع في دمه وبيع برة اذ عتق ولا يلزم بيع
فلو اذن له المولى ان يرد المملوك ان استبقاه او باعه ولو اعتقه في

الدين

احدهما يسعي في الدين والاخر لا يسقط من دمة المولى وهي لا
شهر ولو مات المولى كايين في تركته ولو كان له عرباء كان غريم
للملوك كاحدهم ولو كان مازدا في التجار فاستدان لم يلزم
المولى وهل يسعي العبد فيه قبل نعمة وقبل بيع به اذا عتق وهو اشبه
القسم الثاني في القرض وفيه اجر عظيم ينشأ من معونة المحتاج
تطوعاً ويجب الاقتصار على العوض ولو بشرط النفع ولو بزيادة
الوصف حرم نعم لو تبرع المقرض بالزيادة في العين او الصفة لم يحم
ويقتض الذهب والفضة وزنا واحبوب كاحطه والشعب
كيلاً وزناً ونحوه وزنا وعدداً ويملك الشيء المقرض بالقبض
ولا يلزم اشتراط الاجل فيه ولا بناجل الدين كحال مملوك او غيره
ولو غاب صاحب الدين عينه منقطعة نوى المستدين قضاءه وعمله
عند وفاته مومياً به ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه ومع اليأس قبل
ينصدق به عنه ولا تصح المضاربة بالدين حتى يقبض ولو باع
الذي ماله لملكه المسلم وقبض منه جاز ان يقبض المسلم عن حقه
ولو اسلم الذي قبل يسعه قبل ينو كاه غيره وهو ضعيف ولو كان
لاثنين ديون فافترسماها فاحصل لهما ما نوى منها ولو بيع
الدين باقل منه لم يكره العزيمة ان يدفع اليه الترماد دفع على نذر
خامسة اجرة الكيال وتزاد المناع على البايع وكذا اجرة بايع الاثام
واجرة التافد وتزاد الثمن على المشتري وكذا اجرة مشتري
الامتعة ولو تبرع الواسعة لم يستحق اجرة واذا جمع بين البيوع
فالباع فاجرة كل عمل على الامر به ولا يجمع بينهما الواحد ولا يضمن

الدلال ما يتلف فحايه مالم يفطر ولو اختلفا في التفريط ولا نفيه فالقول
قول الدلال مع يمينه وكذا لو اختلف في القيمة **كتاب الرهن**
واركانه اربعة **الاول** في الرهن وهو وسبقه لدي الرهن ولا بد فيه
من الايجاب والقبول وهل يشترط الا قباض الاظهر نعم ومن شرط ان
يكون عبنا مملوكا يمكن قبضه ويبيع ببيعه منفردا كان او مشاعا ولو
رهن مالا يملك وقف على اجازة المالك ولو كان يملك بعضه فهو
في ملكه وهو لازم من جهة الراهن ولو شرطه مبيعاً عن الاجل لم يصح
ولا يدخل حمل الدابة ولا ثمن التحل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد
رهنه ان دخل وخافد الرهن للراهن ولو رهن رهنيين بدنيين ثم ائتم
عن احدهما المراسل بالآخر ولو كان له دينان وبادرهما رهن لغير
امساك بهما ولا بد من بيع الارض في الرهن سابقا كان او متجداً
في الحق ويشترط بثبوت مالا كان او منفعة ولو رهن على ما لم يخرج
آخر فجله عليه ما صح **الثاني** في الراهن ويشترط فيه كمال العقل وحرارة
النظر والولي ان يرهن المصلحة المولى عليه وليس للرهن التصرف
في الرهن باجازه ولا سكن ولا طهي لانه تعريض للابطال وفيه مرد
يت باجواز على مجوز ولو باعه الراهن وقف اجازة الرهن وفي
وقوف العتق على اجازة الرهن تردا شبهه اجازة **الرابعة** في الرهن
ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكاله
ولو عزل لم يتعزل وتبطل الوكاله فيه المؤكل دون الرهانت
ويجوز للرهن ابتداء الرهن والمدين احق به من غير باستيفاء دينه
سواء كان الراهن حراً او عبداً في الميت رواية اخرى ولو قصر الرهن

مكتبة جامعة القاهرة
١٣٨٧
مكتبة جامعة القاهرة
١٣٨٧
مكتبة جامعة القاهرة
١٣٨٧

مع الغرماء بالفاضل والرهن امانه في يد الرهن ولا يسقط بتلفه
شيئ من مال المالم يتلف بتعديا او تقربط وليس له التصرف فيه ولو
فيه من غير اذن ضمن العين ولا جرم ولو كان الرهن دابة قام بموتها
وتفاسدا وفي رواية الظهر بركب والله يشرب وعلى الذي بركب ويشرب
النفقة وللمرتهن استيفاء من الرهن ان خاف مجور الوارث ولو اعترف
بالرهن وادعى الدين وكا يمينه فالقول قول الوارث ولا خلاف ان
ادعى عليه العلم ولو باع الرهن في البيع قبل التحول صح ولو اذن المراد
وقف على اجازة ولو كان وكبلا فباع بعد التحول صح ولو اذن المراد
في البيع قبل التحول صح ولم يستوف دينه حتى يجل ويحقق به مسابيل التركة
وهي اربعة **الاول** بضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه وقبل يوم
قبضه وقبل اعلى القيم من حين القبض الى حين التلف ولو اختلفا
فالقول قول الراهن وقبل قول المرتهن وهو اشد به **الثاني** لو ائتم
فيما على الرهن فالقول قول الراهن وفي رواية القول قول المرتهن
مالم يدع زيادة عن قيمة الرهن **الثالث** لو قال القابض هو رهن وقال
المالك هو اربعة فالقول قول المالك مع يمينه وفيه رواية اخرى
متروكة **الرابعة** ان اختلف في التفريط فالقول قول المرتهن مع يمين
كتاب الحجر المحجور هو المنوع من التصرف في ماله
سباب الحجر ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس والسفاهة
برزول حجر الصبي لا يوصف بالبلوغ وهو يعلم بانساب الشعر يحن
على العانت او خروج المني الذي منه الولد من الموضع المعتاد ويشتر
في هذين المذكورين الاكاث والسن وهو بلوغ خمس عشرة سنة وفي

رواية من ثلث عشر الى اربعة وفي اخرى يلوغ عشر وفي الاخرى يلوغ
 تسع **الثاني** الرشده وهوان يكون مصلحا للماله وفي اعتبار العدل
 تردد ومع عدم الوصفين او احدهما يستمر الجرح ولو طعن في السن
 سند الصبي باحتياط بما يلازمه من التصرفات ويثبت بشهادة الرجلين
 في الرجال والنساء في النساء والسفير هو الذي يصرف امواله في غير
 الاعراض الصبي يجر ولو باع فالحال هذه لم يمض ببيعته وكذا لو وهب
 او اقر به مال ويصح طلاقه وظهانه واقراره بما لا يوجب مالا ولا يملك
 من التصرفات الا باذن المولى والمريض ممنوع من الوضيه بما لا يملك
 وكذا في التبرعات المنجزة على خلاف والاب ولجد الاب ببيان على الصغير
 والمجنون وان فقد اقل الوضى فان فقد فالحكم **كتاب الضمان**
 وهو عقد شرع للنعم بنفسي او مال واقسامه ثلث **الاول** ضمان
 المال ويشترط في الضامن التكليف وجواز التصرف ولا بد من رضائه
 ولا عيب بالمضون عنه ولو علم فانك لم يبطل الضمان على الاصح وهو
 ينقل المال من ذمة المضون عنه الى ذمة الضامن ويبرء المضون عنه
 ويشترط فيه الملاءة او علم المضون له باعسان ولو بان اعسانه كان
 المضون له مخيرا والضمان الموجب جاز وفي المجل فلو كان اصحابها
 ويرجع الضامن على المضون عنه ان ضمن لبسوله ولا يؤدي اكثر مما
 دفع ولو وهبه المضون له او اجره لم يرجع على المضون عنه بشئ
 ولو كان باذنه واذا تبرع الضامن بالضمان فلا رجوع ولو ضمن ماعليه
 صح وان لم يعلم كبنه على الاظهر ويثبت عليه ما يقوم به اليته لا ما في
 وحساب ولا ما يقرب المضون عنه **القسم الثاني** الحواله وهي مثله

فحواله

فحواله المال من ذمة الى ذمة مشقوله بمنزلة ويشترط رضاه الثلاثه وبها
 اقم بعض على رضائي المحيل والمحال فلا يجب قبول الحواله ولو كان
 على ملى نعم لو قبل لزمت ولا يرجع المحال على المحيل ولو اقر المحال
 عليه ويشترط ملائمة وقت الحواله وعلم المحال باعسان ولو بان اعسانه
 رجح وبيراه المحيل وان لم يبراه المحال وفي روايه ان لم يبراه فله الرجوع
القسم الثالث في الكفالة وهي التعهد بالنفس ويشترط رضاي الكافل
 والكفول لردون المكفول عنه وفي اشتراط الاهل فولان وان
 اجلا فلا بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل العزيم فقد برأ وان
 امتنع كان المكفول له حبيسه حتى يحضر العزيم او ما عليه ولو قال
 ان لم احضر الى كذا كان على كذا كان على كذا ابد ولم يلزمه المال
 ولو قال على كذا الى كذا ان لم احضره كان ضامنا للمال ان لم يحضره في
 ومن خلى عزيمهما من بد عزيمه فله الزمه اعادته او اداء ما عليه ولو كان
 قائدا اعاده او دفع الدية ونبتل الكفالته بموت المكفول **كتاب الصطع**
 وهو مشروع لقطع المنازعة ويجوز مع الاقرار ولا نكاح الا لما
 حرم حلالا او حلالا حراما ويصح مع علم المصطححين بما وقعت المنازعة
 فيه ومع حياهما دينا تانا عا وعينا وهو لازم من طرفيه ويبطل
 بالتقابل ولو اصاب الشريك ان على ان الخسران على احدهما
 له وللآخر ثلث مال الصرح ولو كان بيد اثنين درهمان فقال احدهما
 هالي وقال الاخر هاهنا بيني وبينك فله على الكل درهم ونصف
 درهم باقى وكذا لو اودعه انسان درهمين واخر درهمين فاسترجع
 عن ثلثه ونصف واحد فلصاحب الاثنين درهم ونصف والاخر باقى

ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهما والاخر ثوب بثلاثين فاشترىها فان
 خيرا احدهما صاحبه فقد انصفه ولا يسعها وقسم الثمن بينهما اقسام
 فاذا ظهر استحقاق احد العوضين بطل الصلح **كتاب الشراكة**
 وهي اجتماع مال كين فصاعدا في الشيء الواحد على سبيل الشراء
 وتصح مع امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز احدهما عن الا
 خرو ولا ينفقد بالابدان ولا اعمال ولو اشترك كذلك كان لكل واحد حصة
 عمله ولا اصل الشراكة الوجوه ولا لمفاوضة واذا تساوى المالكان في القدر
 فالربح بينهما سواء وان تفاوتا فالربح وكذلك الخسران بالنسبة ولو
 شرط احدهما في الربح زيادة فلا شبهة ان الشرط لا يلزم ومع الامتناع
 ليس لاحد الشركاء النصف الا مع اذن الباقي ويقتصر في النصف على ما
 يتناول الادن مطلقا ولو شرط الاحتياك لزم وهي جائزة من الطرفين
 وكذا الادن في النصف وليس لاحد الشركاء الامتناع من القسمة عند
 المطالبة الا ان تتضمن ضمه ولا يلزم احد الشركاء ان يقيم رأس المال
 ولا ضمان على احد الشركاء ما لم يكن من تعدد او تفريط ولا تصح مؤجلة
 وتبطل بالموت ويكره مشاركة الذمي وايضا عهده **كتاب المضاربة**
 وهي ان يدفع الانسان الى غيره مالا
 ليعمل فيه بحصة من ربحه ولكل منهما الرجوع سواء كان المال نافعا
 او مشغلا ولا يلزم فيها اشتراط الاجل ويقتصر على ما يعين له من الثمن
 ولو اطلق تصرفه في الاستمراء كيف شاء بشرط كون الربح مشتركين
 العامل ما شرط له من الربح ما لم يستقر فيه وقيل للعامل اجرة المثل وينفق
 العامل في السفر من الاصل كمال النفق ولا يشتري العامل الا بعين المال

لو اشترى رجل ثوبا بثلاثين درهما
 وبيعها بربح من ثمنه
 لم يربح الا ما كان له من الثمن

ولو اشترى

ولو اشترى في القدر وقع الشراء ولو اشترى بالسرعة الى جهة قصد
 غيرها ضمن ولو ربح كان الربح بينهما بمقتضى الشرط وكذا الوارء ببيع شيء
 فعدل الى غيره وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة ويقتصر في مال الباقي
 ان يكون عبدا نائرا ودرهم فلا يصح بالعروض ولو قوم عرضا وشرط
 للعامل حصته من ربحه كان الربح للمالك وللعامل الاجرة ولا تكفي مشا
 هذه رأس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول بل يجوز ولو
 اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل مع يمينه وبملك العامل
 نصبه من الربح بظهوره وان لم ينقص ولا خسران على العامل الا عن
 تعدد او تفريط وقوله مقبول في التلف ولا يقبل في الرد الا بينة على الا
 شبه ولو اشترى العامل بابه فظهر فيه الربح عتق نصيب العامل من الربح
 وسحق العبد في باقي ثمنه ومتى فسخ المالك المضاربة ببيع وكان للعامل
 اجر ثم الى ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال العامل صاير الربح له ولا
 يطال المضارب جارية القراض ولو كان المالك اذن له وفيه رواية بالحوار
 متروكة ولا تصح للمضاربة بدین حتى تقبض ولو كان بيده مضاربة في
 فان كان عبدا لم يربح بعينه او عرف منفردة ولا تخص فيه الغرماء **كتاب**
المزارعة والمساقات اما المزارعة فمقتضى معاينة على
 الارض بحصة من حاصلها وتلزم المتعاقدين لكن لو تفاولا في الحق
 لو تفاولا في الحق ولا تبطل بالموت بشرطها ان لا يكون المأعشا
 عائسا وبافيه او تفاولا وان بقدرهما مائة معلومة وان تكون الارض
 مما يمكن الانتفاع بها ولو ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره ولا
 ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما يشاء الا ان يعين له مزارع

الارض على صاحبها الا ان يشترط على الزارع وكذا لو زاد السلطان زيادة
ولصاحب الارض ان يحرص على الزارع والزارع باختيار في القبول فان
كان استقرت مشروطا بسلاسة للزارع ويثبت اجري للثلث في كل موضع تبطل
فيه الزايرة ويكفي اجارة الارض للزراعة بالحنطة والشعير وان
جرها بالكثير مما استاجرها به الا ان يحدث فيها حدثا او يجرها بغير الجنس
الذي استاجرها به واما المساقات فهي معاملة على الاصول بحصة
من سمرها ويلزم المتعاقدين كالايجان ويصح قبل ظهور الفرة اجماعا وبعد
ها اذا بقي العامل عمل فيه للستراد ولا تبطل بموت احد هاهنا على الاشبه
الا ان يشترط تعيين العامل ونص على كل اصل ثابتة له ثم يشترط بها
مع بقاءه ويشترط فيها المدد المعلوم الذي يمكن حصول الثمرة فيها
ويلزم العامل من العمل ما فيه مستراد للثمرة وعلى المالك بناء الجدران
النوافع وخارج الارض الا ان يشترط على العامل فلا بد ان يكون الفا
بده مشاعة فلو اقتصر بها احد هاهنا لم يصح وملك بالطهر واذا خلت احد
المسافات كانت القابض للمالك وللحامل الاجرة ويكره ان يشترط المالك مع
الحصة شيئا من ذهب او فضة ويجب الوفاء لو شرط ما لم ينفذ الثمرة **كتاب**
الوديعة والعارية اما الوديعة فهي استئابة في
الاقتناء ويقتصر على القبول قولاً كان او فعلاً ويشترط فيهما الاقضاء
وتحفظ كل وديعة بما جرت به العادة ولو عين المالك حرفة اقم عليه
ولو نقلها الى روة او اخره ضمن الامح خوفاً وهي جارية من الطرفين
وتبطل بموت كل واحد منهما ولو كانت دابة وجب علفها وسقيها ورجوع
بر على المالك والوديعة اما ان لا يضمنها المستودع الامح تفريطاً

فلا يضمن

ولو تصرف فيها باكتساب ضمن وكان الربح للمالك ولا يبرأ عنه هاهنا
لحزمه وكذا لو تلفت في بدت بعدا ونفريطاً فمثلها لا يبرأ بل لا يبرأ
الا بالنسليم الى المالك او من يقوم مقامه ولا يضمنها لو فطر عليها
ظالم لكن ان امكنه الدفع وجب ولو اختلفت انها ليست عندا خلف
بموتها يا عاينها الى المالك مع المطالبة ولو كانت غصبا منه وتوط
وصولها الى المستحق ويوجه له عرفها كالحفظة بمال المودع
رد هاهنا عليه ان لم يمتدح وان ادعى المالك التفريط فالقول قول المستودع
مع يمينه ولو اختلفا في مال هل هو وديعة او دين فالقول
قول المالك مع يمينه ان لم يودع اذا تعذر الرد او تلف العين
في التصرف القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قول المستودع
وهو اشبه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المستودع ولو مات
المودع وكان الراد جماعة دفعها اليهم والى من بر تصونه ولو دفعها
دفعها الى البعض ضمن حصص الباقي واما العارية فهي الاذن في
الاستفاد بالعين تبرعا وليست لازمة لاحد المتعاقدين ويشترط
في المعين كمال العقل وجواز التصرف والمستعير لا بما استفاد بما جرت
به العادة ولا يضمن التلف ولا النقصان ولو انفق بالاستفاد بما جرت
به العادة يضمن الامح تفريطاً او عدوان او اشتراط الا ان يكون العين
ذهبا او فضة فالضمان يلزم وان لم يشترط ولو استعار من الغائب
مع العلم ضمن وكذا لو كان جاهلا لكن يرجع على المعير بما يقرم
وكل ما يصح الاستفاد به مع بقاءه يرجع اعانته ويقتصر المستعير على
ما يؤذن له ولو اختلفا في التفريط فالقول قول المستعير مع يمينه

ولو اختلفا في الرد فالقول قول العبيد مع يمينه ولو اختلفا في القيمة
 اشبهما قول العادم مع يمينه ولو استقار وذهن من غير اذن المالك
 انتزع المالك العين ورجع المرتفعين بماله على الراهن **كتاب الاجابة**
 وهي تملك منفعة معلومة بعوض معلوم وتلزم من الطرفين
 بالتقابل ولا تبطل بالبيع ولا بالعق ولا تبطل بالوعد قال الشيخ
 نعم وقال المرتضى لا تبطل وهو شبه وكل ما تصح اعارته تصح اجاره
 واجاره المشاع جائزة والعين امانة لا يضمنها المستاجر ولا ما ينقص
 منها الا مع تعدا وتفریط وشرائطها خمس ان تكون المتعاقدان
 كاملين جازين بالتصرف وان تكون الاجرة معلومة كبل او ثمن او قيل نكح
 الشاهدة ولو كان مما يكال ويؤذن وتملك الاجرة بنفس العقد
 مع الاطلاق او اشتراط التجيل وبيع ناجيلها بخوما او الى اجل واحد
 ولو استاجر من من يحمل له منعا الى موضع في وقت معين باجرة
 معينة فان لم يفعل نقص من اجرة شيئا معينا صح ما لم يخطب بالاجرة وان
 تكون المنفعة مملوكة للموخر او لمن يؤجر عنه والمستاجر ان يؤجر
 الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه وان تكون المنفعة مفقودة
 بنفسها كخياطة الثوب المعين او بالمدد المحبته كسكنى الدار وتملك
 للنفعة بالعقد واذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة والعين في يد
 جرها استقرت الاجرة ولو لم ينفع واذا عين عتق جرها الانتفاع لم
 يتعدى المستاجر ويضمن مع التعدي ولو تلفت العين قبل القبض
 او امتنع المؤجر من التسليم مدة الاجارة بطلت الاجارة ولو منعها القائل
 بعد القبض لم تبطل وكان الدر لا على الظالم ولو انه هدم المسكن

المستاجر

المستاجر في الفسخ وله الزام للمالك باصلاحه ولا يسقط ماله الاجارة
 لو كان الهدم بفعل المستاجر وان تكون المنفعة مباحة ولو اجرة لجعل يجر
 او لجعل الغناء لم ينعقد ولا تصح اجارة الا بيق ولا يضمن صاحب الحمام
 النياب الا ان يودع ويفرط ولونتان عانة الاستنجاء فالقول قول
 المنكر مع يمينه ولو اختلفا في قدر الاجرة رد العين فالقول قول المالك
 مع يمينه وكذا لو كان في قدر الشئ المستاجر ولو اختلفا في قدر الاجرة
 جرت فالقول قول المستاجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه التفریط
 وبشئ اجرة المثل في كل موضع تبطل فيه الاجارة ولو تعدى بالذات المستاجر
 المشرطة ضمن ولزمه في الزيادة اجرة المثل وان اختلفا في قيمة الذبابة او اذن
 نقصها فالقول قول الغارم مع يمينه وفي رواية قول المالك يستحب
 ان يقاطع من يستعمله على الاجرة ويحبا يفاقه عند فراقه ولا
 يعمل الا لخاص لغير المستاجر **كتاب الوكالة** وهي تستدعى
فصول الاول الوكالة عبارة عن الايجاب والقبول الدالين على الا
 سنبابة في التصرف والاحكام لوكالة المنع ومن شرابطها ان يقع من جهة
 ولا تصح معققة على شرط ولا صفة ويجوز تجزئتها وان خبرها التصرف الى احد
 وليست لازمة لاحد مما ولا ينعزل مالم يعلم العزل وان اشترط العمل
 على الاصح وتصرف قبل العلم ماض على الموكل وتبطل الوكالة بالموت ويحتمل
 ولا غناء وتلق ما يتعلق به ولو باع الوكيل يمين فانكر الموكل الا ان
 بذلك القدر فالقول قول الموكل مع يمينه ثم يستعاد العين ان كانت
 وجودا ومثلها ان كانت مفقودة او قيمتها ان لم يمكن لها مثل
 وكذا لو تعدا استعادتها **الثاني** ما تصح فيه الوكالة وهو كل فعل

لا يتعلق فيه بشيء من البيع والشراء ونحوه الوكالة في الطلاق
 والغائب والمغيب على الأصح ويقصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو عيّن الوكيل
 صريحاً لا يقتصر إلا في **الثالث** للوكيل ويشترط كونه مكلفاً جازاً التصرف فلا يملك
 العبد إلا بأذن موليه ولا الوكيل إلا أن يؤذن له ولحاكم أن يوكل عن نفسه
 والبله ويكره له في المرفق أن يتولى المنازعة بنفسه **الرابع** الوكيل في
 فيه كمال العقل ويجوز أن تلي المرافعة التكاثر لنفسه وما ولا غيرها للمسلم
 يتوكل على الذي للمسلم والذي وفي وكالة له على المسلم ترد على الذي يتوكل
 على الذي للمسلم والذي ولا يتوكل على مسلم والوكيل أمين لا يضمن إلا مع تعاقب
 نفريط **الخامس** في الأحكام وهي مسائل **الأول** لو أمضى بالبيع حالاً فباع معوجلاً ولو
 بنياد فباع ووقف على الإجازة وكذا الواسم يبيعه معجلاً ولو تروى يبيعه
 ووقف على الإجازة وكذا الواسم يتم فباع باقلاً عاجلاً ولو باع بمثل
 أو التمسح إلا أن يتعلق بالأجل عرض ولو أمضى بالبيع في موضع فباع في
 غير ذلك التمسح ولا كذا الواسم يبيعه من انسان فباع من غيب فأنه
 يفتى على الإجازة ولو باع بأزيد **الثاني** إذا اختلف في الوكالة فالقول
 قول المنكر مع يمينه ولو اختلفا في العمل أو في الإعلام أو في التفريط
 فالقول قول الموكل مع يمينه وكذا إذا اختلفا في التلف ولو اختلفا
 في الرد فقولان أحدهما القول قول الموكل مع يمينه والثاني
 القول قول الوكيل ما لم يكن مجعلاً وهو أشبه **الثالث** إذا
 وجه مدعيه وكالته فانكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه
 الوكيل أمرها وروى نصف مهرها لأنه ضيع حفيها وعلى الزوج أن
 بطلاناً كان وكله **كتاب** الوفاق والصدقات والطلاق

هذا هو الأصل في البيع والشراء
 والوكالة في البيع والشراء
 والوكالة في البيع والشراء
 والوكالة في البيع والشراء

أما الوقف فهو تجسس لأصل والطلاق المنفعة والفظه الصريح في
 وماعده يفتقر إلى القرينة الدالة على التأييد ويعتبر فيه القبح ولو كان
 على القرينة مصلحة كالقنطرة أو موضع عبادة كالمساجد فبعضه النظم
 فيها ولو كان على طفل فبعضه المولى كالأب ولجد الأب والوصي ولو
 وقف عليه إلا أن يحد صرح لأنه مقبوض في نفسه والنظر أمان في الشرط
 للواحق والشروط أربعة أقسام **الأول** في الوقف ويشترط فيه
 التجيز والديموم والأقباض وإخراجها عن نفسه ولو كان إلى أحد
 كان حساباً ولو جعله لمن ينقرض غالباً صح ويرجع بعد موت
 الموقوف عليه إلى ورثته الواقف طلقاً وقيل ينتقل إلى ورثته الموقوف
 عليه والأول مروى ولو بشرط عوقبه عند الحاجة فقولان
 أشهرها البطلان **الثاني** في الموقوف به ويشترط أن يكون عبداً
 مملوكاً ينتفع به ما صح بقاها انتفاعاً محلاً ويصح إقباضها مشاعاً
 كانت أو مقسومة **الثالث** في الواقف ويشترط فيه البلوغ و
 كمال العقل وجواز التصرف وفي وقف من يبيع عشره ترد للموكل
 جوار صدقة ولا أولى المنع ويجوز أن يجعل الواقف النظر لنفسه
 على الأمانة وإن أطلق والنظر الأرباب الوقف **الرابع** في الموقوف
 عليه محرراً فلو وقف على من سيقود ويشترط وجوده وتعيينه
 وإن يكون ممن مملك وإن لا يكون الوقف عليه محرراً فلو وقف
 على من سيقود لم يصح ولو على موجود وبعد على من يوجد
 صح والوقف على البر يهرق إلى الفقراء وهو ما يقرب ولا يصح
 وقف للمسلم على البيع والكنائس ولو وقف على ذلك الكافر

الاخر ففق الرجوع تردد واشبهه الكراهية ويجمع في هبة الاجنبى ما
 دامت للعين باقية ما لم يعوض منها وفي الرجوع مع التصرف قولان
 اشبهها الجواز **كتاب السبق والرماية** ومستندها
 قوله لا سبق الا في نصر او خفا او خاف ويدخل تحت النص السهم
 والكراب والسيف وتحت خفا الابل والفيول وتحت خاف الخيل والبعثا
 وكبرى ولا يصح في غيرهما وبفق العقاد هو الى ايجاب وقبول وفي
 لزومها تردد شبه النزوم ويصح ان يكون السبق عينا او دنيا ولو
 بدلا السبق غير المتسابقين جاز وكذا لو بدله احدهما او بدله من
 ائمال ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل السبق المسابق منها
 والمحلل ان سبق وتفق بلفظه الى نقد بل المسافة ونخطر وتعيين ما يشاء
 عليه وتساوى ما به السباق في احتمال السبق وفي اشتراط التسا
 وى في الوقف تردد ويتحقق السبق بتقديم الهادى وتفق في
 شروطه نقد بالوشق وعدد الاصابع وصفة او قدر المسافة والفرق
 والسبق وفي اشتراط المحاطة والمباداة تردد ولا يشترط تعيين السهم
 والقوس ويجوز المفاضلة على الاصابة وعلى التباعد ولو فضل
 احدهما الا فقال اطرح الفضل بكذا لم يصح لانه مناف للغرض من
كتاب الوصايا وهي تستدعى فصلا **الاول** الوصية تمليك عيني
 او منفعة او تسليط على تصرف بعد الوفاة وتفق الى ايجاب القبول
 وتكفي الاشارة الدالة على القصد ولا تكفى الكتابة ما لم ينضم اليها
 القرينة الدالة على الارادة ولا يجب العمل بما وجد بخط الميث
 وقبل ان عمل الوتر معها ببعض الزمهم العمل بجميعها وهذا

ولا

ولا تصح الوصية في المعصية كسلعة الظالم وكذا وصية المسلم المبيع وند
 والكليسة **الثاني** في الموصى ويعتبر فيه كمال العقل والحرية وفي وصية من بلغ
 عشرين ابوتودد المولى الجواز واخرج نفسه بما فيه هلا لها ثم اوصى لم
 تقبل ولو اوصى ثم خرج قبلت والموصى الرجوع في الوصية من شأه **الثالث**
 في الموصى له وبشروط وجوده فلا يصح لحدوم ولا لمن ظن بقاؤه وقت الوصية
 فبان مبتا ونصح الوصية الموات كما نصح الاجنبى والمحل بشرط وقوعه جازا
 وللموتى ولو كان اجنبيا وفيه افعال ولا تصح لحرى ولا لمملوك ولا غير الموصى ولو
 كان مدينا اقام ولد نعم لو اوصى لكانت تحرر بعضه مضى الوصية في قد
 نصيبه من الحرى ونصح لعبد الموصى ومدين ومكاتبه وام ولد وتعتبر
 ما اوصى لمملوك بعد خروجه من التلب فان كان بقدر قيمه اعتق وكان
 للموصى به للورثه وان زاد اعطى العبد الابد وان نقص عن قيمه سعى
 الباقي وقبل ان كانت ضعف الوصية بطلت وفي المستند ضعف ولو
 اعتقر عند موته وليس له غيبى وعليه دين فان كان فيه بقدر الدين
 مرتين مع العتق والابطال وفيه وجه اخر ضعيف ولو اوصى لام ولد مع
 تعق من الوصية او من نصيب الولد فيه قولان فان اعتقت من نصيب
 الولد كان له الوصية ففي رواية اخر وتفق من الثلث ولها الوصية واما
 في الوصية لتقتضى التسوية ما لم ينص على التفضيل وفي الوصية لاهوال
 واعمامه وواية بالتفضيل كالمبراة ولا شبه التسوية واذا اوصى
 لاهل بيته هلال الاولاد والاباء والقول في العشيق والجيران والسبيل
 والبر والعرا الفقرا وكما في الوقف واذا مات الموصى انتقل مكانه للمو

له الى ورثة الموصي واذا قال اعطوا فلان كذا دفع اليه بضع برما
شاء ويستحب الوصية لذ القاربة وارفا كان او غير **الرابع** في الاوصيا
وبعتبر التكليف والاسلام وفي اعتبار العدل لتردد اشبهه انها
لا تعتبر ما الوصي الى عدل ففسق بطلت وصيته ولا يوصى الى المملوك
الا باذن مولاه وتصح الى الصبي منضها الحامل لا منفردا وينصرف الحامل
حتى يبلغ الصبي ثم يشتركان وليس له نقد ما نقد الحامل قبل
بلوغه ولا يوصى وصيته المسلم الى الكافر ويصح من مثله وتصح الوصية ^{للزوجة}
ولو اوصى الى اثنين واطلق او شرط الاجتماع فليس لاحدهما الانفراد
لو نشأ حال بمضالا مالا لا بد منه كقوله اليتم والحاكم جبرها على الاعطاء
فان تغذت جارية الاستبداد ولو انقسمت القسمة لم يجز ولو عجز احدهما فم
اليه امينا الوشرط لهما الانفراد تصرف كل واحد منهما وان انفرد ويصح
ان تنقسم الوصية تقبيل اوصياء والوصي اليه رد الوصية وتصح ان يبلغ
الرد ولو مات الموصي قبل بلوغه لزم الوصية واذا ظهر من الوصية خيلة
استبدل به الوصيا من لا يضمن الامع تقريظ او تعد ويجوز ان يستوفى
دينه مما في يده وان يقوم مال اليتيم على نفسه وان يفتقر منه ان كان ^{ملياً}
ويختص ولاية الوصى بما عيى له الموصى عموماً كان او خصوصاً وباخذ
الوصى اجرة المثل وقيل بقدر الكفاية هذا مع الحاجة واذا اذن له في الوصية
جاءه ولو لم يتوذن فقوله اشبهه ان لا تصح ومن لا وصى له فالحاكم ولي
نركته **الخامس** في الوصى به وفيه اطراف **الاولى** في متعلق الوصية و
وبعتبر فيه الملك فلا تصح بالخير ولا بالانما هو ووصى بالثالث فما

نقض

نقض ولو اوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل في الزيادة فان اجاز
الورثة بعد الوفاة صح بالخير وان اجاز بعض صح وفي حصته وان اجازوا
اقبل الوفاة ففي لزومه قولان المروي النزول بمالك الموصى به بعد الموت
وتصح الوصية بالضراب بماله ولد الا صغر ولو اوصى بواجب وغيره اخرج
الواجب من الاصل والباقي من الثلث ولو عجز جميع في الثلث بدى بالواجب
ولو اوصى بان شيا ونظروا فان رتب بدى بالاول والا فحق يستوفى الثلث
وبطل ما زاد وان جمع اخرجت من الثلث ونزع النقص واذا اوصى بعقوبه مالكة
فقد في ذلك للتفرد والاشتراك **الثاني** في البهمة من اوصى بخير من مال كان العشر
وفي رواية السبع وفي اخرى سبع الثلث ولو اوصى ولو اوصى بسهم كان
ثماناً ولو كان يشترى كان سدساً ولو اوصى بوجه فليس الوصى وجهاً ف
في البر وقيل يرجع ميراثا ولو اوصى بسيف وهو في جفن وعليه عليه فقل
بجميع في الوصية على رواية تجبر ضعفها الشهرة وكذا الواو بصندوق وفيه ما
دخل المال في الوصية وكذا قيل الواو كسفيته وفيه ما تعلم اعطاء الفوى
رواية ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى الاب وفيه رواية مطهرة **الطرف**
الثاني في احكام الوصية وفيه مسائل **الاول** اذا اوصى بوصية ثم عاقبها بمضاد
عملها بالاختيار ولو لم تضادها عملها بجمع فان قصر الثلث بدى بالاول فا
لاول حتى يستوفى الثلث **الثانية** يشته الوصية بالمال بشهادت رجلين وبشهادتين
اربعة نساء وبشهادت الواحد في الربع وفي ثبوتها بشهادة شاهدين
نرد اما الولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين **الثالثة** لو شهد عبد بن له
ان عمل المملوك منه ثم ورثها غير المملوك فاعتقا وشهد العمل بالثبوت صح حكم

له ويكره له عليهما **الربيع** لا تقبل شهادة الوصفيما هو وصي فيه وتقبل في
 الوصي في غير ذلك **الثالثة** اذا اوصى بعقوبه او اعتق عند الوفاة
 وليس له سواء اعتق ثلثه ولو اعتق ثلثه عند الوفاة وله مال اعتق الباقي
 من ثلثه ولو اعتق ما لكه عند الوفاة او اوصى بعقوبه ولا مال سواهم
 اعتق ثلثهم بالقرعة ولورثتهم اعتق الاول فالاول حتى يستوفي الثلث
 وبطل ما زاد **الثامسة** اذا اوصى يعتق رقبه اجزاء الذكور والانثى
 والصغير والكبير ولو قال مؤمنة لزم فان لم يوجد اعتق من لا يعرف
 بنصب ولو ظنها مؤمنة فاعتقها ثم بانته بخلاف اجزاء **السادسة**
 اذا اوصى يعتق رقبه بنين معينين فان لم يجد توقع فان وجد باقرا غفلا
 رفع اليها الفاضل **الثامسة** نكح المريض ان كانت مشروطا بالو
 فاة فلي من الثلث وان كانت متجزة وكان فيها محات بان اعطيت محضه
 فقولان اشبهما انهما من الثلث اما الاقرار للاجنبى فان كان متما على الف
 فهو من الثلث والا فهو من الاصل والوارث من الثلث على تقدير بين ومنهم
 مستوفين القسرين **الثاني** ادخل جراحة ودية النفس يتعلق بهما الدين
 والوصايا كسابر اموال الميت **كتاب النكاح** اقسامه ثلثة **الاول**
 في الدائم وهو يستدعي فصولا **الاول** في صيغة العقد واحكامه وآدابه
 اما الصيغة فلا يجاب والقبول ويشترط النطق باحد الفاظ ثلثة زوجتك
 وانكحتك ومتعتك والقبول هو الرضا بالاجاب وهو يشترط وقوع
 تلك اللفاظ بلفظ الماضي الا هو طرأ له في اللفظ في النساء ولو اتي بلفظ
 الامر كقوله للولي زوجتها فقال زوجتك قبل يصح كما في قضية سهل النساء

ولو اتي بلفظ مستقبل كقوله اتزوجك قبل يجوز كما في خبر ابان عن الصادق
 في المنعة اتزوجك فاذا قالت نعم فهي امراء تلك ولو قال تزوجت بتك منقذ
 فقال نعم الزوج قبلت صح لانه يتضمن السؤال ولا يشترط تقديم الايجاب ولا يجوز
 الترجمة مع القدرة على النطق ويجزى مع النكاح كالايجم وكذا الانسان للاخر من
 واما الاحكام فمسائل **الاولى** احكام لعبان الصبي ولا مجنون ولا السكران
 وفي رواية اذا تزوجت السكران نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها فاذا افاقت
 وافرته كان ما ضيا **الثانية** لا يشترط حضور شاهدين ولا ولي اذا كانت الزوجية
 بالغة وشبهة على الصحيح **الثالثة** لو ادعى زوجيه امرأة فادعت اختها زوجته
 فاحكم لبنته الرجل الا ان يكون مع المرأة ترجيح من دخولها ونقد ثم تاريخ ولو
 عقد على امرأة فادعى اخر زوجيتها لم يلتفت الى دعواه الا مع البينة **الرابعة** لو كان
 الرجل عدة نيات فزوج واحدة ولم يستهائم اختلاف في العقود عليها فالقول قول
 الاب وعليه ان يستم اليه التي فضرها في العقدان كان الزوج راضيا وله
 يكن راضيا فالعقد باطل واما الادب فقسمان **الاول** آداب العقد ويستحب
 ان يتخير من النساء والبكر العفيفة الكريمة الاصل وان يفصد السنة لا اجمال
 ولا المال فرثا حرما ويصلى ركعتين ويسأل الله تعالى ان يورثه من النساء
 اعفهن واحفظهن واوسعهن فرجاً رزقا واحفظهن بركه ويستحب الاشهاد
 والاعلان والخطبة امام العقد وايقاعه ليلا ويكن والفهر والعقرب وان
 يتزوج العقيم القسم الثاني آداب الخلق ويستحب الصلوة ركعتين اذا اراد النكاح
 والدعاء وان يامرها بمثل ذلك عند الانتقال وان يجعل بين عليا صبيها ويكفي
 على ظهره ويقول اللهم على كتابك تزوجتها الى اخر الدعاء وان يكون الخول

ويسجد بحجاء ويسأل الله تعالى برفقه ولذا ذكرنا ويكن بحجاء ليلة الحنف
 ويوم الكسوف وعند الزوال عند الغروب حتى يذهب الشفق وفي الحج
 وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي اول ليلة من كل شهر الا شهر رمضان وفي
 ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح
 الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفيرة وعاديا
 وعقيب الاحتكام قبل الغسل والوضوء والحجاء وعنده من ينظر اليه
 والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الحجاء بغير ذكر الله **مسائل الاولى** يجوز
 النظر الى وجه امرأة ان يريد ككحلها وكضيقها وفي رواية الى شعرها ولو كان
 وكذا الى امرئ يريد شرائها والى اهل الذمة لانهم بمنزلة الاماء ما لم يكن
 لتلذذ وينظر الى جسد زوجته باطنا وظاهرا والى محاربه ما خلا العوا
الثانية الوطئ في الدبر فيدر وابتان اشهرهما الجوارح على كل هية **الثالثة** الذل
 عن الحرمة بغير اذنها قبل الحرم ويجيبه دية النظرة عشرة دنانير وقيل مكره و
 هو اشبه وخص في الاماء **الرابعة** لا يدخل بالثمن حتى بمضى لها تسع سنين
 ولو دخل قبل ذلك لم تحرم على الاصح **الخامسة** لا يجوز للرجل ترك وطئ المرأة
 اكثر من اربعة اشهر **السادسة** يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلة **السابعة**
 ان يدخل بصبية لم تبلغ تسع افاظا حرام عليه وطئها ولم يخرج من خياله
 ولو لم يقضها لم تحرم على الاصح **الفصل الثاني** اولياو العقد ولا به
 في النكاح لغيب الاب ولجد الاب وان علل الوصي والمولى ولحاكم ولا
 به لجد والاب قابله على الصغير ولو ذهبت بكارتها لم يفي او غير ولا
 بشرط ولا به لجد بقاء الاب قبل بشرط وفي المسند ضعف ولا خیار البصية

مع البلوغ وفي الصبي قولان اظهرهما انه كذلك ولو زوجها في العقد
 السابق فان اقرت ثابته عقد لجد وبثبت ولايتهما على البالغ مع فساد
 عقله ذكر كان او انثى ولا خيار له لو افاق والتبثت تخرج نفسها ولا ولا
 به عليها الاب ولا لغيب ولو زوجها من غير اذنها وقف على اجازتها لما
 البكر البالغة اليشبه فامرها ببيدها ولو كان ابوها حيا قبل لها الاقرار
 بالعقد راجعا كان او منقطعاً وقبل مشورت بينهما وبين الاب فلا ينقض
 احدهما به وقبل امها الى الاب وليس لها معه امر ومروا من اذن لها
 في المنعة دون الدائم ومنهم من عكس الاول اولى ولو عضها المولى
 سقط اعتبار مرضاه احماء ولو زوج الصغير غير الاب ولجد وقف على
 مرضاهما عند البلوغ وكذا الصغير والمولى ان يتزوج المملوكه صغير او
 كبر بكنى او تباعا قلة او مجنونة ولا خير لها وكذا العبد ولا يتزوج
 الوصي الا من بلغ فاسد العقل مع اعتبار المصلحة وكذلك الحاكم ويلحق
 بهذا الباب مسائل **الاولى** الوكيل في النكاح لا يزوجهما من نفسه ولو
 اقرت في ذلك فلا شبهة الجوارح وقيل لا وهي رواية عمير **الثانية** النكاح
 يقف على الاجازة في الحر والعبد ويكفي في الاجازة سكوت البكر ويغيب
 في الثيب **الثالثة** لا تنكح الامه الا باذن المولى رجلا كان المولى او
 انثى وفي رواية سيف يجوز نكاح امه المرأة من غير اذنها منعه وهي مناه
 فيه للأصل **الرابعة** اذا تزوج الابوان الصغيرين بن صبي وتوارثا ولا خيار
 لاحدهما عند البلوغ ولو تزوجها غير الابوين وقف على اجازتها فلو
 او مان احدهما بطل العقد ولو بلغ احدهما فاجازت مان عزل من

نصيب الباقي فاذا بلغ اختلف انه لم يحز للرغبة واعطى نصيبه **الخامسة** اذ
 زوجها الاخوان برجلين فان تبيعا اختارت ايها شأوت وان كانا وليدين وسبقا
 فالحق له ولو دخلت بكلا فحينئذ يحق به الولد واعيدت الى الاول بعد انقضاء العدة
 ولها المهر المشبه وان انفقا بطله وقبل بيع عقد الكبرى **السادسة** لا دية للام
 فلو تزوجت الولد فاجازع ولو انكر بطله وقبل بغيرها المهر ويمكن جماره على يده
 لو كان له عنه ويستحب للمرأة ان يستاذن اياها بكم كان وثيبا وان توكل
 اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان تعول على الاكبر وان تختار خير من
 لانواع **الفصل الثاني** في اسباب التحريم وهي ستة **الاول** النسب فيهم منه سبع
 ايام وان تحالفت علت والنسب وان سفلت ولا خيت وبناتها وان تزولن والعم
 وان ارتفعت وكذا تحالفت وبنات الاخ وان هبطن **الثاني** الرضاع ويحرم منه
 ما يحرم من النسب وشروطه اربعة **الاول** ان يكون اللبن من النكاح فلو ذرا
 وكان عن رثا لم ينشئ **الثاني** الكمية وهو ما انبت اللحم وشده العظم ورضاع
 يوم وليلة ولا حكم لما دون العشرة وفي العشرة واثنان اشهرها انه لا ينشئ ولو
 خمسة عشر رضعة نشئ ويعتبر في الرضا قود ثلثه كمال الرضعة وانقصاها
 من الثدي وان لا يفعل بين الرضعات رضاع غيب الرضعة **الثالث** ان يكون في اللبن
 وهو راعي في الرضعة دون ولد الرضعة على الاصح **الرابع** ان يكون اللبن لفل
 واحد فيهم الصبيان يرضعانه بلبن واحد ولو اختلف الرضعتان ولا يحرم
 لورضع كل واحد عن لبن فل وان اخدت الرضعة ويستحب ان يتخير الرضا
 الرضا للسلامة الوضوء العفيفه العرافه ولو اضطر الى الكافرة استرضع الذ
 ميه ومنعه من شربه **الخامس** المحرم تحريمه وبكسر مكنها من حمل الولد الى ماله

وبكر استرضاع المجوسيه ولينها عن لبنها زنا وفي رواية اذا احلها مولا
 هاطاب لبنها وهما مسائل **الاولى** اذا كملت الشرايط صارت الرضعة اما
 وصاحب اللبن ابا واختها خالته وبنتها اختا ويحرم اولاد صاحب اللبن كلاله
 ورضاعا على الرضعة واولاد الرضعة ولادة لارضاعا **الثانية** لا ينكح اب الرضعة
 في اولاد صاحب اللبن ولادة وطلعا لانهم في حكم ولد وهما ينكح اولاده الذين
 لم يرضعوا في اولاد هذا الفحل قال في الخلاف فلا والوجه الجواز **الثالثة** لو تزوج
 رضعة فارضعتها المرأة حرم ما ان كان دخل بالرضعة ولا حرمت الرضعة
 ولو كان له زوجتان فارضعتها واحدة حرم ما مع الاول ولو ارضعتها
 فقولان اشبهها انها لم تحرم انكح ولو تزوج رضعتين فارضعتها المرأة حرم
 كلهن ان كان دخل بالرضعة ولا حرمت الرضعة حسب **السبيل الثالث** **الاصح**
 والنظر في الوطو والنظر والبس **اما الاول** فمن وطئ امرأة بالعقد والملك حرمت
 عليه ام للوطوء وان علت وبناتها وان سفلن سواكن قبل الوطوء او بعده
 للوطوء علوا بالوطء وان علقه واولاده وان تزولوا ولو تجرد العقل عن الوطوء
 حرمت أمها على الوطء عينا على الاصح وبنتها جميعا لا عينا فلو فارق الام حلت
 الاب البنت ولا تحرم مملوكة الابن على الاب بالملك ويحرم بالوطء وكذا مملوكة
 الاب فلا يجوز لاحدهما ان يطأ مملوكة الاخرى ما لم يكن عقدا وتحليل نكح
 ان يقوم الاب بمملوكة ابنه الصغير على نفسه ثم يطأها ومن توابع هذا
 تحريم اخت الزوجة جميعا لا عينا وكذا بنت اخت التي وجرة وبنت اخيها فان ادت
 احداهما صح وكذا لو ادخل العمة والخالة فبادر بالعقد على بنت الاخ او الا
 خت كان العقد باطلا وقيل بتحريم العمة والخالة بنات الفصح ولا مصا او فصح

عقدها وفي تحريم المصاهرة بوطى الشبهة تردد اشبهه انه لا يحرم اما الزنا
فلا تحرم الزانية ولا الزوجه وان امرت على الاشهر وهل ينشر حرمه للمصاهرة
قبل نعم ان كان سابقا ولا ينشر لاحقا والوجه انه لا ينشر لاحقا ولو
جه انه لا ينشر ولو زنا بالعمه ونحوه حرمت عليه بقتاها واما الا
التمس والنظر لما لا يجوز لغير المالك فمنهم من ينشره الحرمه على اب اللامس
والناظر ولله ومنهم من خص التحريم بمنطوق الاب والوجه الكراهية في ذلك
كله ولا يتعدى التحريم الى ام المنظورة والمأموسة ولا بنتها وبلحق بهذا
الفصل مسائل **الاولى** لو ملك اخنتين فوطى واحدة حرمت الاخرى ولو وطى
للتانية اثم وحرم تحريم الاولى واضرب الروايات ففي بعضها تحريم الاولى وا
ضرب الروايات ففي بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية عن ملكه
لا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا لم تحرم وان كان عالما حرمنا عليه
الثانية يكره ان يعقد الحر على الامة وقبل يحرم الا ان يعد الطول ويجتنب
العنب **الثالثة** لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حريتين او حرة وامتين او اربع
اماء **الرابعة** لا يجوز نكاح الامة على الحر الا بانها ولو باركان العقد با
طلا وقبل كان الحر الخبرته بين اجدانه وفسخه وفي رواية ضعف ولو
خل الحر على الامة جان والحرة الخبار ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد صح عقده
لحره دون الامة **الخامسة** لا يحل العقد على ذات العجل ولا يحرم به نعم
لونف لها حرمته وكذا في الرجعة **السادسة** من تزوج امرأة في عهد نكاحها
هلك العقد فاسدا ولو دخل حرمته ولحق به الولد ولها المهر بوطى الشبهة
ونتم العدة الاولى ونسأنف اخرى الثانية وقيل يحزى واحدة ولو كان عالما

حرمت بالعقد ولو تزوج محرما عالما حرمت وان لم يدخل ولو كان جاهلا فاسد
ولم تحرم ولو دخل **السابعة** من خطب بغير علم فارق حرم عليه ام الغلام واخته
وبنته **السبب الرابع** استيفاء العدد والفقهاء استكملوا الحرار بعبا بالعبطة
حرم ما زاد ويحرم عليه من الاماء ما زاد على اثنين واذا استكمل الحر العبد حريتين
او اربع من الاماء غبطة حرم عليه ما زاد وكل منهما ان يضيف الى ذلك بالعقد
للقطع وملكت اليمين اما شاء واذا طلق واحدة من الاربع حرم ما زاد غبطة
حق يخرج من العدة او يكون للطلقة بانه وكذا لو طلق امرأته واراد نكاحها
ولو تزوجها في عقد بطل وقيل بتحريم الرواية مقطوعة ولو كان معه ثلث فترجى
اشتبى في عقد فان سبق باحد منهما صح دون اللام حقه وان قرن بينهما بطل
وقيل بتحريم ابنتها شاء وفي رواية جيل لو تزوج خمس في عقد تحريم اربعها ويحرم
باثنين واذا استكمل الحر طلقا نكاح حرمت حتى ينكح زوجا ولو كانت تحت عبد
واذا استكمل الامة طلقين حرمت حتى تنكح زوجا ولو كانت تحت حر والطلقة
تسأل العدة تحريم على المطلق **ابدأ السبب الخامس** اللعان ونثبت به التحريم
للزبد وكذا قدف الزوج امرأته القسما او الحرسا او بما يوجب اللعان **السادس**
الكفر ولا يجوز للمسلم ان ينكح غير الكتابية فولان اظهرها انه لا يجوز غبطة
ويجوز متعة وبالمالك في اليهودية والنصرانية وفي الجوسية فولان اشبههما
الجواز ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان بعد الد
خول وقف على انقضاء العدة الا ان يكون الزوج مولودا على الفطرة فانه لا يقبل
عوده وتعد من وجته عدة الوفاة واذا السلم زوج الكتابية فهو على نكاحه
سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته دونه انفسخ في الحال

كان قبل الدخول ووقف على العدة ان كان بشرائط الذمة كاتكاحه باقيا ولا
مكن من الدخول عليها ليل ولا من الخلق بها نهارا وغير الكتابيين يقف
على انقضاء العدة باسلام ابيها اتفاق ولواسم الذي وعده اربع فادون لم
يقبر ولو كان عنده اكثر من اربع بخير اربع وروى عمار عن ابي عبد الله ان
ابا القاسم بن علي لا يرتد فان رجع والزوجة في العدة فلو احق بها وان حرم
من العدة فلا سبيل له عليها وفي الرواية ضعف مسائل سبع **الاولى** النساء
في الاسلام شرط في صحة العقد وهل يشترط النكاح في الايمان لا ظهر الا لك
يستحب ويتأكد في المؤمنين نعم لا يصح نكاح الناصب ولا الناصبة العداوة ولا
هل البيت عليهم السلام ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة ولا تحريم الزوجة
لو تجدد العجز عن الانفاق ويجوز نكاح الحرة العبد والهاشمية غير الهاشمي
والعربية العجمي والعكس واذا خطب للمؤمن للفقر على النفقة وجب اجابته وان
كان اخفض نسبا وان منعه الولي كان عاصيا ويكفي ان تزوج الفاسق ويتأكد
في مشارب نحر وان يزوج المؤمنة المخالف ولا بأس بالمتضعف والمتضعفة
ومن لا يعرف بعاد **الثانية** اذا انشأ لغيره وبان غيرهما ففي رواية الجليل
يفسخ النكاح **الثالثة** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت نبت فليس له له
الفسخ ولا الرجوع على الولي بالمهر وفي رواية لها الاصدقا بما استحل من
فرجها ويرجع به على الولي وان شأ تركها **الرابعة** لا يجوز التعريض بالخطبة لان
العدة الرجعية ويجوز في غيرها ويجزم النسخ في الحائض **الخامسة** اذا خطب
فاجابت كره لغيب خطبتها ولا تحرم **السادسة** نكاح الشغار باطلا وهو ان
يزوج امرأتان برجلين على ان مهر كل واحد نكاح الاخرى **السابعة** يكون العقد

على القابلية للزينة وبناتها وان يزوج ابنة بنت زوجته اذا ولد لها بعد ما
برفت لها ولا بأس بمن ولد لها قبل ذلك وان يزوج من كانت حرة لا مع
غير ابيه ويكون الزانية قبل ان تنوب **الفصل الثاني** في النكاح للنفقة والنظر
في احكامه وان كان اربعة **الاولى** الصبغة وهو ينقذ باحد الالفاظ الثلاثة
وقال علم الهدى ينقذ في الاماء بلفظ الاباحة والتحليل **الثاني** الزوجة
ويشترط كونها مسلمة او كتابية ولا يصح بالمشركة ولا الناصبة ويستحب اغنيا
للمؤمنة العفيفة وان يسأ لها عن حالها مع التهمة وليس شرطاً ويكفي بالزينة
وليس شرطاً وان يستمع بيكر ليس لها اب فان فعل فلا يقضها وليس محرما
ولا حرام عدد ههنا ويجزم ان يستمع امه على حرة الا باذنها وان يدخل على
الزانية بنت اختها وبنت اخيها ما لم تاذن **الثالث** المهر وذكره شرطاً ويكفي فيه لا
للمشاهدة وينقذ بها التراضي ولم يكف بزور ولو لم يدخل ووهبها المدة
فلها النصف ويرجع بالنصف لو كان دفع للمهر واذا دخل السفهر ولو خلت
بشيء من المدة قاصها ولو بان فساد العقد فلا مهر ان لم يدخل ولو دخل فلها
ما اخذت وتمنع ما بقى والوجه انها يستوفيه مع جهاتها ويستعاد منها
مع جهاتها علمها ولو قيل بمهر المثل مع دخول وجهها كان حسنا **الرابع** لا
جل وهو شرط في العقد وينقذ براضيتها كاليوم والسنة والشهر ولا بد من
تعيينه ولا يصح بذكر المدة والرات مجزية عن زمان مقدرو فيه رواية الجليل
فيها ضعف **واما** الاحكام فمسائل **الاولى** الاخلال بذكر المهر مع ذكر الاجل يبطل
العقد وذكر المهر دون الاجل يقلبه دائما **الثانية** لا حكم للمهر وطبق العقد
ويكفي لو ذكرت فيه **الثالثة** يجوز اشتراط ائتمانها ليلك او نهارا ولا يبطا

هافي الفرج ولو رخصت به بعد العقد جان والعزل من دون اذنها وبلحق للولي
وان عزل لكن لو نكحها لم ينجح الى اللعان **الرابعة** لا يقع بالمثعة طلاقا جماعا
ولا لعان على الاظهر ويقع الظهار على تردد **الخامسة** لا يثبت بالمثعة
وقال المرحوم يثبت ما لم يشترط السقوط نعم لو شرط الميراث لم **السادسة**
اذا انقضى اجلها فالعقد حقيقان على الاشهر وان كانت ممن تحيض ولم تحض
فحسته واربعون يوما ولو مات عنها ففي العقد روايتان اشهرهما اربعة
اشهر وعشرة ايام **السابعة** لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو اذنه
وهبها ما بقى واستأنف **القسم الثالث** في نكاح الاماء والنظر اما في العقد
او الملك اما العقد فليس للعبد ولا لامه ان يعقد لانفسهما نكاحا مالم
يؤذن المولى ولو باذنه احداهما في وقوفه على الاجابة قولان ووقوفه
اشبه وان اذن المولى نشب في ذمه مولى العبد المهر والنفقة ونقبت لمول
الامة للمهر ولولم باذنه فالولد لهما ولو اذن احداهما كان للآخر وولد المولى
رق لمولاهما ولو كان لاثنتين فالولد بينهما بالسوية مالم يشترط احداهما
واذا كان احدا لا يوجب حررا فالولد حر الا ان يشترط للمولى رقية على تردد
ولو تزوج الحرة من غير اذن مالكة فان وطئها قبل الاجابة عالما فهو
زان والولد رقي للمولى وعليه الحد والمهر ويسقط الحد لو كان جاهلا
دون المهر وبلحقه الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وكذا الوادعت
الحرة فترجعها على ذلك وفي رواية يلزمه بالوطئ عشرة الفقة ان كانت
بكر ونصف العشر ان كانت ثيبا ولو اولدها فكمهم بالقيمة ولو عجز
سعى في قيمته ولو ابنى قبل بعديهم الامام وفي المستند ضعف ولو لم يدخل

بها فلا مهر ولو تزوجت حرة عبد مع العلم فلا مهر وولدها رقي ومعه المهر
يكون الولد حرا ولا يلزمها قيمة ويلزم العبد مهرها ان لم يكن مائذونا
ويتبع به ولو تسليح للمملوك كان فلا مهر والولد رقي لمول الامه وكذا الوزنا
بها الحر ولو اشترى الحر نصيب احد يكتسب من وجهه بطل عقده ولو امسكه
العقد لم يحل وبالصغير رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضهما حرا والآخر
بها مولاها على الزمان ففي جواز العقد عليها منعة في زمانها ترد في
المنع وليست بمن زوج عبد امه ان يعطيها شيئا ولو مات للمولى كان للمولى
الخيار في الاجابة والفسخ والاخبار بالامة **ثم الطوارق** ثلثة العتق والبيع
والطلاق اما العتق فاذا اعتقت الامه تحيرت في فسخ نكاحها وان كان
الزوج حرا على الاظهر والاخيرة للعبد لو اعتق ولا لزوجه ولو كانت حرة
وكذا تحير الامه لو كان المالك فاعتقا او اعتقت ويجوز ان يتزوجها ولو
يجعل العتق صداقها ويشترط تقديم لفظ التزويج في العقد وقبل فسخ
تقديم العتق واتم الولد رقي وان كان ولدها باقيا ولو مات جاز بيعها
وبيعت لمول المولى من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في المهر
في المختلف ولا يلزم الولد السعي على الاشبة وبتابع مع وجود الولد
فيمن رقبته اذا لم يكن غيرها ولو اشترى الامه نسبة فاعتقها وتزوجها
وجعل عتقها مهرها فجلت ثم مات ولم يترك ما يقوم بتمنوها والاشبة ان
العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقبل نكاح في غيبها ويكون حملها كالمشترى
هشام ابن سالم **واما البيع** فان بيعت ذات البعل بغير المشترى في الاجابة
والفسخ تحير على الفور وكذا لو بيع العبد ومخنة امه وكذا قبل لو كان

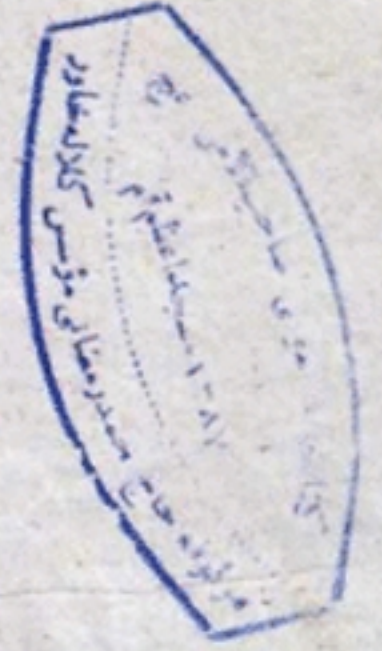
تخذه حرة الرابطة فيها ضعف ولو كان المالك فباعها لثنتين فلكل منهما
ويملك المولى المهر بالعقد فان دخل الزوج استقر ولا يسقط لو باع المالك
بائع قبل الدخول سقط فان اجاز المشتري كان المهر له لان الاجازة
كالقيد **واما الطلاق** فاذا كانت نكاح العبد حرة او امه لغيب مولاه
فالطلاق بيد وليس لمولاه احيان ولو كانت امه لمولاه كان التفريق
للمولاه ولا يشترط لفظ الطلاق **النظر الثاني في الملك** وهو نوعان **الاول**
ملك الرقبه ولا يضر في النكاح به واذا زوج امته حرمت عليه وطباؤها
ونظر ابنته ما دامت في العقد وليس للمولى ان يزوجها ولو باعها تحت الشتر
دونه ولا يحل لاحد الشريكين وطوا الشريكين كزوج ابنته ذوات
الازواج من اهل الحرب وابنائهم ولو ملك الامه فاعفها حل له وطباها
بالعقد وان لم يستبرأها ولا تحل لغيره حتى تعتد حكمه وبملك الاب موطوءه
ابنه وان حرم عليه وطباها وكذا الابن **النوع الثاني** ملك المنفعة وصيغته
ان يقول احللت لك وطباها او جعلتك في حل من وطباها ولم يتعد هذا
الشيخ وانسح اخرون بلفظ الاباحة ومنع الجميع بلفظ العاربه وهل
هو اباحه او عقد قال عالم الهدى هو عقد متعته وفي تحليل امته
لملوكه تردد ومساواته بالاجنبي اشبه ولو ملك بعض الامه فاحلته
نفسها لم يصح وفي تحليل الشريك تردد والوجه النع ويستيج ما يتناظر
اللفظ فلو احل النقيض واقر صر عليه وكذا التمس لكن لو احل الوطى حل
له ماؤه ولو احل الخدمه لم ينقض الوطى وكذا لا يستيج الخدمه
بتحليل الوطى وولد المحل حرة فان شرط الحرة في العقد فلا سبيل

على الد

٥٢
على الاب وان لم يشترط ففي الزامه قيمة الولد وايمان اشبه بها انه
لا يلزم ولا يأس ان يطاق الامه وفي البيت غيب وان بنام بين اثنين ويكن
في الحراير وكذا يكن وطوا الفاجئ ومن ولدت من الزنا **باب الحق بالنكاح** النظر
في امور خمسة **الاول** في العيوب والنجس في اقسامها واحكامها عيوب
الرجل اربعة الجنون وفي الخصا والعن والجرب وعيوب المرأة سبعة الجنون
والخدم والبصر والقرن ولا قضاء والعن والافعاد وفي الرق تردد ان يشبه بنو
عبدا لانه يمنع الوطى ولا تردد بالعود ولا بالزنا ولو حدث فيه ولا بالعرج على
واما فساد الاول لا يفسخ النكاح بالعيوب المتجدد بعد الدخول وفي
المتجدد بعد العقد تردد بعد العن وقيل يفسخ الزنا ينجنون الرجل المسترق
لاوقات الصلوات وان تجدد **الثانية** الخيارات فيه على الفور وكذا في التام
ليس **الثالثة** الفسخ فيه ليس طلاقا فلا يطرد معه تنصيف المهر **الرابعة**
لا يفسخ الفسخ بالعيوب المحاكم ويفتقر في العن لضرب الاجل **الخامسة**
اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد فلها المهر ويرجع
به الزوج على الدلس واذا فسخت الزوجه قبل الدخول فلا مهر الا
في العن ولو كان بعد فلها المهر واذا فسخت بالخصا ثبت لها المهر
مع الخلوة وبغيره **السادسة** لو اصبحت عنه فالقول قولها مع جمينه
ومع ثبوته ثبت لها الخيار ولو كان متجدا اذا عجز عن وطباها قبل او
دبرا وعن وطبا غيبها ولو ادعى الوطى فانكرت فالقول قوله مع
السابعة ان صبرت مع العن فلا بحث وان رفعت امرها الى الحكم اجله
سنة مخيرت من ارفع فان عجز عنها ومن غيرها فالحق الفسخ ونصف المهر **ثمة**

لو تزوج على اخطا حرة فبانت امته فله الفسخ ولا مهر لولم يدخل ولو
 دخل فلها المهر على الاشبه ويرجع على المدلس وقيل لولاها العشر ونصف
 عشران لم يكن مدلسا وكذا يفسخ هي لو بان زوجهما مملوكا ولا مهر قبل
 الدخول ولها المهر بعد ولو شرط كونها نيت مهيبة فبانت بنت امه فله
 الفسخ ولا مهر وبنت لو دخل ولو تزوج بنت المهيبة فادخلت عليه
 بنت الامه ردها ولها المهر مع الوطى المشبهه ويرجع به على من تأسا فيها
 وله زوجته ولو تزوج اثنان فالتخت امرأة كل منهما على الاخر كان لكل طوة
 مهر المثل على الوطى المشبهه وعليها العدة ونعادهما وجهها وعليه
 مهرها **الطريق الثاني** في المهور وفيه اطراف **الاول** كل ما يملكه المسلم يكون
 مهورا عينا كان او دينا او منفعة كتعليم الصنعة والسورة ويستوى فيه الرجم
 ولا ينفى اما لو جعلت المهر استيجان مدة فقولان اشبههما الجوار ولا
 تقدر المهر في القلعة ولا في الكثرة على الاشبه بل ينقد بالتراضي ولا بد من
 تعيينه بالوصف او الاشارة وبكيفية الشاهدة عن كيله ووزنه ولو تزوجها
 على خادم ولم يتعين فلها وسط وكذا لو قال ردا او بيت ولو قال على السنة
 كان خمسمائة درهم ولو سمي لها مهر ولا يبيها شيئا سقط ما سمي له
 ولو عقد الدميان على خمر وخنزير رجح ولو اسلم او احدى قبل القبض فلها
 القيمة عينا كان او مضمونا ولا يجوز عقد المسلم على الخمر ولو عقد رجح
 ولها مع الدخول مهر المثل وقيل يبطل العقد **الطرف الثاني** في التفويض لا
 بشرط في التخيير ذكر المهر فلو اضطر او شرط الا مهر فالحق صحيح ولو طلق
 فلها المنع قبل الدخول وبعد لها من المثل ويعتبر في مهر المثل حالها في الشر

وفي المنع حاله فالغنى يمتنع بالتوب المرتفع او عشرة دنانير فان بدو الفقير
 بخاتم والدرهم والمتوسط بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما في نقد بل رجح
 وبحكم الزوج بما شاء وان قل وان حكمت المرأة لم يتجاوز مهر السنة ولو ما
 لحكم فالمرأة لها المنع **الثاني** في الاحكام وهي عشرة **الاول** عليك
 المرأة المهر بالعقد وتضيف بالطلاق ويستقر بالدخول وهي الوطى قبل او
 دبر ولا يسقط معه لو لم يقبض ولا يستقر بمجرد تخلو على الاشبه **الثاني**
 قبل اذا لم يستم مهر او قدم بها شيئا قبل الدخول كان ذلك مهرها مالم يشترط غيره
الثالث اذا طلق قبل الدخول رجح بالنصف ان كان دفعه وطالبت بالنصف
 ان كان لم يكن افضها ولا يستعبد الزوج ما تجدد ومن التمايع
 العقد والطلاق منصلا كان كالسهن او منفصلا كالولول ولو كان التمايع
 وقت العقد رجح بنصفه كالحمل ولو كان لتعليم صنعة او علم فعلمها رجح
 بنصف اجزئه ولو اجزئه براته من الصلح رجح بنصفه **الرابع** لو امرها
 مدبره ثم طلق صارت بينهما نصفين وقيل يبطل النكاح ويجعلها امرا وهو شبه
الخامس لو اعطاها عوض المهر متاعا او عبدا بقا وسام طلق ورجح
 المسودون العوض **السادس** اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع ففسد الشرط
 دون العقد والمهر كما لو شرطت الا بتزويج او لا يفسد وكذا لو شرطت تسليم
 في اجل فان تأخر عنه فلا عقد اما لو شرطت الا يقبضها صح ولو ادنت بعد
 جان ومنهم من خص جواز الشرط بالمنع **الرابع** لو شرط ان لا يخرجها من بلد
 لزم ولو شرط لها مائتا خرجت معه وخمسين ان لم يخرج فان خرجها الى بلد
 الشريك فلا شرط له ولو زمتها المايه وان ارادها الى بلد الاسلام فله الشرط



الثام لو خلت في اصل المهر فالقول قول الزوج مع عيته ولو كان بعد الدخول وكذا
لو خلا فادعت الواقعة **النسخ** بضم الهمزة وولد الصغير ان لم يكن له مال وق
العقد ولو كان له مال كان على الولد **العائش** للمرأة ان تمتنع حتى تقبض منها
وهل لها ذلك بعد الدخول فيه قولان اشبههما **النظر الثالث** في القسم والنسب
والشفقة اما القسم فللزوج الواحدة ليلة وللاثنان ليلتان وللثلاث ثلث
والفاصل من الاربع لم يضعفه حبث شاء ولو كان اربعاً فكل واحدة ليلة ولا
يجوز الاخلال الا مع العذر والاذن والواجب المضاعفة لا الواقعة ويختص
الوجود في الليل الكرخي اما عليه ان يكون عندها في ليلتها ويطلع عندها في
مسحها واذا امتنع مع محرمة امه بالعقد فله محرمة ليلتان ولا من ليلة والكا
بيه كلامه ولا قسمه للموطوعة بالملك ويختص البكر عند الدخول بثلاث الى
سبع والنسب بثلاث ويستحب النسوبة بين الزوجات في اتفاق والطلاق واليوم
وبجماع وان يكون في صحة كل ليلة صاحبها **واما النشور** فهو ارتقاء احد
عن طاعة صاحب فيما يجبله فتظهر من المرأة امارة العصبان وعظما فان
لم ينجح هربها في المضجع وصورتها ان يولمها فظهر في الفراش فان لم ينجح
فربها فمقر اعلا ما يوم لمعه طاعتها ما لم يكن مرجا ولو كان النشور منه فلها
المطالبة بخصوها ولو تركت بعض ما يجب عليه او كلف اسمها الزجاجة القبول
واما النفاق فهو ان يكره كل منهما صاحبه فان خشي الاستمرار بعث كل
منهما احكام اهلها ولو امتنع الزوجان بعثهما الحاكم ويجوز ان يكونا اثنين
وبعنهما يحكم لا توكل فبصلحان ان انفقا ولا يغيب فان الامع اذن الزوج
في الطلاق والمهر في البذل ولو اختلف الحكم ان لم يضر لها حكم **النظر الرابع**

الحول

الا ولا دولد الزوجه الدائمة بالحقوق مع الدخول ومضى ستة اشهر من حين الوطى
ووضع من الحمل والواقل وهي تسعة اشهر وقبل عشرة اشهر وهو حسن وقبل
سنة وهو ردي وكذا ولو اعتر لها الوطى عندها عشرة اشهر فولدت بعد ما يلحق
به ولو انكر الولد لم يثبت عنه الا باللعان ولو انكهاها باجنبي او مشاهد
منها لم يجز له تقيمه ويلحق به ولو نفاه لم يثبت له الا باللعان وكذا لو اختلفا في
الولادة ولو نزا بامراة فاجلها المجرى لحاقه به وان تزوج بها وكذا الواجل امر غير
برئانهم ملكها ولو طلق زوجة فاعتدت وتزوجت فانت بولد له دون ستة
اشهر فهو الاول ولو كان لستة فصاعدا فهو الاخر ولو لم تزوج فهو الاول ولو
ما لم يتجاوزها فخص الحمل وكذا الحكم في الامه لو باعها بعد الوطى وولد الموطوءة
بالملك ويلحق بالمولى ويلحقه الاقرار به لكان لوفاءه انتفاء ظاهر بينهما العا
ولو اعترف به بعد النكاح لم يثبت له ولد ولا نكاح ولا يثبت فان حصل فيه اماره يغلب
معها الظن انه ليس منه لم يجز له الحاق ولا يفسر بالاستحسان لو صرح له بشيء
منه لم يثبت له ميراث الا ولاد ولو وطئها البائع والمشتري فالولد للمشتري
الا ان يقصر الزمان عن ستة اشهر ولو وطئها المشتري فولدت وتداعوه فزع
بينهم ولحق بمن يخرج اسمه ويجزم حصصا لباقي من قيمة وقيمة الامه ولا يجوز
نفي الولد لكان العزل ولا مع البهيم بالنزاه والوطء به بالشبهة يلحق ولدها
بالوطى ولو تزوج امرأة لظنته خلوها فانت مخففة برن على الاول بعد الا
عند امر الثاني وكانت الاولاد الموطى مع الشرايط ويلحق بذلك الحكم
الولادة وسنتها استبدال النساء بالامه وجوب الامع عدمه ولا بأس بالرجع

ولو انكر الدخول فالقول
قول مع عيته ولو اعترف
به ثم محمدا

وان وجدت ويستحب غسل المولود ولا اذان في اذنه اليمنى ولا قام في اليسرى
 وتخبكه بتمر لحسبي وجماء الفرات ومع عدمه جماء العذب ولولم يوجد لا
 ما ملح خلط بالعسل والتمر والله لتسببه بالاسماء المستحسنة وان يكن
 ويكن ان يكن محمد بابي القاسم وان يستحب حكما او حكما او خالدا او حادنا
 او مالكا او ضرارا ويستحب حلق رأسه يوم السابع مقدما على العقيقة ^{والنفل}
 يوم ثلثه ذهبا او فضة ويكره الفناوع ويستحب ثقب اذنيه والختان فيه
 ولو اخرجان ولو بلغ وجب عليه الاختان وخفض الجواريز مستحب وان يعق
 عن البضا ويحرق الصدقة بثمرها ولو عجز نوق المكنز ويستحب فيها شرط
 الاضحية وان يخض القابله بالرجل والورك ولو كانت ذمية اعطيت بمن
 الربح ولو لم تكن قابله تصدت بها الام ولو لم يعق الاول استحب الولد اذا
 بلغ ولومات بعد الزوال ميسقط ولو مات بعد الزوال لم يسقط الا
 سغباب ويكره ان يأكل منها الوالدان وان بكبر شه من غطامها بل يفصل
 مفاصلها ومن النواع الرضاع والخصانة وافضل ما رضع لبان امه
 بجره حره على رضاع ولدها ويكره الامه مولاهما والحره الاجرة على الاب
 ان اختارت اضاعه وكذا لو ارضعته خادمتها ولو كان لاب مبيتان
 مال الرضيع ومدة الرضيع ومدة الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد
 وعشر شهرا الا اقر وزاده وبشهر او بشهرين لا اكثر ولا يلزم الوالد
 اجرت ما زاد على الحولين والام احق بارضاعه اذا انطوحت او وقعت
 بما نطلب غيرها ولو طلبت زيادة عما قبح غيرها فلا للاب ثمرة واسترقاع
 غيرها **والا** الخصانة فالام احق بالولد مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة

واذا فصل فلحره احق بالينت الى سبع سنين وقبل الخنثى والاب احق بالا
 بن ولو تزوجت كاهن سقطت حضانتها ولو ماتت الاب فالام احق به من الام
 وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام لحره احق به ولو تزوجت فان اغتولت
 فالحضانة له **النفل الخامس** في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة
 والملك اما الزوجية فيشترط في وجوب نفقتها اشتراطان العقد الدائم فلا نفقة
 الناشئة ولو امتنع لعذر شرعي لم تسقط كالحرض والحبس وفعل الزنا
اما المندوب فان منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها ويستحق الزوجية
 النفقة ولو كانت زمينة او امه وكذا نسحقها المطلقة الرجعية دون البا
 ثة والنوفى عنها زوجها الا ان يكون حاملا فتثبت نفقتها في الطلاق
 على الزوج حتى تنقع وفي الوقات في نصيب الحمل على احد الزوجين ونفقة
 الزوجة مقدمه على نفقة الاقارب ويقضى لوفاته **واما** القرابة في النفقة
 على الابوين والا ولاد لا زمة وفيمن على من الاباء والامهات تزدد اشبهه
 الزوجه ولا تجب على غيرهم من الاقارب بل يستحب ويتأكد في الوارث ويستند
 في الوجوب الفقر والعجز عن الكسب ولا تقدر بالنفقة بل يجب بدل الكفاية
 من الطعام والكسوة والمسكن الولد على الاب ومع عدمه او فقره فعلى
 اب الاب وان علا من بنا ومع عدمه منجب على الام وابانها الاقرب فالاقرب
 ولا تقضى النفقة الا قارب لو فانت **اما** المملوك فقنقه واجبه على مولاه و
 كذا الامه ويرجع في قدر النفقة الى عادة ماله امثال المولى ويجوز تخارجة
 المملوك على شئ في افضل يكون له فان كفاه ولا اثم للمولى ويجب النفقة
 على البهائم المملوكة فان امتنع مالكها امر على بيعها او ذبحها ان كانت

مقصود بالذبح **كتاب الطلاق** والنظر في اركانها واقسامه
 ولواحقه الركن الاول في المطلق ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار و
 القصد فلا اعتبار بطلاق الصبي وفيمن بلغ عشرة ارباع بلوغه
 فيها ضعف ولو طلق عنه الولي لم يقع الا ان يبلغ فاسد العقل ولا يصح
 طلاق المجنون ولا السكران ولا المكرة ولا المصعب مع ارتفاع القصد
الركن الثاني في المطلقه ويشترط فيها الزوجية والدرام والطهارة من الحيض
 والنفاس اذا كانت مدخولا بها ونزوها خافرا معها ولو كان غائبا
 صح وفي فدية الغيبه اضطراب محصله انتقالها من طهر الى اخر ولو خرج في
 طهر لم يقربها فيه صح طلاقها من غير تريض ولو انفق في الحيض والمجوس
 عن زوجته كالغائب ويشترط اربع وهو ان يطلق في طهر لم يجامعها
 فيه ويسقط اعتبارا في الصغير والبالغة وحامل اما المستترية فان
 تأخرت الحيض صبرت ثلثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله وفي اشتراط تعيين
 المطلقة **الركن الثالث** في الصيغة ويقصر على طالق تحصيل الموضع
 الانفاق ولا يقع بخله او بريقه وكذا لو قال اعتدى ويقع لو قال اهل
 طلق فلانة فقال نعم وليس شرط تجريد عن الشرط والصفة ولو قسرت
 المطلقة باثنين او ثلاث صحّت واحدة وبطل التعبير وقبل يبطل الطلاق
 ولو كان المطلق يعتقد الثلث الرتبة **الركن الرابع** الاشهاد فلا بد من
 شاهدين يستمعان ولا يشترط استدعاهما الى السماع ويعتبر فيها
 العدالة وبعض الاصحاب يكفي بالاسلام ولو طلق ولم يشهد ثم شهد
 كان الاول اعوا ولا يقبل فيه شهادة النساء **النظر الثاني** في اقسامه وينقسم



الى بدعة وسنة فالبدعة طلاق الحائض الحائض مع الدخول وحض
 الزوج او عينة دون الله المشترطة وفي طهر قدمها فيه وطلاق الثلث
 المرسلة وكله لا يقع وطلاق السنة ثلث بائن ورجع وعدي فالبائن
 ما لا يصح معه الرجعية وهو الطلاق لبالغة على الاظهر ومن لم يجل
 بها والصغير والمختارة والمبارات ما لم ترجع في البذل والمطهر
 ثلثا بينه رجعتان والرجع ما يصح معه الرجعة ولو لم يرجع وطلاق
 العدة ما يرجع فيه ولو اقع ثم يطلق فهذا محرم في التاسعة خريما
 مؤبدا وما عداها محرم في كل ثالث حتى تنكح غيره **وهنا مسائل**
 الاولى لا يهدم استيفاء العدة مخريم **الثانية** طلاق الحامل السنة كما يصح
 للعدة على الاسرة **الثالثة** يصح ان يطلق ثانيا في الطهر الذي طلق فيه
 راجع فيه ولم يطلق لكن لا يقع للعدة **الرابعة** لو طلق غائبا ثم حضر
 ودخل بها ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا بينة ولو اولدها
 الحقبة **الخامسة** اذا طلق الغائب واراد العقد على اخنها او على اخا
 تريض تسعة اشهر اخطا **النظر الثالث** في الواحق وفيه مقاصد
القول بكم الطلاق للمريض ويقع لو طلق ويرت زوجة في العدة
 الرجعية وترتة محي ولو كان الطلاق بائنا الى سنة ما لم تزوجها وتر
 مرضه ذلك **المقصد الثاني** في المحلل ويعتبر فيه البلوغ والوطى في القبل
 بالعقد الصحيح الدائم وهل يهدم ما دون الثلث روايتان اشهرهما
 انه يهدم ولو ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمرورى القبول
 اذا كانت ثقته **المقصد الثالث** في الرجعية ويصح نطق كقوله راجعت
 وفعل كاذب الوطى والقبلة واليسر بالشهوة ولو انكر الطلاق كان

رجعة فلا يجب في الرجعة الا شهر اذ لا يستحب في رجعة رجعة لاخر من
بالاشارة وفي رواية ياخذ الفناع ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان
لم يكن قبل **الاول** لعدة على من لم يدخل بها عدلت في عنها زوجها
ويغفر بالدخول الوطى قبل او دبر ولا يجب بالخلو **الثاني** في المستقيمة
لحيض وهي تعد بثلاثة اشهر على الاشهر اذا كانت حرة وان كانت تحت
وتحسب بالطهر الذي طلقها فيه ولو حاضت بعد الطلاق بالحضرة وثبت
برؤية الدم الثالث واقل ما ينفق به عدتها ستة وعشرون يوما و
تختار وليست الاجرة من العدة بل دلالت الخرج **الثالث** في المستقيمة
التي لا تحيض وعدتها ثلثة اشهر وهذه تراعى الشهور والحيض
تعد باسقيهما اما الوراث في الثالث حيضه وتأخرت الثانية والثالثة من
تسعة اشهر لا حمالا الحمل ثم اعتدت بثلاث اشهر وفي رواية عمار نصير
سنة ثم تعد ثلثة اشهر ولا عدة على الصغيرة ولا على البائسة على الاشهر
وفي حد البائس روايان اشبهن خمسون سنة ولو رأت المطلقة تحيض
مرة ثم بلغت اليأس اكملت العدة بشهرين ولو كانت لا تحيض الا في
خمس اشهر او ستة اعتدت بالاشهر **الرابع** في الحامل وعدتها في الطلاق
بالوضع ولو بعد الطلاق بالحضرة ولو لم يكن تاما مع تحققه حمل ولو
طلقها رجعا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كانت بائنا اقترنت
على تمام عدة الطلاق في **الخامس** في عدة الوفاة تعد الحرة باربعة اشهر
وعشرة اذا كانت حاملا صغيرة كانت او كبيرة دخل بها ولم يدخل بها
بعد الاجلين ان كانت حاملا وبلهرها الحد وهو ترك الزينة دون
الطلق والحد على الامة **السادس** في المفقود ولا خمار لزوجته ان عرف



خير او كان له ولو ينفق عليها ثم ان فقد الامران ورفعت امرها الى
الحاكم اجلها اربع سنين فان وجد ولا امرها بعدة الوفاة ثم ايلحها
النكاح فان جاء في العدة فهو امك بها وان خرجت ولم تزوج فقولان
اظهرهما لا سبيل له عليها **السابع** في عدة الامراء والاستبراء وعدة الامة
في طلاق مع الدخول فزان وهي طاهران على الاشهر ولو كانت مستبرئة
فمسرة واربعون يوما تحت عبد كانت او تحت حرة ولو اعتقت ثم
لزمها عدة الحرة وكذا لو طلقها رجعا ثم اعتقت في العدة اكملت عدة
الحرة ولو طلقها بائنا اتمت عدة الامة كالحر في الطلاق والوفاء على الاصح
وتعد الامة من الوفاة بشهرين وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت مع
ذلك بالوضع واما الولد فتعد من وفاة الزوج الامة ثم اعتقت اتمت عدة
الحرة تغلبا بجانب الحرية ولو وطى المولى امه ثم اعتقها اعتدت بثلاثين
اقرا ولو كانت زوجة لحرامة فاتباعها بطلاق نكاحها ولي وطهرها من غير
نكاح لا يجوز لمن طلق رجعا ان يخرج الزوج من بيته الا بان يوافقا حشنة
ما يجب به الحد وقيل اذ ناه ان تؤذي اهله ولا يخرج هي فان اضطرت
خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا يلزم ذلك في البائن طلق
عنها بل يثبت كل منهما حيث شارت وتعد المطلق او عائنا اذا عرف الوقت
من حين الطلاق حاضر كان المطلق او عائنا اذا عرف الوقت وفي الوفاة
مرحى يبلغها الخبر **كتاب الخلع** والمبطلات والكلام
في العقد والشرايط والواحق وصيغة الخلع ان يقول خلعتك او فلا
مختلفة على كذا وهل يقع بمجردة قال علم الهدى نعم وقال الشيخ لا يقع

باطلا ولو تجرد كان طلاقا عند المتنفي وفيه عند الشيخ لو قال لو فوجره
 محترقا وما صح ان يكون مراهج فدينه في الخلع ولا تقديري فيه بل يجوز ان
 يأخذ منها ما يريد اعيانها وصل اليها منه ولا بد من تعيين الفدية وصفا واشبا
 رة **واما** الشرابط فيعتبر في الخلع البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد
 في المختلعة مع الدخول الطهر الذي لم يجامعها فيه اذا كان نكاحا حاضرا
 وكان مثلها مخبضا وان يكون الكراهية منها خاصة صريحا ولا يجب
 لو قالت لا دخلن عليك منكم بل يستحب ويصح خلع الحامل مع الله
 ولو قبل بحضرة من رها ويعتبر في العقد حضور الشاهد بن عبد الله ونجدة
 عن الشرط ولا بأس بشرط يقتضيه العقد كما لو شرط الرجوع ارجعت **اما**
 الواحوق مسائل **الاولى** لو خالعهما واخلا في مهلة لم يصح ولا يملك الفدية
الثانية لا رجعة للخلع ثم لو رجعت في البذل رجح ان شاء وبشرط جوعها
 في العدة ثم لا رجوع **الثالثة** لو اراد مراجعتها ولم ترجع في البذل اقم الى
 عقد جديد وبعدها **الرابعة** لا توارث بين المختلعتين ولو مات احدهما
 في العدة لا ينقاع العصمة بينهما **واما** المبارات وهي ان يقول باريك
 على كذا وهي بترتيب على كراهية الزوجين كل منهما صاحبه ولي شرط اتباعها
 بالاطلاق وعلى قول الاكثر والشرائط المعنوية في الخلع والمختلعة مشروط
 ههنا ولا رجوع للزوج الا ان ترجع في البذل واذا خرجت هي من العدة فلا
 رجوع لها ويجوز ان يفارقها بقدر ما وصل اليها منه فادون ولا بأس
 له ما زاد عنه **كان** **الظاهر** وينعقد ويقول بقوله انت
 على ان كذا **واما** في حروف الصلوة وكذا يقع لو شبهها بظهر حرم نسبا

او ضاعا ولو قال كشرعني او بدها لم يقع او شبهها وقبل يقع بواحدة فيها
 ضعف وبشرط ان يقع لفظ شاهدا عدل وفيه مع الشرط طينان اشهر
 هما الصحة ولا يقع في يمين ولا ضرار ولا غضب ولا سكر ويعتبر في مظاهر البلوغ
 وكمال العقل والاختيار والقصد وفي المظاهر طهر لم يجامعها فيه اذا كان نكاحا
 حاضرا ومثلها مخبضا وفي اشترط الدخول نكاحا للمروى لا بشرط وفي وقوعه
 بالتمتع بها قولان اشبههما وقوعي وكذا الموطوعة بالملك والمروى اليها
 كالحرة **وهنا مسائل الاولى** الكفارة تحب بالعود وهو ارادة الوطى
 ولا قربانه لا استقرار لوجوبها **الثانية** لو طلقها او رجع في العدة فبطل
 حرم بكفر ولو خرجت فاستأنفت النكاح فيه روايتان اشهرهما ان لا
 كفارة **الثالثة** لو ظاهر باربع بلفظ واحد لزمه اربع كفارات وفي
 وفي رواية كفارة واحدة وكذا البحث لو كرر طهارا واحدة **الرابعة** يحرم
 الوطى قبل التكفر ولو وطأ ما لم يركبه كفارة وان ولو كرر لزمه بكرا وطوقا
الخامسة اذا اطلق الظهار حرمت حتى يكفر ولو علقه بشرط لم تحرم
 حتى يحصل الشرط وقال بعض الاصحاب او يواقع وهو بعيد وبغير اذا كان
 الوطى هو الشرط **السادسة** اذا عجز عن الكفارة قبل ما يحرم وطبها حتى
 يكفر وقبل يجرى بالاستعفار وهو اشبه **السابعة** مدة الزرع ثلثة اشهر
 من حين الارتفاع عند انقضاءها يضيء عليه حتى يفتي او يطلق **كان**
الاجابة ولا ينعقد الا باسم الله سبحانه ولو حلف بالطلاق
 والمعنف لم يصح ولا ينعقد الا في اضرار ولو حلف لاستفران بالوطى
 او لاصلا للين ولا يقع حتى يكون مطلقا وان بد من اربعة اشهر

ويعتبر في المعنى البلوغ وجمال العقل ولا خبايا وفي المرأة الزوجية و
الدخول وفي وقوعه بالمتع فولان المروي انه لا يقع واذا دفعه انظر
الحاكم بين الفقيه والرجوع والطلاق فان امتنع حبسه وضيق عليه في
المتع والشرب حتى يكفر ويقتل واذا اطلق وقع رجعا وعليه العدة
من يوم طلقها ولو ادعى الفتنه فانكرت فالقول قول من معه وهل يشترط
في ضرب المدة المرفعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقة وتنبع ذلك بذكر
الكفارات وفيه مقصدان في حصرها وينقسم الى مرتبة كفارة الظاهر
وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاه
سنتين مسكينا ومثلها كفارة القتل الخطاء وكفارة من افطر يوما من
فشاء شهر رمضان بعد الزوال عامدا طعام عشرة مساكين فان
لم يجد فصيام ثلثة ايام متتابعين بعات والمخبي كفارة شهر رمضان وهو
عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ومثله
كفارة من افطر يوما متدورا على التعيين وكفارة خلف العهد على نرداها
كفارة خلف النذر فقير فولا فاشبههما الزنا صعب وما يجتمع فيه الاثم
كفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان لم
يجد صام ثلثة ايام متتابعات وكفارة الجمع بقول المؤمن عمدا عدوانا
وهي عتق رقبة وصيام شهرين او اطعام ستين مسكينا **مسائل** ثلاث الاولى
فيل من خلف البراءة لزمه كفارة ظهارا ونوطي في الحيض عامدا لزمه شيئا
في اوله ونصف وربع في اخره ومن تزوج امرأة في عتقها فامرها وكفر
بخمسة اصواع من زفق ومن نام عن العشاء حتى جاوز نصف الليل امع

صائما ولا استصباح في الكل اشبهه في جزاء المرأة شعرا سيما
في المصاب كفارة يمين وكذا في خدش وجهها وكذا في شق الرجل ثوبه
لموته ولده او زوجه من نذر صوم يوم ففجر عند تصدق با
باطعام مسكين مدين نطعام فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز
استغفر الله الثاني في حصال وهي العتق والاطعام والا
والكسوة والصيام العتق فيتعين على الواحد في المرتبة ويخفف ذلك
بملك الرقبة او الثمن مع امكان الاتباع ولا بد من كونها مئونة التي
نعتقها وهل يجزئ المدبر قال في الرابطة لا وفي غيرها بالجواز وهو اشبه
ويجزي الا بقى ما لم يعلم مؤنة وام الولد الصيام فيتعين مع
العجز عن العتق في المرتبة ولا يباع بتياب البدن ولا المسكن في الكفارة وان
كان قد ركب الكفارة ولا الخادم ويلزم له عتق كفارة قتل الخطاء والظهار وهو
شهرين متتابعين والمملوك صوم شهر واذا صام حر شهر او من الثاني
شيئا ولو يوما اتم ولو افطر قبل ذلك اعاد كل حبض والنفاس والاغواء والهر
ويجوزون الصيام فيتعين في المرتبة مع العجز عن الصيام ويجب اطعام
العدد لكل واحد من طعام وقيل مدان مع القدرة ولا يجزئ اعطائه
لما دون العدد ولا يجوز التكرار من الكفارة الواحد مع التمكن ويجوز مع
الغدر ويطعم ما يغلب على قوته ويستحب ان يضم اليه ادا ما اعلاه اللحم واذا
سطرخل وادناه الملح والخبز ولا يجزئ اطعام الصغار منفردين ويجوز
ولو انفردوا احتساب الاثنان بواحد الاولى كسوة الفقير ثوبا
مع القدرة وفي رواية يجزئ الثوب الواحد وهو اشبه وكفارة الابل

مثل كفارة اليمين من عتق عن العتق فدخل في الصيام تمكن من العتق له
يلزمه العود وان كان افضل كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين
بعين فحصر صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق عن كل يوم عجزا
فان لم يستطع استغفر الله بحجانه يشترط في الكفر البلوغ وكمال العقل
ولا يمار في التوبة الفرية والتعيين اللعان والنظر في امور
اربعة الاول السب وهو امر ان قد في الزوج مع اعداء للمشاهدة وعدم
التوبة ولا يثبت لو قد فعلها في عدة باينة ويثبت لو قد فعلها في رجعية
انكار من الولد على من فراشه لسته اشهر فصاعدا من زوجة موطوءة با
العقد الدائم ما لم يتجاوز اقص الحبل وكذا لو انكره بعد فراغها ولم يتزوج
او بعد ان تزوجت وولده لا قار يستأمر منه من دخل الثاني في الشرايط وبعض
في الملا عن البلوغ والعقل وفي لعان الكافر قوله ان يشبهها الجوانز وكذا لا
للمملوك وفي الملا عن البلوغ والعقل والسلامة من الضم والخرس ولو قد
مع احدهما بما يوجب اللعان مرميت عليه وان يكون عقد هادئا وفي
الدخول قوله ان المروي انه لا يقع قبله وقال التلث نبوته بالقذف دون
نفي الولد ويثبت بين الحر والمملوك وفي رواية بالمنع وقوله انك
بالفرق ويصح لعان الحامل لا بقاء عليها بالحد حتى تضع
في الكيفية وهو ان يشهد الرجل اذ يعا بال الله ان لم يكن الصادق فيما دنا
ها به ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة اذ
انتهى الكاذبين فيما رماها به ثم يقول ان غضب الله عليها ان كان
من الصادقين والواجب فيه النطق بالشهادة ان يبدأ الرجل بالتلفظ

على الترتيب المذكور وان يعينها بالذكر او الاشارة وان ينطق باللفظ
العربي مع القدر والمستحب ان يجلس لحاكم مسند القبله وان يقف الرجل
عن يمينه والمرأة عن يساره وان يحضر من يستمع ووعظ الرجل بعد انتهاء
قيل اللعان وكذا المرأة قبل ذكر الغضب في الاحكام وهي اربعة الاول يتعلق
بالقذف وجوب الحد على الرفع وبلعانه سقوطه وثبوت الرجم على المرأة
ان عرفت او فكتت ومع لعانها سقوط طهرها وانتفاء الولد عن الرجل
وتحريمها عليه مؤبدا ولو نكل عن اللعان واعترف بالكذب حد القذف
لو اعترف بالولد في انشاء اللعان لحق به وورثه الولد ولم ير له اب
ولا من يتقرب به وورثه لاهل ومن يتقرب بها في سقوط الحد ههنا روايتان
اشهرهما السقوط ولو اعترف المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد لان
تقاربها على تردد لو طلق فادعت الحامل منه فانكى فان اقامت بينة
انتهى رخص عليها السق لا عنها وبانتهى امنه وعليها المهر كذا وهو رواية
على بن جعفر عن اخيه وفي رواية وان لم تقسم بينة لزمه نصف المهر وضمن
مانته سقوط وفي الحجاب لحد اشكال اذا قد فعلها فماتت قبل اللعان
فله الميراث وعليه الحد للوارث وفي رواية ابن خنيس ان قام رجل من اهلها
فالعنة فلا ميراث له وقيل لا يسقط لارث لا سفران بالموت وهو حسن
العتق والنظر في الرق واسباب الان الزنا اما الرق فيختص باهل
الحرب دون اهل الذمة ولو اخلوا بشرائطها جازت ملكهم ومن اقر على
نفسه بالرقية مختارا في صحته من ابره حكم برفية واذا بيع في الاسواق ثم ادعى
لحرية لم يقبل الا بينية ولا يملك الرجل ولا المرأة على اعداء يوين وان

علا ولا اولاد وان سفلوا وكذا لاملك الرجل ولا المرأة خاصته و
 الرجم والنساء المحرمات كالحالة والعمة ولاخت وبناتها وبنات الاخ
 وبنات عتق هؤلاء بالملك ويملك غيرهم من الرجال والنساء على كراهية
 وينال الكراهية فمن بشر وهو لا يعتق عليه بالرضاع فز يعتق على الرق
 سواء اليهودي واذا ملك احد الزوجين صاحبه بطل العقد بينهما في
 الرق ان الرق فاسبا بها اربعة الملك والمباشرة والسراية والعل
 مرض المباشرة والعتق والكتابة والتدبير والاستبراء وقد يسلط
 الملك العتق فعبارته الصريحة الخبر وفي لفظ العقد تردد ولا
 اعتبار بغير ذلك من الكتابات وان قصد بها العتق ولا يكفي الاشارة
 مع القدر على النطق ولا يصح جعله بمنزلة لا بد من خبر عن شرطه مع
 اوصافه ويجوز ان يشترط مع العتق شئ ولو شرط اعاد في الرق ان خالف
 خالف قولان المروي الاول ويشترط في المعتق جواز التصرف والاخذ به
 والقصد والقربة وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرين واكثر بل جواز حنثه
 ولا يصح عتق السكران وفي وقوعه من الكافر تردد ويعتبر في المعتق
 مملوكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا ويكره لو كان مخالفا
 ولو نذر عتق احد هما النزم ولو شرط المولى على المعتق اخذ من ماله
 معيناه ولو ابق ومات المولى فوجد بعد المدة فهو للورثة استخدام
 المروي لا واذا اطلب للمملوك البيع لم يجب اجابته ويكره التقرب بين
 الولد وامه وقبل يجرم واذا اتى على المملوك المؤمن سبع سنين استجب
 عتقه وكذا لو ضرب مملوكا ما هو احد سبع الاولى لو نذر تخريب

اول

اول مملوك يملكه فملك جماعة تخبر في لحد من وقبل يفرج بينهم وقال لا
 لا يفرع عتق لو نذر عتق ما نذر فولدت نوا من عتقا لو عتق
 بعض ماله يملكه فقبل له هذا اعتقت مما يملك فقال نعم لم يعتق الا من سبق
 عتقه لو نذر عتق امه ان وطئها فخرجت من ملك اخلت اليه واذا
 بنت يملك استأنف لو نذر عتق كل عبد قديم في ملكه اعتق وكان
 له في ملكه مدة ستة اشهر فصاعدا مال المعتق لمولاه وان لم
 يشترط وقبل لم يعلم به فهو له وان علم ولم يستثنه فهو العبد
 اذا عتق ثلث عبيد استخرج الثلث بالقرعة السراية من اعتقه
 تنفصا عن عتق كل واحد ولو كان له شريك فمهر عليه فقيس ان كان مؤثرا
 وسعى العبد في فك باقية ان كان المعتق معسرا وقبل وان قصد القرية
 لم يلزمه فله وسعى العبد في حقيقة الشربك وان امتنع استقر ملك الشريك
 على حصته واذا عتق الحامل تخبر به لعل ولو استثنى رفر له واذا السكوت
 وفيه مع ضعف السند اشكال منشاء عدم الفصد الى غنفر
 العوارض فالعبي والجنون وتكليف المولى بعينه ولحق لا يجرم
 الا فساد فحق حصل احد هذه الاسباب فبرعت عتق وكذا ان اسلم العبد
 في دار حرب سابقا على مولاه وكذا لو كان وانما ولا وارث له غير
 دفعت الى مولاه التدبير والملكانية والاستبراء اما
 التدبير فلفظه الصريحة انت مر بعد وفاتي ولا بد فيه من اللبنة ولا حكم لغا
 الصبي والجنون والسكران والمجرم الذي لا قصد له وفي اشتراط القرية
 تردد ولو حملت المدبر من مولاه لم يبطل تدبيرها ونعتق بوفاته

من التثنت ولو حملت من غير بعد التدبير فالولد مدبر كهيته ما ولو
 بيع المولى في تدبيرها المبيع رجوعه في تدبيرها المالك والا فلا وفيه
 قول آخر وهو ضعيف ولو ولد المدبر من مملوك كان ولده مدبرين
 ولو مات الاب قبل المولى لم يبطل تدبير الا ولاد وعنفوا بعد موت
 المولى من ثلثه ولو قصر سحوا فيما بقي منهم ولو دبر بحيل لم يسر اليها
 وفي رواية ان علم بحيلها في بطنها بمثلتها ويعتبر في المدبر جواز القهر
 والاختيار والقصد وفي نسخة من الكافر ترددا شبه الجواز والتدبير
 وصبر برجع فيه المولى متى شاء فلو رجع ففلا صح قطع الما الوبايع
 او وهبه صح ففولان فيبطل به التدبير وهو اشبه والاخر لا يبطل
 وبعضه البيع فخدمته وكذا الهبة والتدبير وفي نسخة يموت المولى ثلثه
 والدين مقدم على التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متاخرا
 وفيه رواية بالتفصيل من ذكره ويبطل التدبير باف المدبر ولو ولد له في حال
 اباؤه كان اولاده رفا ولو جعل خدما من عبيده لغيرته قال هو حر بعد
 وفاة المخذوم صح على رواية ولو ابق لم يبطل تدبيره وصار حرا با
 لوفاة ولا سييل عليه المكان بنه فيستدعي بيان اركانها والا
 ركان اربعة العقد والملك والمكانب والعوض والكتابة مستحقة
 مع الدبابة وامكان الاكنساب وبما ذكره يسؤال المملوك ويستخرج
 التماسه ولو كان عاجزا وهي فسمان فان اقصر على العقد فهي
 مطلقة وان اشترط عوده رقامع الحجر فهي مشروطة وفي الا
 طلاق ينخر منه بقدر ما ادى وفي المشروطة برور قانع الحجر

وحد

وحد ان نؤخر النجدة عن محله وفي رواية ان يؤخر نجدة الى النجدة
 وكذا لو علم منه الحجر ويستحب للمولى الصبر على غير وكل ما يشترط للمولى
 على الكاتب لازم مالم يخالف المشرع ويعتبر في المالك جواز التصرف
 والاختيار وفي اعتبار الاسلاف ترددا شبهه انه لا يعتبر ويعتبر في المالك
 التكليف وفي كتاب الكافر ترددا ظهري النع ويعتبر من العوض كونه مؤثرا
 معلوم القدر والوصف مما يصح تملكه للمولى ولا حد لكتفه لكن بكرة ان
 يتجاوز عن قيمته ولو وضع ما عليه قبل الاقلا للمولى في قبضه بالخذ
 ولو عجز المطلق عن الاداء فله المولى عن سهم الرقاب وهو با
 الاحكام فمسائل الاولى اذا مات المشرط بطلت الكتابة وكان ماله واو
 لولاه وان مات المطلق وقد ادى شيئا خسر منه بقدره وكان للمولى من تركته
 بنسبة ما بقي من رقبته ولو رتبته بنسبة الحرية ان كانوا امرار في الاصل والا
 ينخر منهم بقدر ما خسر منه والنسبة ما بقي من مال الكتابة وما فضل بينهم
 وللطلق اذا وصى او وصى له في نصيب الحرية ويبطل في الزايد وكذا التوبة
 عليه حد اقيم عليه بخلاف الاصل بنسبة ما فيه من الحرية ومن حد العبد
 بنسبة ما فيه من الرقبة ولو وصى المولى بمكان بنه المطلق سقط عنه من
 بقدر نصيبه منها وخذ بها خسر ليس للمكانب التصرف وفيما لم يخر
 وعنفوا فراض الا باذن المولى وليس للمولى التصرف فيما لم يغيره الا
 سنيقاء ولا يحل له وطى الكاتبة بالملك ولا بالعقد ولو وطىها مكرها
 لم يهرها ولا تزوج الا باذنه ولو حملت بعد الكتابة كان حكم ولدها
 حكمها اذا لم يكونوا احرار يجب على المولى اعانة من الزكوة ولو لم يكن

استغنى عن الاستبلاء وهو يتحقق بعلوق امته في ملكه وفي
 مملوكه لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا الا في ثمن رقبته اذا كان
 بنا على مولاهما ولا جهة لفضائه غيرهما ولو مات الولد جاز بيعها
 بموت المول من نصيب ولدها ولو لم يخلف للبيت سواها اعتق منها ما
 ولدها وسعت فيما بقى وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسرا
 وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر على في ولده نصرانية اسلمت وولد
 من مولاها غلاما ومات فاعتقت وترجعت نصرانية وتنصرت وولد
 فقال ولدها لابنه ان سيدها وتجبس حتى تضع وانقت وفي النهاية يضر
 بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة الاقرار والنظر في الاركان
 واللواحق واللواحق اربعة الاولى الاقرار وهو جاز لانسان بحقوقه
 له ولا يختص لفظه وتقوم مقامه الاشارة ولو قال لي عليك كذا فقال
 نعم او اجل فهو اقرار وكذا لو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى نعم فلا الشيخ
 لا يكون اقرارا وفيه تردد ولو قال اذا مقلتم يلزمه الا ان يقول به ولو قال
 بعين او هبني فهو اقرار ولو قال لي عليك كذا فقال انتر او تنفد لم يكن
 شيا وكذا لو قال انترها او تنفد لم يكن شيا وكذا لو قال انترها او تنفد
 اما لو قال اجلسني بها اي وفقرها فقد اقرارا بقلبها وعيا
 المقر ولا بد من اختيار ايجاب التصرف فلا يقبل اقرار الصبي والجن
 ولا العبد بماله ولا احد ولا جنائنه ولو وجبت قصاصا في المقر
 بشرط فيه اهلية التملك ويقبل لواقعة الكفاية بلاء على الاهمال وان يعبد
 وكذا لو اقر لعبد ويكون في المقر ولو قال له على مال قبل قبضه

بما علمت وان قال ولو قال شئ فلا بد من تفسيره بما يثبت في الذمة ولو قال
 الف درهم رجوع في تفسيره الف البر ولو قال مائة وعشرون درهما فا
 تكرارها هم وكذا الثانية عن الشيخ فلو قال كذا درهم فالاقرار بهم وقال
 الشيخ لو قال كذا كذا نصير درهما لم يقبل ولو قال كذا كذا لم يقبل اقل من احد
 وعشرين درهما فالاقرار الرجوع في تعبيرة الى المقر ولا يقبل اقل من درهم ولو اقر
 بشئ مؤجلا فانكر الغريم الاجل لزم كالاقرار على الغريم اليقين اللواحق ثلثة
 الاولى الاستثناء ومن شرطه الاتصال العادي ولا يشترط الجنس ولا
 المستثنى عن المستثنى منه فلو قاله على عشرة الاستثناء من اربعة ولو قال انفسر
 من اربعة ولو قال درهم عشرة الا خمسة الا ثلثة لزمه ثمانية ولو قال عشرة
 الا ثلثة كان اقرارا بربعة ولو قال درهم ودرهم الا درهم لزمه درهمان
 ولو قال عشرة الا ثوبا سقطت العشرة ففهمه الثوب ويرجع اليه العشرة
 في تعقيب الاقرار بما ينافيه ولو قال هذا الفلان نيل فلان فهو الاول
 وبغير الفهم الثاني ولو قال له على مال من خمر لزمه المال ولو قال انعت
 بلختر فانكر البائع الخيار قبل في البيع دون الخمر وكذا لو قال من ثمن مع
 لم يقضه الاقرار بالنسب بشرط في الاقرار بالولد الصغير امكان
 التيقن وجهها بالنسب الصغير وعدم المنانع ولا يشترط التصديق لعدم
 الاهلية فلو بلغ فانكر لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق بعد الاهلية فلو بلغ
 وكذا في غيره من الانساب واذا تصاد فانوا بنات بينهما ولا يتعدى للنسب
 ولو كان المقر من مشهودون لم يقبل في النسب ولو تصادقا واذا اقراروا
 من باخر وكان اولى منه دفع البر ما في بدء وان كان مشاركا دفع اليه بنسبه

نصبه من الاصل ولو اقر بانين فتاكر لم يلغف الى تباكرهما ولو اقر باولى منه
 ثم عن هو اولى من القر له وان صدق الاول الى الثاني وان كذبه ضمن المقر
 كان نصيبه ولو اقر بمساو له لم يشاكر ثم اقر بمن هو اولى منهما فان صدق
 للمساوي ما معهما فان انكر عزم الثاني ما كافي بين ولو اقر بنبته بزوج دفع
 اليه مما في يده بنسبة نصيبه ولو اقر باخر لم يقبل الا ان يكذب نفسه فيعزم له
 ان انكر الاول وكذا يحكم في الزوجات اذا اقر بخاسنة ولو اقر اثنتان زوجه
 صح النسب وقاسم الوارث ولو لم نامر بين لم يثبت النسب ورفع اليه
 بما في ايديهما بنسبة نصيبه من التركة الاجمان والنظر في
 امور ثلثة ما به ينقد ولا ينقد الا بالله او باسماته لم خاصة في
 بنصف اطلاقه اليه كالموجود ولا ينقد لو قال اقسم او اهل حق يقول
 بالله ولو قال لعمر الله كان يمينا ولا كذا لو قال وحق الله ولا ينقد للحلف
 بالطلاق ولا لعناق والظهار ولا بالحرم ولا بالكعبة ولا بالمصحف وينقد
 لو قال حلفت برب المكة المصحف ولو قال هو يهودي او نصراني او حلف
 بالبراءة بالله ورسوله والائمة لم يكن يمينا والاستثناء بالمشية في
 اليمين يمنعها الاستبعاد اذا اتصل بما حوت العادة ولو تراخ عن ذلك
 من غير عذر لزم اليمين وسقط الاستثناء وفيه رواية لجواز الاستثناء الى ادعين بوما وهي متروكة
 الحالف ويعتبر فيه التكليف
 والاختيار والقصد فلو حلف من غير نية كانت لعوا ولو كان اللفظ
 ولا جميع للسكران ولا المسكرة ولا العصبان الا ان يكون لاحد
 فصد الى اليمين ويصح اليمين من الكافر وفي الخلاف ولا يصح ولا ينقد

يماني

يمين الولد الا باذنه ولو باذنه كان للمولود حلقها ان لم يكن في واجب
 او ترك محرم وكذا الزوج من زوجهها فالبولت مع مولا
 في متعلق اليمين ولا يمين الا مع العلم ولا يجب بالغوس كفان
 وينقد لو حلف على فعل واجب لو مضروب او على ترك محرم
 او مكروا ولو حلف على مباح وكذا الاولى بخالفته في دينه او دنيا
 فليات ما هو خير ولا اثم ولا كفان واذا نسأى فعلم ما تعلقت
 به اليمين وتركه وجب العمل بما يقتضي اليمين ولو حلف الزوج ان لا يتزوج
 او لا يتسرع لم يعتد بيمينه وكذا لو حلفت هي الا يتزوج بعده وكذا
 لو حلفت الا تخرج معه ولا ينقد لو قال لغبي والله لنفعلن ولا
 يلزم احدهما وكذا لو حلف لعزيمه على الاقامة بالبلد وخشي الا
 فامة الضرر وكذا لو حلف لغيره عينا فلعفو افضل ولا اثم ولا
 كفان ولو حلف على ممكن فنجذ والفجر انحلت اليمين ولو حلف
 على تخليص مؤمن او دفع اذية لم يأنه ولو كان كاذبا وان احسن
 التورية ورد من هذا ولو وهب مالا وكتب له الابتاع وقبض الثمن
 فتنازع عنه الوارث على تسليم الثمن حلف ولا اثم وبوري ما يجزى
 عن الكذب وكذا لو حلف ان مما ليك امرار وفصد التحلص من الظالم
 بانه ولم يجز ويكره الحلف على القليل وان كان صادقا الاولى
 روى ان عطية فمير حلف لان يشرب من لبن عزله ولا يأكل من لحمه لانه
 يحرم عليه لبن اولادها وحومهم لانهم منها وفي الرواية ضعف
 وقال في النهاية ان شرب الحاجة لم يكن عليه شئ والتقييد حسن

روى ابو بصير عن ابي عبد الله في رجل اعجبه جارية غيرة خلف
 بالامان الا بمسها ابدا فوريته بجارية اعليه جناح ان يطاها فقال انما
 حلف على الحرام ولعل الله رحمة فوريته اباها لما علم من عفته
 التدوير والعهود والنظر في امور اربعة الاول الناذر ويعتبر فيه التكليف
 والاسلام والقصد ويشترط في نذر المرأة اذن الزوج وكذا نذر المملوك
 فلو باذرا احد مكان الزوج والمالك الفسخ ما لم يكن فصل واجب
 او نكاح محرم ولا يصح في سكر مرفع القصد ولا غضب كذلك
 في الصيغة وهي تكون شكا كقولك ان زفرت ولدا فلله على كذا واستد
 فاعا كقولك ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم افعل كذا من الطاعات
 فلله على كذا او تبرعا كقوله تعالى على كذا ولا يربى
 انعاده مع الشرط وفي النذر قولان اشبههما الانعاده ويشترط النطق
 بلفظ الجلالة فلو قال على كذا لم يلزمه ولو اعتقد انه ان كان كذا
 فلله على كذا ولم يلفظ بالجلالة فقولان اشبههما انه لم ينعقد وان
 كان لا يثبتان به افضل وصيغة العهد ان يقول عاهدت الله متى كان
 كذا فعلى كذا وينعقد نطقا وفي انعاده اعتقادا فقولان اشبههما انه
 لا ينعقد ويشترط فيه القصد كالنذر في متعلق النذر وضابطه
 ما كان طاعة لله مقدورا للناذر ولا ينعقد مع العجز والسبب اذا كان
 طاعة وكان النذر بشك الزم ولو كان جرم لم يلزمه وبالعكس لو كان
 السبب معصية ولا ينعقد لو قال لله على نذره واقصر وينعقد لو قال فرية
 وبيرة بفعل القرية ولو صوم يوم او صلوات بر كعبتين ولو نذر صوم حين

كان سنه اشهر ولو قال زمانا صام خمسة اشهر ولو نذر الصدقة بمال
 كثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق كل عبد قديم اعتق كل مملوك في ملكه سنة
 اشهر فصاعدا هذا اذا لم ينو شيئا غيبا ومن نذر سبيل الله صرفه ولو نذر
 الصدقة عملك لزمه فان شق قومته واخرج شيئا فشيئا حق بوق
 في الواحق وحق مسايل لو نذر ان يصوم يوما معينا فانفق له النظر فطر
 وقضاه وكذا لو مرض او حاض المرأة او فست ولو شرط صوم حين او سفر
 صام وان انفق في السفر ولو انفق يوم عبد فطر وفي القضاء تردد ولو عجز
 من موملا فلا يسقط وفي رواية تصدق عن يمينه ما لم يعين وقت
 يلزم الذمة مطلقا وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل الزمان الكفان وما علق
 بشرط ولم يقرنه بزمان فقولان احدهما يتضييق فعده عند الشرط ولا ينعقد
 لا يتضييق وهو اشبه من نذر الصدقة في مكان معين او الصو
 او الصلوات في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غيره اعاد ولو نذر
 ان يجمع فريضه اقدم مسافره فان البر والقدر وم قبل النذر لم يلزمه ولو
 كان بعد لزم من نذر ان يزفرا ولراج به اوج عنه ثم مات ج به او
 من اصل النذر من جعل ابنته او جارية بنته هدايا لبيت الله يبيع ذلك
 وصرف ثمنه في معونة لحاج والزبير بن روى اسحق بن عمار عن ابي
 ابراهيم عن رجل قال ان تزوجت قبل ان ايج فغلامى حرا فبذاه بالنكاح
 تحريم الغلام وفيه اشكال الا ان يكون نذرا نوى رقاعة عن
 عبد الله عن رجل نذر ان يبع ولم يكن له مال يبع من غير الجزى عن نذره فقال
 نعم وفيه اشكال الا ان يقصد ذلك بالنذر قبل من نذر ان لا يبيع حرا

ابد الزم الوفاء وان احتاج الى ثمنها وهو انما يستاد الى روايته مرسلة
 العهد كالمبين بلمر حيث بالزم ولو تعلق بما لا يعود مخالفة
 ديننا وديننا مخالف ان شاء ولا انكر ولا كفارة عليه **الصيد والله**
 باج بؤكل الصيد ما قتل السيف والرمح والسم والمعرض اذا خرف
 ولو اصاب السم مع غير ضاحك ان كان فيه جديفة ولو خلا منها لا يؤكل
 الا ان يكون حار اخرف وكذا ما يقتل الكلب المعالم دون غيره من الجوارح
 ولا يؤكل ما قتل العهد وغيره من جوارح البراهيم وما يقتل العقاب
 وغيره من جوارح الطير الا ان يركى وادراك ركابة بان يحد ورجله
 يركض او يمينه تنظر فضا بطة حركته بحبوة وبشرط في الكلب ان
 يكون معالم يسترس اذا عري ويتجر اذا تجرد وان لا يعتاد اكل حسبه
 ولا غيره بالنذر ويعتبر في المرسال ان يكون مسلما او يحكم قاصدا بار
 سالة الصيد ويستى عند الارسال فلونر كها عهد لم يؤكل صيده و
 يؤكل لو يستى اذا اعتقد الوجوب ولو ارسل واستوى غيره لم يؤكل صيده
 الا ان يركب ويعتبر ان لا يغيب عند فلو غاب وجبونه مستقرة ثم وجد
 مقتولا او ميتا لم يؤكل لحمه وكذا السم ما لم يعلم انه القاتل ويجوز الا
 صطبارا بالشبكه والحبال وغيرهما من الآلة وبالجوارح لكن لا يحل منه
 الا ما ذكره والصيد ما كان ممنوعا فلو قتل بالسم فرخا او قتل الكلب
 طفلا غير ممنوع لم يحل ولو رمى طائرا فقتله وفرخا لم يحل الطائر
 دون فخره **من احكام الصيد** لو نفاطعته
 الكلاب قبل ادراكه حل لو رماه ليسم فتردى من تحت اليد او وقع

في الماء لما تلم يحل ويمنع هنا اشترط استقرار الحيوان لوضعه
 السيف باثنين فلم يتحرك حلا ولو تحرك احد ما فهو الحلال ان كان
 حيوة مستقرة لكن بعد التذليل وان لم يكن مستقرة حلا وفيه رواية
 بؤكل الاكبر دون الاصغر وهي مشاذة ولو اخذت لحباله منه قطعة
 فهي ميتة لو ادرك الصيد وفيه حيوة مستقرة ولا الزمعه
 فبذكية لم يحل حتى يذكي وفي رواية جليل يدع الكلب حتى يقتله
 لو ارسل كلبه فارسله كافر كلبه فقتل صيدا او مسلما لم يسلم ومن لم
 يقصد الصيد لم يحل لو رمى صيدا فاصاب غيره حل ولو رمى
 لا يصد فقتل صيدا لم يحل اذا كان الطير ما لكاه وبكره ان يرمى الصيد
 بما هو الكرم منه ولو انفق قبل مجرم ولا شبه الكراهية وكذا بكره اخذ الفرج
 من عشاءها والصيد بكلب عليه عوسق وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة
 وصيد الوحش والطير بالليل **الدبايح** يستدعي بيان فصول
 الدبايح ويشترط فيه الاسلام واحكام ولو كان انثى وفي الكنا
 روايات اشهر مما المنع وفي رواية نالته اذا سمعت تشبهه فكل ولا
 فضل ان يلبس المؤمن ثم لا يحل دباحة المعادي اهل البيت الا لاله
 ولا يصح الا بالحد يد مع القدر ويجوز بغية مما يعزى الى اوداج عند
 الفروخ ولو مودة او لينة او ذجاجة وفي الظفر والسنن مع الفروخ نريد
 الكيفية وهي قطع الاعضاء الاربعة المروى والوجان و
 والحلقوم وفي الرواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس وبكفي
 في السنن الطعن في الشجرة ويشترط استقبال القبلة بالذبيحة مع الاغ

والنسبة ولو اخل باحد ما عدا المجل ولو كان فاسيحل وبشرط
 مخر لا بل وذبح ما عداها فلو نحر المذبح وذبح النحر لم يجل حتى
 ولا يجل حتى يخرج بعد التذكية حركة لمحي وادناه ان يتحرك الذئب
 او نظره العين ويخرج الدم المعنول وقبل تكفي الحركة وقبل يكفي احدها
 وهو شبه وفي ابانة الرأس بالذبح فلو كان المذبح انها يحرم ولو سقت
 السكين فابانة لم تحرم فيحتد ويستحب في الغنم ربط يدي المذبح
 واحد من جلبيه وامسالك صوفرا وشعره حتى يرد وفي البقر عقد
 ورجليه واطلاق ذنبه وفي الايل ربط اخفانه وفي الطير ارساله
 ونكر الذبايح حمله لئلا يتزعج الذبيحة وقلب السكين في الذبح وان
 يذبح حيوانا واخر ينظر اليه وان يذبح بيده ما رياه من الذبح ويحرم
 سلخ الذبيحة قبل يدها وقبل يارح وهو شبه بلحوقه
 احكام ما يباع في اسواق المسلمين يجوز ان يباعه من غير تقصير الثاني
 ما ينذر ذبحه او نحره من الحيوان كالسنحى والشرى في تيريجونا
 عقره بالسيف وغير مما يخرج اذا خشي تلفه ذكاة الله
 السمكة اخل جهه الماء حيا ولا يعتبر في النحر لاسلاك ولا السمية ولو
 وثب او نصب عند الماء فاخذ حيا حل وقيل يلقى ادره ان يضطرب
 ولو صيد واعيد الماء فان لم يجل وان كان في الالة وكذا البحر ان كان
 اخذه حيا ولا يشترط اسلام الاخذ ولا نسمة ولا يجل ما يموت
 قبل اخذه وكذا لو اضره قبل اخذه ولا يجل منه ما لم يستقبله للطير
 ذكاة الجنين من ذكاة امه اذا تمت حلقته وقبل يشترط مع اشعا

ان لا تلج الروح وفيه بعد ولو خرج حيا لم يجل الا بالالتذكية
 الاطعمه ولا يذبح والنظر يستدعي افسلها في حيوان البحر ولا يؤكل
 كرامنه الا سلمت له فلس ولو نزل عنه كالعكبر وبوكل الريشا والاريا
 والطير والطيون والابلاهي ولا يؤكل السلفجان ولا الضفادع ولا السرطان
 وفي البحر روابنا اشهرها الخريم وفي الزمان والماء ماهي والزهور
 روابنا والوجه الكراهية ولو وجد في خوف سمكة اخرى حلت ان
 كانت مما يؤكل ولو قد فت الحبة سمكة تضطرب فتخرج حلال ان لم تنسلخ
 فلو سها ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في شبكة
 او خبطة ولو اختلف المحي فيما بالبيت حل والاجتناب احوط ولا يؤكل
 جلال السمكة حتى يطعم علفا طاهرا بوا ولبلة وبيض السمك
 الحرم مثله ولو شبه اكل منه نجس لا الا لمس في البرهايم وبوكل
 من الانسية النعم وبكره الخيل والحبر وكراهية البغال اشد ويحرم الجلال
 منها على الاصح وهو ما ياكل عذرة الانسان نجسا ويحل مع الاستبراء
 بان يربط ويطعم الحلف وفي كبينه خلاف محصلة استبراء النافذة
 ربعين يوما والبقرة بعشرين والشاة بعشرة وبوكل من الوجيشة البقرة
 والكبابش الجبلية والحمر والغزلان والبعائم ويحرم كل ما له ناب و
 ضابطه ما يفرس كالاسد والثعلب ويحرم الارنب والنصب والبرقع
 ويحتمل كالفان والقنفذ والحبي والخنافس والصرار وبنات ودرن
 والفجل في الطير والحرام منه ما كان سباعا كالبانى والرخمة و
 في الغراب روابنا والوجه الكراهية وبنات كذا لا يقع ويحرم من الطير

ما كان ضعيفا اكثر من دفعه وما لبس له فانضه ولا حوصلة صفه
 ويجرم الخفافش والطاووس وفي الخطاف تردد والكرهية اشبه ونكر
 الفاضل والقبير واعلظ الكراهية الهدد والقره والصوام والس
 والشفره ولو كان احد المحلل حلالا حرم حتى يستبرأ فالبطه والنهيها
 بخمسة ايام والدجاجه بثلاثة ويجرم الزنا بين والذباب والبق وبقي
 ما لا يؤكل لحمه ولو اشبه اكل منه ما اختلف طراه وترك ما
 اتفق الا على اذا شرب المحلل لم ينجس في كره وان اشربه
 حرم لحمه وحجمه نسله لو شرب خمر لم يجرم بل يغسل
 ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يجرم بل يغسل ما في جوفه
 الرابع في الحمام وهو خمس الا في اللبانات ولا انتفاع بها حرم ويجل
 منها ما كان ظاهرا في الخبيث وهو عشره الصوف والشعر والوبر والريش
 والقرن وفي اللبانات اشبه التحريم ما يجرم في الذبحه وهو خمسة القصب
 والانتباز والطحال والفريث والدم وفي اللبانات المردة تردد اشبه التحريم
 وفي الفرج والعليا والتهاع وذات الاشاجع والعدر وهرقة الدماغ والحدف
 خلاف اشبه الكراهية ويكره الكلا واذا نال القلب والعروق واذا نال القلب العروق
 واذا شوى الطحال شقوبا فاما تحريمه حرام ولا فهو حلال الاعيان الخمسة
 كالغدرات وما انبت من حق والعجبر اذا عجن بالماء البخل وفيه رواية بلحريم
 بعد خبي لان النار قد ظهرت الطير وهو حرام الا طير في تحريمه
 للاستشفاء ولا يتجاوز قدره الخمسة السموم القاتلة قبلها وكثيرها
 وما يقتل كثيره فالحرم منه ما بلغ ذلك الحد الخامس في المباحات



خمسة اخر وكل مسكر والعصير اذا عله الدم وكذا العلقه ولو في البضه
 وفي نجاسة ما نذر داشبه النجاسة تردد داشبه ولو وقع قليله في قدره وهو على
 لم يجرم له في ما فيه اذا ذهب بالعلبان ومن الاصابه في منع من المايح
 واوجب عليه غسل التوابل وهو حسن كماله في غير من النجاسة كل
 كل مباح لافته نجاسة فقد نجس كالحجر والدم واليسند والكره في
 وفي الذمعي روايتان اشبهها النجاسة وفي رواية اذا اضطر الى مواكبه
 امره بغسل يديه وهو منكر ولو كان ما وقع فيه النجاسة جامدا لم يكتشف
 النجاسة وحل ما عدله ولو كان المايح دهن حار يبيد الاستصباح به تحت السماء
 لا تحت الاظلم ولا يجل ما يقطع من النبات الغنم ولا يستجح بما بذلت منها وما
 يموت فيه من النفس سائله المايح ينجس دون ما لا نفس له سائله ابوالاعلا
 يؤكل لحمه وهل يجرم بول ما لا يؤكل لحمه فيرغمه لا بول الا بال والتخليل اشبه
 البان الحيوان المحرم كاللبن والذسم وبويه والهمه ويكره ما كان لحمه مكره
 هاكالا نحلينه وجامده السادس في الواحفي وهي سبعة شعر
 فخر ينجس سواء اخذت من حق او مبته على الاظهر فان اضطر استعماله لم يلاذ
 سم فيه وغسل يديه ويجوز الاستشفاء بجلود البنية ولا بصلة بما فيها
 اذا وجد لحم فاشبهه لقي في النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط فهو
 ميتة ولو اختلط للذكي بالبيته اجنبيا وفي رواية لحمي يباع بمن يستعمل
 البيته لا ياكل الانسان من مال غيره الا باذنه وقد خصص مع عدم
 الاذن في الاكل في بيوت من تضمنه الا بتراد لم يعلم كراهية وكذا ما يجرى
 الانسان من ثمره النخل وفي ثمره الزرع والشجر يزيد فلا يقصد ولا يجل

اذا شرب الخمر او شيا من جنس اخصاف طاهر ما لم يكن متغيرا بالنجاسة اذا
 باع الذي خمر انما اسلم فله قبض ثمنه ^{للمرئ} نظره اذا انقلب خلا ولو كان
 بعلاج ولا يحل الوالقي فيها خلا استهلكها وقبل الوالقي في الخمر فحل خمره اناء
 فيه خمر لم يحل حق يصير ذلك الخمر خلا وهو متروك ^{لا يحرم الربوبات}
 ولا لا شرب وان شتم منها راحة المسكر وبكره الاسلاف في العصور ان
 يسامن على طاعة من يستحل قبل ان يذهب ثلثاه ولا يستشفاء بمياه
 الجبال الحارة التي يشتم منها راحة الكبريت ^{الغصن والنظر في امور}
 بعن الغصن والاستقلال باثبات البدعي مال الغير عدوانا ولا يصح
 يضمن لو منع المالك من اسك الدابة المرسله وكذا لو منع من القعود على
 بساطه ويصح غصب للعقائد كالمقول ويضمن بالاستقلال ولو سكن
 الدابة مع صاحبه ففي الضمان قولان ولو قلنا بالضمان ضمن النصف ويضمن
 حمل الدابة ولو عصها وكذا الامتة ولو تعاقبت الايدي على المخصوص فا
 لضمان على الكل ويخبر المالك ولا يضمن ولو كان صغيرا كان لو اصابته تلف
 بسبب الغاصب ضمنه ولو كان لا بسبب كالموت ولذع الحية فقولان ^{ولو}
 صانع المضمن اجرة ولو اتفق به ضمن اجرة الا انتفاع ولا يضمن الخمر لو غصب
 من مسلم ويضمنها لو غصبها من ذمي وكذا الخنزير ولو وقع بابا على مائة فرس
 ضمن المسادق ودفع ولو ازال الفيد عن فرس فشرده او عن عبد مجنون
 فابقضه ولا يضمن لو ازاله عن عاقل ^{في الاحكام يجب رد الغصن}
 وان نحر كحشبة في البناء واللوح في السفينة ولو عاب ضمن الارش ولو تلف
 او تغدر العود ضمن مثله ان كان منساوي الاجزاي وفيه يوم الغصب

ان كان مختلفا وقبل اعلى القيمة من حين الغصب للعين التلف وفيه وجه
 اخر ومع ردها لا يرد زيادة القيمة للسوقية ويرد الزيادة لقيمة السوقية و
 يرد الزيادة في العين او الصفة ولو كان للغصوب رتبة فعائب ردها مع الارش
 والنساوي يفرق القاضو والشوكي ولو كان بمدا وكان الغاصب هو جاني
 رده ودية بجانبه ان كانت مقدرة وفيه قول اخر ولو خرج الزيت بمثل رده العين
 وكذا لو كان با وجود منه ولو كان بادور ضمن المثل ولو زادت قيمة الغصن
 فهو له الكره اما لو كانت الزيادة لانضاف غير كالصنع والاله في الاية اخذ العين
 وردد الاصل ويضمن الارش ان نقص ^{في الواحق وفي سنة}
 فوايد الغصن للمالك منفصلة كانت كالولد او منصلة كالصوف والسنن
 او منفعة كاجرة السكنى وركوب الواز ولا يضمن من الزيادة المنصلة ما لم يرد
 بغير القيمة كالموسم للغصوب وفيه واحدة ^{لا يملك المشتري ما}
 يقبضه بالبيع ^{الفاقد} ويضمنه وما يحدث من منفعته وما يرد في بيع
 كزيادة صفة فيه ^{اذا اشتراه} عالما بالغصب فهو كالغاصب لا يرجع
 بما يضمن ولو كان جاهلا رفع العين الى المالكها ويرجع بالثمن على البيع
 ويصح ما عرهم مما لم يحصل له في مقابل عوض كقيمة الولد وفي الرجوع
 بما يضمن من المنافع كعوض الثمرة واجرة للسكنى ^{اذا غصب جلفه رده}
 او بيضته فالخربت او خمر قللها فالكل للمغصوب منه ^{لو غصب}
 ارضا فتردها فالنزع لصاحبه وعليه اجرة الارض ولصاحبها ان لا
 الغرس والزامه بطمر الحفرة وبالارشان تقصت ولو بئد صاحب الارض
 فقيمة الغرس لم يجب اجابته ^{لو تلف الغصن واختلفا في القيمة}

فالقول قول الغاصب وقيل القول قول المعضوب مع منه
 الشفعة الشفعة استحقاق حصص الشريك لا انتقالها بالبيع و
 النظر فيه يستدعي امور لما ثبتت فيه ونثبت في الارضين والمساكن
 اجماعا وهل نثبت فيما ينقل كالثياب والامتنع فيه قولان والاشبه لا
 فنص على موضع الاجماع ونثبت في الشجر والحقول ولا يثبت بيع الاثر
 وفي ثوبها في حيوان قولان المروي انها لا تثبت وفي غيرها ثمان
 اثبتها في العبد ورغبي ولا يثبت فيما لا ينقسم كالعضائد والجمام
 والنهر والطريق الضيق على الاشبه ويشترط انتقالها بالبيع فلا تثبت
 لو انتقل به بغيره او صلح او صدقة او اقرار ولو كان الوقف مشاعا مع طلق
 فباع صاحب الطلق لم يثبت للموقوف عليه وقال المرتضى نثبت
 في الشفعة وهو كل شريك بحصة مشاعة قادر على الثمن فلا تثبت
 لذوي مسلم ولا بالحيوان ولا لعاجز عن الثمن ولا فيما قسم وتميز الا
 بالشركة في الطريق والسماد ابيع احدهما او هما مع النقص ونثبت
 بين الشريكين ولا تثبت لما نذر على اشهر الرابطين ولو ادعى غيبة الثمن
 اجل ثبت ايام فان لم يحضر بطلت ولو قال في بلد اخر اجل بقدر وصوله
 ثلثة ايام هال لم يفتقر المشتري ونثبت للغائب والسفيه والجنون والصبي
 ولا باخذ لهم الولي مع الغبطة ولو ترك الولي فبيع الصبي وافاق الجنون
 فلا اخذ وكيفية الاخذ وبأخذ بمنزلة الثمن الذي وقع عليه العقد
 ولو لم يكن الثمن مثليا كالرفق وجواهر اخره بقيمة وقيل تسقط
 استناد الى رواية فيها افعال والشفعة المطالبة في الحال ولو اخر الاخذ

طلب

بطلت بشفعة وفيه قول اخر لو كان لغدر لم يبطل وكذا نوهتم زيادة
 ثمن او جنس الثمن فان غيب وبأخذ الشفعة من المشتري ودره عليه
 ولو انه لم يسكن او غاب بغير فعل المشتري اخذ الشفعة بالثمن
 او ترك وان كان بفعل المشتري اخذ بحصته من الثمن ولو اشترى بغير مؤجل
 قبل هو بالخيار بين الاخذ عاجلا او تأخيرا واخذ بالثمن في محله وقال الشيخ
 في النهاية يأخذ الشفعة ويكون الثمن متوجلا ويكون الكفيل ان لم يكن ملتا
 وهو اشبه ولو دفع الشفعة الثمن قبل حلوله لم يلزم البائع اخذه ولو ترك الشفع
 قبل البيع لم يبطل اما لو شهد على البائع او بارك للمشتري او للبايع واذن
 في البيع ففيه التردد والسقوط اشبه من الواحق مسئلتان
 قال الشيخ الشفعة لا تورث وقال المفيد وعالم الهدى تورث وقوله لا يشتر
 ولو عفا احد الوراث عن نصيبه اخذه الباقي ولو تسقط لو اقتلف
 للمشتري والشفعة في الثمن فالقول قول المشتري مع بيمينه لا يشرع له
 الشئ من يد احياء الاموات والعامر ملك لا رايه لا يجوز التفر
 فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العلم كالطريق والشرب والمراح والماء
 للوان ما لا يتقاع به لعطلته مما لم يحجر عليه ملك او ملك وباداهلها
 فهو للامام لا يجوز احياء الا باذنه ملك بالا حياء ولو كان الامام غا
 بيا فمن سبق الى احيائه كان احق به ومع وجوده لم يدفع به وبشترط
 في القليلك بالا حياء ان لا يكون في يد مسلم ولا حريما العامر ولا شعر
 للعبادة كغرفة ومنى ولا مقطعا ولا حجر والحجر يفيد الاولوية لا ملكا
 مثلا ان ينصب عليه امرأه لا حياء فلا تقدر للشرع فيه ويرجع في

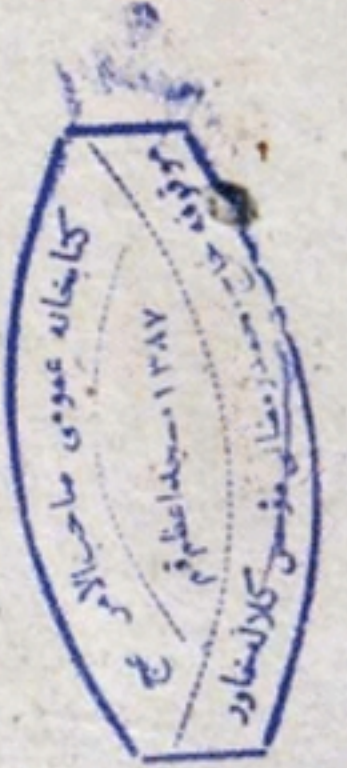
في كيفية بلحق هذا مسائل الطريق للتكليف للمباه اذا
 شاع اهله فخذ خمسة اربع حريم المعطن اربعون ذراعاً والناضح
 سنوز والعين الف ذراع وفي الصلبة خمسة من باع بخلاف
 استنخ واحدة كان له المدخل اليها والمخرج ومدى جرائدها اذا شاع
 اهل الوادي في مائة حبة لا على التخل الى الكعب والذرع الى الشراك ثم
 يسجد الى الذي يلبس يجوز للانسان ان يحجى المرحى في ملكه خاصه
 وللامام مطلقا لو كان له رضى على نهر يغري لم يحز له ان يعدل بالماء عنها
 الا برضا صاحبها من اشترى دارا فيها بادية من الطريق ففروا به
 ان كان ذلك فيما اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لم يميز لم يكن عليه
 شئ وان تميزه ورجع على البائع بالدرت والرواية ضعيفة وتفصيل
 النهاية في موضع المنع والوجه البطلان وعلى نقد لا متبذرا فيسخ ان
 شاء ما لم يعلم من له نصيب في قارة او غيرها ببيع بما شاء
 روى عن اسحق بن عمار عن عبد صالح عن رجل لم تزل في يده وبيد ابائه
 دار وقد علم انها ليست له ولا يظن بحج صاحبها قال ما احب ان
 ما ليس له ويجوز ان يبيع سكناه والرواية مرسله وطريقها الحسين بن
 سماعة وهو واقف وفي النهاية يبيع تصرف فيها ولا يبيع اصلها ويمكن
 تنزلها على ارض الموات عاطلة احباها غير المالك باذن فالحق التصرف
 ولا اصل المالك اللفظ وافسام ثلاثة في القبط
 وهو كل موضع ضايع لا كافل له ولا بشرط في المنقط التكليف وفي اشراط الا
 ملكا زرد ولا ينفق المملوك الا باذن مولاه واخذ القبط مستحب

والقبط في دار الاسلام حر وعفا دار الشريك رقيق واذا لم يكن له وارث
 وبقي اقران على نفسه بالرفق مع بلوغه ورشد واذ وجد المنقط سلطانا
 ناسعا نبر على نفقته فان لم يجد ناسعا فان نفقته لا امران ان
 نفق للمنقط ورجع عليه اذا افوى الرجوع ولو نزع لم يرجع في
 في الضوال وهو كل حيوان يملك ضايع فاخذه في صورة الحيوان مكره
 ومع تحق التلف مستحب في البعير لا يؤخذ ولو اخذه ضمنه لاخذ وكذا حكم
 الدابة والبقرة ويؤخذ لو تركه صاحبه من جهل في غير كراه ولا ماء وبملك
 لاخذ والشاة ان وجدت في القلات اخذها الواحد لانها لا تمتع من صغير
 الصاع ويضمنها وفي رواية ضعيفة بحبسها عنده ثلث ايام فان جاء
 صاحبها والا تصدق بثمنها وينفق الواحد على الصالة ان لم ينفق
 ولا تصدق بثمنها وينفق الواحد سلطانا بنفق عليها من بيت المال
 وهل يرجع على المالك الاشترى نعم ولو كان للظالم نفع كالظفر والابن
 في النهاية كان بان او ما اتفق والوجه النقص الثالث وفيه ثلث
 فصول القبط كل مال ضايع اخذ ولا بد عليه فمادون الدرهم ينفع به بغير
 تعريف وفي الدرهم ودينار وما كان ازيد فان وجد في الحرم كره
 اخذه وقيل يحرم ولا يحل اخذه وقيل يحرم ولا يحل اخذه لا مع شبه التعريف
 ويعرف حولا فان جاء صاحبه ولا تصدق به عنه واستبقا امانة ولا
 يملك ولو تصدق به بعد تحول فكر المالك لم يضمن المنقط على الا
 شهوان وجد في غير الحرم يعرف حولا ثم المنقط بالخيار بين القمات والصد
 فواقاؤها امانة ولو تصدق بها فكر المالك ضمن للمنقط ولو كانت مملا

يبيع كالا طعام فوته عند الوجدان ومنها واشفع بها وان شاء فحما
 الى العالم ولا ضمان ويكرم اخذ الاوراق والحكم والالتفات والشرط
 والعصا والوند والخيل والعقال واشباه ذلك الا على ما يوجد في جنة
 او فلات او تحت الارض فهو لو وجد وان وجد في ارض لها مالك او بايع و
 لو كان مدفونا عرفه المالك او البايع فان عرفه فهو احق به ولا فهو لو وجد
 وكذا ما وجد في جوف دابة وتوجد في جوف سمكة قال الشيخ اخذ بلا تعريف
 ما وجد في صدق وقر او طره فهو له وان شارك في التصرف غيره كان كما
 للقطر اذا انكم لا تملك القطر بحول وحول وان عرفها مال من يملك
 وقبل يملك بمضى بحول الثاني للقطر لاهلية الاكتساب فلو
 لقط الصبي او المجنون جاز ويولى المولى التعريف وفي المملوك ترددا شبه
 الجواز وكذا للكتاب والمذنب وام الولد الثالث في الاحكام وهي ثلثة
 لا تدفع اللقطة الا بالينة فلا يكتفى بالوصف وقيل يكفي في الاموال الباطنة
 كالذهب والفضة وهو حسن لا بأس بجعل الايق فان عينه لم يرد بالرد وان
 لم يعين ففرد العبد من المصير بئرا ومن خارج البلد ان بعدد نائب عار
 واية ضعيف يؤيدها الشهرة والحق الشيخان البعير وفيما عداها اجر المثل
 لا يضمن الملقط في الحول لقطه ولا لقيطه ولا ضاله لم يفرط والسلم
 الوارث والنظر في المقدمات والمقاصد والولوجق
 والمقدمان ثلث في موضعين الارث وهي نسب وسبب فالنسب ثلث
 مرات الابوان والولد وان ترك ولا جدار وان علوا والاخوة والادهم
 وان نزلوا والاعمام والاخوان والنسب فيمان نزوجيه وولا والولاء

ثلث

ثلث مراتب ولاء العتق ثم ولاء تقصن اجره ثم ولاء لامعة
 في موانع الارث وهي ثلثة الكفر والقتل والرافا الكفر فانه يمنع من ميراث الارث
 فلا يرث الكافر مسلما اجري مكان الكافر ارميا او مرقدا ويرث المسلم الكافر اصلبا
 او مرقدا وميراث المسلم لو ارثه المسلم انفرد بالنسب او سار له الكافر كان اقرب
 منه حق لو كان ضام من جرين مع ولد الكافر فالميراث للضامن ولو لم يكن وارث
 مسلم ولو كان وارث الامام والكافر يرثه المسلم ان انفق ولا يرثه الكافر الا اذا
 لم يكن وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان احق بالارث وان بعد وفريق الكافر
 واذا اسلم الكافر على ميراث قبل القسمة منشار ان كان مساويا في النسب
 للميراث ان كان اولى سوا او كاللورث مسلما او كافرا ولو كان لوارث المسلم
 واحد لم يرثه الكافر وان اسلم لانه لا يتحقق هنا قسمة الا على الارث
 المسلم احق بميراث زوجية من روي فرايتها الكفار كافرا كانت او مسلمة وله
 النصف بالزوجية والباقي بالرد وللزوجة الربع مع الورثة الكفار والباقي
 للامام ولو اسلموا او اسلم احدهم قال الشيخ يرد عليهم ما فضل عن سهم
 وفيه تردد روي مالك بن اعين عن ابي جعفر ع في نص في مان وله
 اخ وابن اخت مسلمان واخا لصغار لابن الاخ الثلثان ولا ابن الاخت الثلث
 وينفقان على الاولاد بالنسبة فان اسلم الصغار دفع المال الى الامام فان
 بلغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم وان لم يسلموا دفع الى ابن الاخ الثلثين
 والى ابن الاخت الثلث اذا كان احدا بوي الصغير مسلما الحق به فلو
 بلغ اجبر على الاسلام ولو ابي كان كالميراث المسلمين يتوارثون وان
 وان اختلفت اراؤهم وكذا الكفار وان اختلفت مالهم للميراث



فقط فيقتل ولا تستأب وتعتد امرأته عدة الوفاة ونقسم اموالها ومن ليس
عن فطره يستأب فان ناب والاقتل وتعتد عدة الطلاق مع الحيض وعدة
الوفاة لامعها والرافة لا تقتل بل تجسر ونضرب اوقات الصلوات حتى تنوب
ولو كانت عن فطره لو مات المرندي كان ميراثه لوالدته المسلم ولو لم يكن
له وراث الا كافر كان ميراث المرندي لا ماله الا ظهر الفضل فيمتنع الوارث
من الارث اذا كان عدا ظمها ولا يمنع لو كان خطا وقال الشيخان يمنع من الية
حسب ولو اجتمع القاتل وغيره فالمرث لغير القاتل وان بعد سوا وقت يبا
القاتل او غير ولو لم يكن وارث سواي فالارث للامام ههنا مستأ
الاولى الدية كسائر اموال الميت بفضي منها ديونته وببقدر وصاياه وان قتل
عما اذا اخذت منه الدية وهل للمدعي ان يمنع الوارث من القصاص الوجه
لا في رواية لهم المنع حق بضمن الوارث الدين يرث الدية من يتقرب
بالاب ذكرانا وانانا والزوج والزوجة ولا يرث من يتقرب بالام وقيل يرثها
ميراث المال اذا لم يكن المقتول عمارا وارث سوى الامام فله القود
او الدية مع التراضي وليس له العفو وقيل له العفو الرق فيمنع من
الوارث الموروث ولو اجتمع مع محر فاليراث للمردونه ولو بعد وقرب الميراث
ولو اعتق على ميراث قبل قسمة يشارك ان كان مساويا وان كان لارث
ان كان اولى وان كان الوارث واحدا فاعتق الرق لم يرث وان كان اقرب
لان لا قسمة ولو لم يكن وارث سوى المملوك اجبر مولا على اخذ قيمته واعتق
ليجوز الارث ولو قصر المال عن قيمته لم يملك وقيل يملك وهو يسع في باقية
وبفك الابوان والاولاد ورغبتهم او قبل يملك والفرابة وفيه رواية

صغيرة

ضعيف وفي الزوج والزوجة تردد ولا يرث المدبر ولا ام الولد ولا المكنى المشرك
ومن تحرر بعينه يرث ويثبت يورث بما فيه من الحرية ويمنع بما فيه من الرقة
لثالثته في السهم وهي سنت النصف والرابع والثلثان والثلث
والسدس فالنصف للزوج مع عدم الولد وان نزل والنسب ولاخت لا
والام والاب والرابع للزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدمه والثلث
للزوجة مع الولد وان نزل والثلثان للثنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا لا
والام والاب والثلث للام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل الام مع من
يحجبها عن التزويج والولد من كلالة الام ذكر كان او انثى والنصف يجتمع مع
مثله ومع الربع والثلث ويجتمع الربع مع الملبين والثلث والسدس ويجتمع
الثلث مع الملبين والسدس ولا يجتمع مع الثلث ولا الثلث مع السدس نسبة
الاولى النخشب باطل وفاضل التركة يدعى ذوى السهم عد الزوج
والزوجة والام مع وجود من يحجبها تفصيل بيان في الامور
بعض الاستحسان ان يرضى الله سبحانه في مال لا يفيق به بل يدخل النقص على الاب
او من يتقرب به وسيلتي بيان انتم نعم المقاصد فثلثة في الانساب
وراثتهم ثلث الابا والاولاد فالاب يرث المال اذا نقره والام الثلث في
بالرء ولو اجتمعا فلا م الثلث والاب الباقي ولو كان له اخو كان له السدس
ولو شاركهما زوج او زوجة فللزوج النصف وللزوجة الربع والام ثلث لا
صل اذا لم يكن لها صاحب والباقي للاب ولو كان صاحب كان لها السدس ولو
انقر الابن فالمال له ولو كانوا اكثر اشتركو بالسوية ولو كانوا ذكورا واناثا
فللذكر سهمان وللانثى سهم ولو اجتمع معهم الابوان فلها السدس والباقي

للولاد ذكرانا واناثا ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدس
 والباقي يرد اخماسا ولو كان من نجب الأم ردد على الأب والنسب ادبعا
 ولو كان بنتان فصاعدا فللأبوين السدس والنسب او البنات الثلثان
 بالتسوية ولو كان من نجب الأبوين كان له السدس ولها الوالد
 الثلثان والباقي يرد اخماسا ولو كان مع البنت والأبوين زوج او زوجة كان
 للزوج الربع وللزوجة الثمن وللأبوين السدس والباقي للبنت وحده
 بفضل عن النصف يرد الزايد عليها وعلى الأبوين اخماسا ولو كان من نجب الأم
 رددناه على النسب والأب ادبعا بالحقة مسائل الأولاد والأولاد
 بقومون مقامها بأنهم عند عدمهم ويقاخذ كل فريق بنصيب من تقرب به
 ويفسونه للذكر مثل حظ الأنثيين الأولاد ابن كانوا أو أولاد بنت على الأ
 شبة ويمنع الأقرب الأبعد ويرد على ولد البنت كما يرد على أمه ذكر كان
 أو أنثى ويشتركون الأبوين كما يشتركان فيهما الأولاد الصلب على الأشبة
 يحس الولد الأكبر ثياب بدن الميت وخاتمة وسيفر ومصحف إذا
 خلف الميت غيره لك ولو كان الأكبر بنتا اخذه الأكبر من الذكور ويقضى
 عنه ما تركه من صيام وصلوة وشروط بعض الأصحاب ان لا يكون سفهرا ولا فاسدا
 اراى لا يرت مع الأبوين ولا مع الأولاد جرد ولا أحد من ذوي القربى
 لكن ليس نخب للأب ان يصلح أباه وأم السدس من أصل التركة بالسوية إذا
 حصل له الثلث ونظم الأم أباهما وأمه النصف من نصيبها بالسوية إذا حصل
 لها الثلث مما زاد ولو حصل لأحدهما الأجداد الأمع وجود من يتقرب
 لا نخب لأخوة الأم إلا بشرط ان يجعلان يكون أخوين أو أخوات أخنتين أو

أربع أخوات فما زاد لأب وأم والأب مع وجود لأب غير كفرة ولا ث في فقرة
 لأن شبههما عدم نخب وان يكون من نخبين لأحدهما النسيبة لأخوة والأجداد أو
 لم يكن أحد الأبوين ولا ولد وان نزل فالبنات للأخوة والأجداد فالأخ الواحد
 للأب والأم بنت المال وكذا الأخوة والأجداد بالنسب بالسوية والباقي يرد
 ولو اجتمع الأخوة والأخوان لها كان المال بينهم للذكر سهمان وللأنثى سهم
 والواحد من ولد الأم السدس ذكر كان أو أنثى وللأنثى فصاعدا الثلث بينهم
 بالتسوية ذكر كان أو أنثى ذكرانا واناثا ولا يرت مع الأخوة للأب والأم ولا مع
 أحدهم واحد من ولد الأب لكن بقومون مقامهم عند عدمهم ويكون حكمهم في
 الانفراق والاجتماع ذلك لحكم ولو اجتمع الكلالان كان لولد الأم السدس ان
 كان واحدا والثلث ان كانوا أكثر والباقي لولد الأب والأم وبسقط أولاد الأب
 فإن البنت الفريضة فللمرء على كلالته الأب والأم ولو ابقت الفريضة ولد الأم
 وولد الأب ففي الرد قولان أحدهما يرد على كلالته الأب لأن النقص يدخل عليهم مثل
 اخت لأب مع واحد من ولد الأم والأخوة يرد على الفريضة بنسبة مستحقة وهو أشبه
 وللمجد المال إذا انفرد لأب كان أو لأم وكذا لجهة ولو اجتمع جد وجد فان كان
 الأب فلها المال للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان الأم فالملأ بينهما بالسوية و
 إذا جتمع الأجداد المختلفون فابن يتقرب بالأم والجد الثلث على الأصح واحد كان
 أو أكثر ومن يتقرب بالأب الثلثان والأب الثلثان ولو كان واحدا ولو كان معهم زوج
 أو زوجة أخذ النصب الأعلى ومن يتقرب بالأم ثلث الأصل والباقي لمن يتقرب
 بالأم ثلث الأصل والباقي لمن يتقرب بالأب ويجوز لأحد فيمنع الأعلى وإذا
 خضع معهم الأخوة فالأجداد والأخوة والأجداد والأخوة والأجداد والأخوة والأجداد

في الولاء واقسامه ثلثة ولقاء العتق ويشترط التبع بالعتق ولا يراد
 جبرته فلو كان واحدا كان العتق سائبة وكذا لو تبع بالعتق ونزاع من الجبر
 ولا يراد العتق مع وجود المناسبات وان وبت مع الزوج والزوجة واذا اجتمعت
 الشروط وثبتت النعم ان كان واحدا واشتركا في المال ان كانوا اكثر ولو عدم
 النعم فالاصحاب اقول اظهرها انتقال الولاء الى اولاده التي كور دون الاثبات
 فان لم يكن الذي كور فالولاء لعصيته فلو كان المعتق امرأة فالولاء لعصيتها
 دون اولادها ولو كانا ذكورا ولا يراد الولاء من يتقرب بام المنعم
 ولا يصح بيعه ولا هبته ويصح جرم من مولى الام المولى الاب اذا كان الاب
 الاولاد مولودين على الحرية الثاني ولا يضمن الجبر من نوال
 انسانا بغير حذره ويكون ولاده لم يثبت له ليراث ولا ينعدي الضامن ولا يضمن
 الاسابينة كالمعتق في النذر والكفارات او من لا وارث له ولا يرث الضامن
 الامع فقد كل مناسبات ومع فقد المعتق ويرث مع الزوج والزوجة نصيبها الا
 على وما يقبل له وهو اولى من بيت المال الامام الثالث ولقاء الامامت
 ولا يرث الامع فقد كل وارث عدا الزوجية فانها تشارك على الاصح ومع
 وجوده فللأرض بغير ما شاء وكان على عم يعطيه فقراء بلده بغير ما
 غيبته بنفسه في الفقراء ولا يعطى لاجرائ الامع لخوف الواحق فاد
 بعض فصول في ميراث ابن الملا عنه ميراثه لأمه وولده للأم السدس
 والباقي للولود وانفردت كان لها الثلث والباقي بالرة ولو انفرد الاولاد فلول
 النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان والذكران المال بينهم بالسوية ولا اجتمعوا
 فللمذكر سهمان وللانثى سهم ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الا مع عدم

المال

الولد ونزل ولا ينفق معهم ولو عدم الولد ويرث من يتقرب بامه الا قرب
 فلا قرب والذكر ولا ينفق سواء ومع عدم الوارث يرثه الامام ويرثه هو امه و
 من يتقرب بها على الاظهر ولا يرث هو اباه ولا من يتقرب به ولا يرثونه ولو اعترف
 بالاب فلو ترك الحق لاب وام مع اخ واخت او خن واخوات من اب وام يشغل
 على مسائل ولد الزنا لا يرثه امه ولا غيره هامن الانسان ويرثه ولده وان
 نزل والى في مال الزوج ولو لم يكن احدهم فيرثه للامام وقيل يرثه امه كالميراث
 لغيره ان سقط حيا وبغيره بحكمة الا حياء كالاستدلال والحركات
 الارادية دون النقل قال الشيخ يوفى العمل نصيب الذكرين احتياطا
 ولو كان ذو فرض اعطوا نصيب الذي يرث ذرية بجني ابواه ومن يتقرب
 بهما او بكلاهما اذا تعارفا بما يقتضيه الميراث نوا ذوا لم يكلفا احد مما بالية
 المفقودين بغير مال وفي قدر النذر بصدرايات اشهر بما رجع سنين
 وفي سندها ضعف وقيل عشر سنين وهو في حكم خاص وفي الثالثة بقسمته الورثة
 اذا كانوا املاء وفيها ضعف وقال في الخلا فبقوله حجة بمضى مدة لا بعشر مثله
 فيها وهو اولى في الاحتياط ولا بعد من انهم على الاموال المعصومة بالاختيار
 للوثة لو تراء من جبره ولده وميراثه في رواية يكون ميراثه للأقرب
 الى ابية وفي الرواية ضعف في ميراث الخنثى من فرج الرجال والنساء
 ويعتبر بالبول فمن ابهما سبق يورث عليه فان بد منهما قال في الخلا فبجعل
 فيه بالفرقة وقال المفيد وعلم الهدى بعد اصلا عنه قال النهاية ولا يجان
 واللبسوط يعطى نصف ميراث امه وهو اشهر ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى
 قبل المذكور اربعة والخنثى ثلاثة ولا ينفق سهمان وقيل تقسم الفرقة مرتين فيفر

مؤذرا وانتي اخرى وتطلب فلما له نصف ونصفه نصف وله ثلث وثلثه
نصف فيكون اثني عشر فيحصل الخنز خمسة وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر
لثو حصل الخنز سبعة وللثني خمسة ولو شاركهم الزوج والزوج محض فريضة
لخنز ثم ضربت فيخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فما ارتفع منه نصيب
نليس له فريضة النساء ولا الرجال يورث بالفرعة ومن له ثلث او بدنان على
حق واحد يوفى او بصلح به فان اتتبه احد ما وهما اثنان في الغرق
والهدوم عليهم وهو لا يعرفون بعضهم بعضا اذا كان لهم واحد من مال و
كانوا يتوافتحون واشتبه المتقدم في الموت بالمتأخر وفي ثبوت هذا حكم بغيب
الغرق والهدوم يزيد مع الشرايط يورث الاضعف او لا ثم الاقوا ولا يورث
ما ورث منه وفيه قول اخر والتقديم على الاستحباب على الاشباه فلو غرق اب
وابن ورث الاب ولا نصيب منه ثم ورث الابن من اصل كنه ابد لا ما ورث
منه ثم يعطون نصيب كل منهما الورثة ولو كان لاحدهما وارث اعطى ما اجمع للثني
في الوارث لهما وما اجمع للاخر ولم يكن لهما وارث غيرهما انتقل مال كل
منهما الى الاخر ثم منهما الى الامام واذا لم يكن بينهما اتفاق في الاستحقاق سقط
اعتبار التقديم وكاخوين فان كان لهما مال ولا مشاركة لهما انتقل مال
كل منهما الى صاحبه ثم منهما الى ورثتهما فان كان لاحد ما مال صار مال الاخير
ومنه الى ورثته ولم يكن للاخير شئ ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال الى
الامام ولو ماتا حقيقا فلهما الميراث وكان ميراث كل واحد منهما الورثة
في ميراث الجورس وقد خالف اصحاب فيه فالحكم من يورثه لارث يورثهم
الا بالصحيح من النسب والسبب عن الفضل بن شاذان انه يورثهم بالنسب

وفاسدة وبالنسب الصحيح من النسب والسبب وعن الفضل خاصة وقام
للصيد وقال الشيخ يورثون بالصحيح والفاقد فيها واختيار الفضل اشبه وخلف
فلو خلف اما هي زوجة فلها نصيب كالم دون الزوجية ولو خلف جدته هي اخت
ورثت بها ولا كذا لو خلف بنتا هي اخت لانها لا ميراث للاخت مع البنت
في حساب الفريضة خارج الفروض سنة ونعني بالزوج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزاء
صحيحا فالنصف من اثني والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثا والثلث ثلثه
والسدس من ستة والفريضة اما بقدر السهام او اقل الكثر فاكان بقدرها فان
القسمة غير كسرة ولا فاضل عدد من انكسر عليهم في اصل الفريضة مثل الابوين وخمس
بنات تنكسر لبعة على خمسة ففرض خمسة في اصل الفريضة فما اجمع ففريضة
لانها وقف بين نصيبين وعددهن ولو كان وقف ضربت الوقف من العدد
لا من النصيب في اصل الفريضة مثل ابوين وست بنات للسببان اربعة وبين
وهو اربعة وبين عدد هن وهو ستة وقف هو النصف ففرض الوقف من العدد
وهو ثلث في اصل الفريضة وهو ستة فما اجمعت منه فلو نقصت الفريضة
بغير الزوج او الزوجة فلا عول ويدخل النقص على البنت او البنات او من يتفق
بالاب والام والاب مثل ابوين وزوج بنت فللك ابوين والسدسان وللزوج
الربع والباقي للبنت وكذلك ابوين او احدهما وبنت او بنتان وزوج النقص يدخل
على البنت او البنات واثنان من ولد الام واثنان للاب والام والاب مع زوج
او زوجة يدخل النقص على من يتقرب بالاب والام والاب خاصة ثم ان القسمة الفريضة
على صحة والاخرية سهام من انكسر عليهم في اصل الفريضة ولو زادت الفريضة
كان الردي على زوال السهام دون غيرهم ولا تعصبت ولا يرث على الزوج والزوجة

من يخرج اسمه الثاني في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار وانكار وسكوت
اما الاقرار فيلزم ان كان جابرا لا مريضا كان او امرأه فان التمس المدعى الحكم به
حكم له ولا يلتزم على المفجأة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او بشبه بذلك
عدلان الا ان يقع للمدعى بالحلف وان امتنع المقر من التسليم امر خصمه بالله
نعمه ولو لو الفس حيس حيس ولو ادعى الاستسار كلف بالبينه ومع ثبوته
بنظره في تسليمه الى الغرماء وروايتنا وشهرها بحلفه ولو ادعى بالقر توقف
في الحكم حتى يبين حاله واما الانكار فعنده يقول للمدعى لك بينة فان قال
نعم امر باحضارها فاذا حضرت سمعها ولو قال البينة عاينة اجل بمقدار اعضا
دها وفي تكفيل المدعى عليه هنا ترد ونخرج من الكفالة عند انقضاء الا
جل وان قال لا بينة عرف الحكم ان له البين ولا يجوز احلافه حتى يثبت المدعى
فان تبرع او حلفه الحكم لم يعتد لها واعيدت مع القاس للمدعى ثم المنكر اما
ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقطت الدعوى ولو ظفر له المدعى باليمين
للمقاصد ولو عامد لم يسمع دعواه ولو اقام بنية لم يسمع واقل
يجعل لها ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بها والاذب لنفسه جاز مطالبة البينة
وحمل مقاصته وان رد البين على المدعى صح فان حلف استحق وان امتنع
سقطت دعواه ولو نكل المنكر عن البين وامر فضي عليه بالنكول وهو المدعى
وقبل مرد البين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان نكل بطل ولو نكل المنكر
البين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت اليه ولا يستحق المدعى مع بنية الا في البينة
على البينة يستحق على بقاته في زمة استظهارا واما السكوت فان كان
لا فترت وصل الى معرفة اقراره وانكاره ولو اقر الى من جرم لم يقصر على القول

ولو كان عنادا جبر حتى يجيب الثالث في كيفية الاستعانة ولا يستغنى
امد الا بالله ولو كان كافرا لكن ان راعى الحاكم احوال الذي بما يقضيه دينه اخرج
جاز ويستحب للحاكم تقديم العظيمة ويجزيه ان يقول والله ما له في كذا ويجوز
تغليظ البين بالقول والزمان والكاف ولا تغليظ للمادون نصاب القطع ويحلف
الاخرى بالاشارة وقبل فوضع يد على اسم الله في المصحف وقبل يكذب البين في اوج
ويغسل ويؤمر بشربه بعد اعلانه فان شرب كان حالفا وان امتنع لم يحلف
ولا يحلف الحاكم احد الا في مجلس خضانه لا معدن كالمريض او من اغمى به نكولا
يحلف المنكر الاعلى القطع ويحلف على فعل غيري على نفى العلم كما لو ادعى على الوالد
فانكارا وادعى ان وكيله فبض او باع اما المدعى ولا شاهد له فلا بين عليه الا مع
الرد او مع نكول المنكر على قول ويحلف على الجزم ويكفي مع الانكار الحلف على عدم
الاعية عدم الاستحقاق ولو ادعى المنكر البراء او الاداء انقلب مدعى مدعيه منكر
فيكفيه البين على بقاء الحق ولا يتوجه البين على الوارث بالدعوى على مورثه
الا مع دعوى عليه بموته واثنائه وعلمه بالحق وانتهى في يده ما لا يسع
الدعوى في الحد ومعرفة عن البينة ولا يتوجه بها بين عن المنكر ولو ادعى الوالد
نكول مورثه ما لا سمعت دعواه سواء كان عليه دين يحيط بالتركز او لم يكن
ويقتضي بالشاهد والبين في الاموال والديون ولا يقبل في غير مثل الهلاك
والحدود والطلاق والفصاح ويشترط شهادة الشاهد ولا ونقد بلاء
ولو بداء بالبين وقعت لاعنة ويقتضي الحلف اعدائها بعد اقامه ولا يحلف مع
عدم العلم ولا يشب ما الغيب الا على الحكم الحاكم باجبار الحاكم
اخر ولا بقيام البينة بثبوت الحكم عند غيره نعم لو حكم بين الخصوم ثبت الحكم

عند غيب واشهد على نفسه فهو شاهدان بحكمه عند اخر وجب على المشهود عنه
 اتفاق ذلك بحكم القسمة بين الحقوقي ولا يشترط حضور قاسم باهوت
 فاذا اعدت النهام كفت القرعة في تحقق القسمة واكمل ما تساوى جزاؤه بغير القسمة
 على قسمة كالخطة والشعبه وكذا ما لا يتساوى اجزأه واذا لم يكن في القسمة
 ضربا كالأرض والخشب مع الضرب لا يجبر للمتنع الرابع في الدعوى وهو
 بسند في فصول في الدعوى وهو الذي يترك لوترك الخصومت وقبل الذي
 يدعى خلاف الأصل او امر اخفيا وبشرط التكليف وان يدعى لنفسه او لمن له ولا
 يترك الدعوى عنه وبراءة الدعوى بصيغة الجزم وكون للدعى برب مملوكا ومن كانت
 دعواه عبنا وله انتمى اعها ولو كانت دينيا والغريم مرفا فل او مع مجوده وعليه
 له يستقبل الدعوى بالانواع دون محكم ولو فات احد الشرط وحصل الغريم
 في بدل الدعوى مال كان له للمقاصه ولو كان من غير جنس وفي اسقاط الدعوى والمجبر
 شره اشبه الجواز الا لو لم يترك الدعوى مالا بوجبه قطعي لبر ومن هذا
 ان يكون بين جماعة ليس فيه عيب اخذهم لو انكسرت سفينة في البحر فخرجت الجرحى
 لاهله وما اخرج به بالغوص فهو لخرجيه وفي الرواية ضعف روى في رجل
 دفع الى رجل درهم بضاعة فخلصها بالمال وبجربها فقال ذهبت وكان لغريمه
 مال كثير فاخذوا اموالهم قال يرجع عليه بالمال ويرجع هو على اولئك بما اخذوا ويكن
 حمل ذلك على ان حاط المال ولم يأت ذن له صاحبه واذن الباقون لو وضع
 لو وضع الساجر لاجل عا بدامين فتلقت كالمستاجر ضامنا الا ان يكون لاجل عا
 الا ذلك في حق حيث وضع يقضى الغائب مع قيام البينة وبإيعاد مال له
 ديونه ويكون الغائب على حجة ولا يدفع اليه المال الا بكفيل الثاني في اخذ

الدعوى وفيه مسائل لو كان في دين رجل ولزاة جارية فادعى انها مملوكة
 وادعت المرأة حريتها وانها انتبهت فان اقام احداهما بينة قضى له والا تركت لجارية
 حيث شاءت لو تان عا عينا في يداهما قضى لهما بالسوية ولكل منهما اخلاف صاحبه ولو
 صدقها قضى لهما بالسوية ولكل منهما اخلاف الاخر وان كذبها اقره بدين
 اذا ادعى اخضا قضى له اليه القطر وهو رواية عمرو بن قيس عن جابر وفيه ضعف
 وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع ان عليا م قضى بدلت وهي قضيه في واقعة
 اذا ادعى ابا وليت غاربه بعض منعه كلف بالينة وكذا غيره من الناس
 وفيه رواية بالفرق ضعيف اذا ادعى الزوجات مناع البيت فله ما للمولى
 ولها ما للنساء وما يصح لهما يقسم بهما وفي رواية هو للمرأة وعلى الرجل بينة و
 قال الشيخ في المبسوط اذا لم يكن بينة فبدها عليه كائينهما الثالث
 في تعارض ابيات يقضى مع التعارض الخارج اذا شهدنا بالملك المطلق على الاشبة
 ولصاحب البدل وانفريت بينة باسبب كالشاة وقديم الملك وكذا الاشياء فلو
 تساوى في السبب فرأيت ان اشبههما القضاء والخارج ولو كانت بدها عليه قضى
 لكل منهما بما في يده الاخر فيكون بينهما نصفين ولو كان للدعى بينة ثالث قضى بالاعتدال
 فلا كثر فان تساوى اعدلت وكثيرا فخرج بينهما فمن خرج اسم احلف وقضى له ولو امتنع
 احلف للاخر ولو امتنع اقسام بينهما وفي المبسوط يقع بينة ان شهدنا بالملك المطلق
 ويقسم ان شهدنا بالملك المقيد ولاول اشبه الشهادة
 ولا نظر في امور رابعة في اوصاف الشاهد وهي ستة البلوغ فلا يقبل شهادة
 الصبي والمركب او قبل قبيل اذا بلغ عشرة وهو شاذ واختلف عباد الا في بينة في شهادة
 نهم في الجنابات ومحصلها القبول في الخارج مع بلوغ العشرة والمختلفوا في

كانت بينة احداهما في بينة المستشهد
 والخارج احاد في بينة المستشهد الثالث
 ومثل احداهما في بينة المستشهد

الاقامة وجب الامع فريغ من مستحق ولا تخيل الامتناع مع الفكن ولو روي للقول
 فقولان المروي الوجوب وجوبه على الكفاية وتجب مع عدد يقع به العمل
 ولا يشهد الامع المعرفة او بشهادة عدلين بالمعرفة ويجوز ان تنسفر للمعانة ليعر
 فيها الشاهد ويشهد على الاخر من الاشارة ولا يقبلها بالاقرار
 لا قبل بذكر بالشهادة بالمملك مشاهدته في رواية ولا على الشاهد
 بالتعرف لانه كالاتي بالمملك وليس بمملك بخون الشهادة على مملك
 لا يعرف الشاهد اذا عرفه المتابعان لا يجوز اقامة الشهادة الامع الذكر
 ولو روي خطه وفي رواية ان شهد معه اخر جان اقامتها وفي رواية تردده في
 حسابا او سمع شهادة ولم يستشهد كان بالخيار في اقامته ما لم يخش من
 الحق امتنع وفيه تردد ويكره ان يشهد الخالف اذا خشي استدعاء الحاكم
 شهادته الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في الدين والاموال والمحقق
 ولا تقبل في الحدود ولا يجوز الا اثنان على شاهد الاصل وتقبل الشهادة على شهادته
 النساء في الموضع الذي تقبل فيه شهادتهن على تردد واجل الالف اثنان يقول
 اشهد على شهادتي اني اشهد ولا يقبل شهادة الفرع الامع نذر حضور شاهد
 الاصل بمرض او غيبة او موت ولو شهد الفرع فانك شاهد الاصل فالمرء العبد
 عدلها فان تساوى اطرح الفرع وفيه اشكال لان قبول الفرع مشروط بعدم شها
 هذا الاصل ولا تقبل الشهادة على الشهادة على شهادة في شئ في الواقع
 وهي مسائل اذا رجع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ولو رجع بعد
 انقضاء ولم ينقض الحكم ومن الشهود وفي النهاية ان كانت العين قائمة ار
 يجتبت ولم يجرها وان كانت نالفة من الشهود اذا ثبت انها

شا

شاهدا زود نقض الحكم واستعيدت العين مع بقائها ومع تلفها او فخرها
 تضمن الشهود اذا كانت للشهود بغير قتل او جرح او قطع افاستوفى نفر
 رجع الشهود فان قالوا نعدنا افضو منهم او من بعضهم ويكفي البعض ما وجب عليهم
 ويتم العلى ان يقع عليه شئ ولو قالوا اخطانا لانهم الدية ولو قال بعضهم بعضهم
 اخطانا الزم نصيبه من الدية ولم يرضوا ان على غيره ولو قال نعدت دية عليه
 ما بفضا ويقض منه ان شاء وفي النهاية يرد للباقون من شهود الزنا ثلثة ارباع
 الدية ويقتل والرواية صحيحة السند غير ان فيما نسب على الاموال المعصومة يقول
 واحد لو شهد بطلاق امثله فترجمت نفر رجعتنا للمرورين الا الاول
 بعد الاعتداء من الثاني وتخل هذه الرواية على انها نكت بسلمع الشهادة الامع
 حكم الحاكم ولو حكم له لم يقبل الرجوع لو شهد اثنان على رجل بالسرقة
 وفتح نفر قالا وهما والساير فعين اعز ما دية بدلا فلا يقبل على الاخرين
 من عد المضط يحجب ان يشهد مشاهد الزور وتغير بما يراه الامام حقا
 المرأة الحدود وفيه فصول في حد في حد الزنا والنظر في
 للوجوب وحد والواحق اما للوجوب فهو ايلاج لانسان فزجر في فرج المرأة من غيب
 عقد ولا مملك ولا شبهة ويحقق بغيره لمخشفة فلا او دبر او يشترط في ثوب
 الحد البلوغ والعلم والتحريم والاختيار فلو تزوج محرمة كلام او الحضنة سقط
 الحد مع الجها الزنا التحريم ويثبت مع العلم ولا يكون العقد يجر يشهد في السقوط
 ولو تشبهت كالجنية بالزوجه فعليه الحد دون اظهرها وفي رواية يقام عليها
 الحد جها وعليه سراً وهي مذكورة ولو وطئ المجنون عاقلة ففيه وجوب الحد زود
 او جبر الشيخان ولا حد على المجنونة ويسقط الحد بادعاء الزوجه وبدي

ما يصلح شبهة بالنظر الى المدعى ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الزجر حتى يثبت
الزاني بالفاخر المرفوع مملوك بالعقد الدائم والملك بعد وعليه وبروح وبسوى
فيه المسلمة والذميمة واحصان الزنا كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجبا
ولا يخرج المطلقه بغيره من الاحصان ويخرج البائن وكذا المطلق ولو تزوج معتق
عليه الماتع الدخول وكذا الماتع ولو اوعى الجاهل او اهدى قبل على الاصح اذا كان
مكنا في حقه ولو راجع الماتع لم ينو حقه عليه الزجر حتى يبطأ وكذا العبد ولو اعتق
والمكاتب اذا تخلى ويوجب له على الاصح فان ادعى الشبهة فقولان ان شبههما القبول
مع احوال وفي التقييد والمضاجعة والمعاقبة التغير ويثبت الزنا بالاقرار او البينة
ولا بد من بلوغ المرفوع كماله واثنان ومربية وتكرار الاقرار بعينه او بشروط اعتد
بجالس الاقرار لا شبهة لا ولو اقر بعد ولم يبين ضرب حتى يرضى عن نفسه ولو اقر بما ثبت
الزجر ثم انكسر سقط ولا يسقط فيه ولو اقر بغيره كان الامام مخيرا في الاقامة بها
كان او غيره ولا يكفى في البينة اقل من اربعة رجال او ثلثة وامرأتين ولو شهد رجلا
واربع نساء بثبت بهم لجلد الزجر ولا تقبل شهادته ست نساء ورجل ولا شهادته
النساء منفردات ولو شهد ما دون الاربع لم يثبت وقد في القرية ولا بد في الشهادة
من ذكر الشاهد كالميل في الحيلة ولا بد من اقرارهم على الفعل الواحد في الزمان
الواحد والمكان الواحد ولو اقام الشهادتين بغير حدة لم يثبت ان تمام البينة ^{فقط}
شهادة الاربع على الاثنان فان ادعى بسقطه بعد بالنوبة بعد في البينة ويسقط
لو كانت قبلها اجما كان او غيري الثاني في الحيل ويجب القتل على الزاني

بالحرمة كالام والقتل والحق الشيخ رحمه الله اهل وكذا يقتل الذي اذا انفى بالسب
بالمسلم والزاني فها ولا يعقب الاحصان وينساق فيه الحر والعبد والمسلم ^{والكا}

وفي جلد قبل القتل تريد ويجوز الزجر على الحصان الذي يثبت معه الزجر حتى يثبت
للشيخ ولا يشترط ان يغايب الجلد والرجم اجما عا وفي الشيب روايتان شبههما الجمع
ولا يجب الزجر بالزنا بالصغيرة والمجنونة ويجب لجلدها وكذا لو زنت بالحصنة غير ولو
لها المجنون لم يسقط الزجر عنها وتخير الراس البكر مع المحرم ويجزى بعد بلده
سنة والبكر من ليس بمحصن ومحسن وقيل الذي املك ولم يدخل ولا تقر ^{عليه} ^{للا}
ولا يجوز للملوك بجلد خمسين جلدا ذكر كان وانفق محضا او غير محسن ولا جرم على احد
ولا تقرب ولو تكرر الزنا في حد واحد ولو حد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرا
بعه وهو احوط والمملوك اذا اقيم عليه حد الزنا سبعا قتل في الثامنة وقيل في التا
سعة وهو اولى ^{والمحاكم في} ^{الزنا بالخيار في} ^{اقامته} ^{لحد عليه} ^{ونسلم الى}
اهل الحلة ليقيم الحد على معتقدهم ولا يفاد على المحمل حد ولا فصل حتى تضع وتخرج
من نقاسها وتخرج الولد ولو وجد له كافرا جازا بوجع المبرص والمستحق طقة ولا
مجدد احد هو حتى يبرأ ولو راي الحاكم التعجيل فزير بالصحة الشتم على العبد ولا
يسقط الحد باغراض المجنون ولا يفاد في الحر الشديد ولا الرد الشديد ولا في ارض
العبد ولا على النحى المحرم ويضيق عليه للطعم والشرب حتى يخرج للاقامة ولو اقر
في الحر فسد فيه واذا جنى الحد فيه والرجم جلد او لا ويدفن للرجوم الحققة
والرافد اصدرها فان فراعيد ولو ثبت للموجب الاقرار ولم يعد وقبل ان نصير
الحجارة اعيد ويبد الشهود بها الزجر ولو كان مقر ابداء الامام ويجلد الزاني قائما
عرا وقيل ان وجد بشايبه جلد بها الشد الضرب وقيل متوسطا وفيه على جسده
وينقى وجهه لوجهه وتضرب المرأة بالسبعة ونبت بشايبها ولا تضرب دينه ولو قتل
لحد ويدفن للرجوم عرا حلا ويستحب اعلام الناس ليؤفروا ويجوز ان يحضره

طائفة وفيما يستحب في أهلها واحد ولا يجزئ من الله قبله حد وقيل يكن
 الثالث في الواحق وفيه مسائل إذا شهد أربع نكاحات فاشهد أربع نكاحات
 بالنكاح فلا حد وفي حد شهره وفلان إذا كان الزوج أحد الأربعة
 وفلان والوجه السقوط أن سبق منه القذف ليقم الحكم حد ود الله أما
 حقوق الناس فيقف على المطالبة من أفضى بكى بأصبعه فعليه مهرها ولو كان
 بنت أمه فعليه عشرة قيمتها من تزوج أمته ومهرها فعليه الحد من أقرانه
 نفي بفلانة فعليه مع نكاح الأقران ولو أقرته فعليه حد القذف وكذا المثلث
 فيها تردد من تزوج أمه مرة مسلمة فوطئها قبل أن ينكحها فعليه ثمن حد الزاني
 من نفي في زمان شريف أو مكان شريف عوقب بزيادة على الحد
 الثاني في اللواط والسحق والقياد واللواط يثبت بكراهة إذا زنا ولو أقره دون ذلك
 عترة ويشترط في المقر التكليف والاختيار والتحرية فاعدا كان أو مفعولا ولو شهد
 أربعة بثبت ولو كان فادون ذلك حدوا ويقتل الموقب ولو لواط بصغير أو مجنون وثبو
 حب الصغير ولو كان بالفتى قتلا وكذا لو لواط عبدا ولو ادعى العبد الأكرام دفع عنه الحد
 ولو لواط بمثله فلا مام الإقامة أو دفعه إلى أهل بيته ليقبوا عليه حرمهم وموجب الإبقاء
 القتل للفاعل والمفعول إذا كان بالغاعا فلا يستوفى فيه كالموقب ولا يحد المجنون وإن
 كان فاعلا على الأصح ولا هام مختير في اللواط بين قتله وجرمه والقائه من جدار أو إفرقه
 بالنار ويجوز أن يضم الأحرار إلى غيرهم من الأحرار ومن لم يوف بحد ما نهى عنه على الأصح ويستوفى
 فيه مهر العبد ولو نكح مع الحد قبل في الرابعة على الأشهر ويجزئ للجماع نكاح إذا
 محرمين ولا جرم بينهما ويحد من ثلثين سوطا إلى تسعة وتسعين ولو نكح مع تكرار
 التعزير بحد في ثلث النكاحات ولا يعز من قبل فلا ما يشهد ويثبت السحق بإيثار اللواط

وحد فيه ما نهى عنه جلد حد كانت أو أمانة محصنة كانت أو غير محصنة للفاعل والمفعول
 وقال الشيخ في النهاية يزوج مع الإحصان ونكح المساجع في الرابعة مع تكرار الحد
 ثلثا ويسقط الحد بالتوبة قبل البيعة كاللواط ولا يسقط بعد البيعة ويجزئ بجماع تحت
 إذا واحد مجنونين ولو نكح مرتين مع الفقير أو فقير عليها الحد في الثالثة ولو عادت نكح
 للشيخ في النهاية قلنا الأولى كالفالته في حد ولا تأخير إلا العذر والاستفاعة
 فاسقاط لو وطئ زوجة فساحقت بك في ثلث من مائة فلا حد له وعي
 لحد المهر وعلى الصبي بحد القياد فهو يزوج بين الرجال والنساء والزنا وال
 جال والصبيان للواط ونثبت بشاهد من الأقرار بين واحد في خمس وسبعون جلدة
 وقبل يخلق رأسه ويشتر فيه لحد والعبد والسلم والكافر وينفي بأمانة وقال المقيد في
 الثانية والأول مرة ولا ينفى على المرأة ولا جرم الثالث في حد القذف و
 مقاصده أربعة في اللوجب وهو لا يزوج بالزنا واللواط وكذا لو قال يا منكوها في دين
 باق لغتانفق إذا كانت مفيدة للقذف وفي عرف القائل ولا يجزئ جهالة بفائدتها وكذا
 لو قال لمن أفربونه لست وليد ولو قال نفي بك ابوك والقذف لا يبرأ وزنت بك أمك
 فأنقذ لأم ولو قال يا ابن الزانية فأنقذ لها ويثبت الحد إذا كانا مسلمين ولو
 كان للمواحد كافرا ولو قال للمسلم بآية الزانية وأمر كافرة فلا شبهة التعزير وقال الشيخ
 في النهاية بحد ولو قال بانكح الزانية فحد لها ولو قال يا ابنة الزانية فحد لها بنسوبة
 الزنادون الواحد ولو قال زينت بفالانة فلهما وجحد وفي شبهة المرأة تردد والتعريض
 بوجوب التعزير وكذا لو قال لأمه لمرأته لحدك عذراء أو قال لغيب ما بوجوب أدنى
 والوضع وكذا لو قال يا فاسقا وشارب الخمر ملامر من مظاهره ويثبت القذف بكراهة
 من غير المكلف لحد الاختيار وبشهادة عدلين ويشترط في القذف البلوغ والعقل

فالصبي لا يجزى بالفد فوجز وكذا المجنون
 العقل والحرية ولا سألهم والتسرف من فذ فصبيا المجنون او مملوكا او كافرا او منتظرا
 بالزنا لم يجز به وكذا لا بوفد ولد ويجزى الولد لو قد فر وكذا لا قاب
 في الاحكام ولو قد فر جماعة بلفظ واحد فعليه حن ان طالبوا المجنوع ولو
 فتر فوا فكل واحد حن وحد الفد يورث كما يورث المال ولا يورث الزوج ولا الزوجة
 ولو قال ابنك ذات او بنتك فاحد لهما وقال الشيخ في النهاية له المطالبة والعفو ولو
 احد جماعة فغفوا احدى كان لمن بقي الاستبراء على الفاء ويقطع القاذف في الرابعة اذا احدثنا
 وقبل في الثالثة ولو احدثنا ثمانية بذكر كان القاذف او عبدا ويجزى شابة ولا يجزى بغير
 متوسط ولا بغير الكفار مع التباين في الواحق وهي مسائل يقبل من
 سلبه وكذا نسب احد لائمة ويجزى دمه لكل سامع اذا امن يقبل من ادعى النبوة
 وكذا قال الادريجي حرم صادق امره اذا كاهن على ظاهر الاسلام تقبل السماع
 اذا كان مسلما ويجزى اذا كان كافرا بكم ان نراد في نصاب الصبي عن
 اسواط وكذا العبد ولو فعل اسحق عتقه بغير مرفق في عبده وامنه وكذا كل من
 فعل محرما او ترك واجبا بدون احد الرابع حد المسكر والنظر في امور اربعة
 في التوبة وهو تناول المسكر والفقاع اختيارا مع العلم بالتحريم وبشرط البلوغ
 والعقل والتناول لجمع الشارب والمستعمل في الادوية ولا عذر به وينعقد الحكم ولو با
 لقطر وكذا العصارا اعلاما لم يذهب ثلثاه وكل ما حصلت فيه الشبهة المسكرة ويسقط
 الحد من جهل المشروب والتحريم وينتبه بشهادة عدلين او اقرار مرتين في مكلف
 من مختارا احد وهو ثمانية بجلده وليس في غيره من العبد والكافر مع الظاهر
 ويضرب الشارب على ظهره وكنتبه وينقى وجهه وجهه وفجره ولا يجزى حق يقيق

واذا احدث مرتين قتل في الثالث وهو المرفق وقلا الشيخ في الخلاف ويقطع في الرابع ولو
 شرب مرة او لم يجز في حد واحد في الاحكام وفي مسائل لو شهد واحد
 بشربها ولا خير فيها احد من شربها مستحيا الاستنباط فان تاب فم عليه ولا
 قتل وقيل حكمه حكم المرتد وهو فدي ولا يستحل يقتل مستحيا غير مرتد بل يجزى مستحيا
 محرم من باع لحمه مستحيا الاستنباط فان تاب فم عليه الحد ولا قتل وفيما سواها يجزى
 لو تاب قبل قبيل البئر سقط الحد ولا يسقط لو تاب بعد البئر وبعد الاور
 تحية الامام في الاقامة ومنهم من حتم الحد الخامس في حد السرقة وهو يقطع
 في السارق وبشرط التكليف وان تقاع الشبهة في ان لا يكون والدا من ولدا
 وان يهلك الحرز ويخرج للناس بنفسه ويأخذ سرا فيؤد اذا سرق فلا يجزى وطفل او
 ولا المجنون ولكن يجزى ان وفي النهاية يعرف عن الطفل او كافا فان عاد ارب فان عاد حن
 انما له حتى يذوق فان عادت قطعت انامله فان عاد قطع كما يقطع البالغ ولو سرق
 الشريك ما يظنه نصيبا لم يقطع وفي سرقة احد العائنين من الغنمة روايتان احداهما لا
 يقطع ولا اخرى يقطع ولو ناذ عن نصيبه قد انصاب ولو اهنل الحرز غنم واخرج
 هو لم يقطع والحر والعبد والمسافر والكافر والذكر والانثى سواء ولا يقطع عبد الا
 فسان بسرقته ماله ولا عبد الغنمة بالسرقته ما من له او يقطع لاجب ان الامر للمالك فلو
 على الاشبه والزوج والزوج وكذا الضيف وفي رواية لا يقطع وعلى السارق اعانه
 المال ولو قطع في السرقة ونصاب القطة اربع دينار ذهب خالصا مضافا
 بسكر للعامل او قيمة ذلك ولا بد من كون محررا تفعل او علقا ودفرو فكل
 موضع ليس لغير المالك دخله لا باه ذنر فهو حرز ولا يقطع من سرقة من الموضع
 للمالك في غشيانها كالحمامات والاسا حن وقيل اذا كان للمالك اربا

للمالك ان يجزأ ولا يقطع من سرق في جيب انسان او كفة الظاهر من يقطع
 لو كان باطنين ولا يقطع في التمر على الشجر ولا يقطع سارقا بعد امارته وكذا يقطع في سرقة
 ما كان عليه من ثمنه ولا يقطع من سرق مملوكا ولو كان حرا فباعه قطع لفساده لا حد ولا يقطع
 سارق الكفن ولا ينشر على بلوغه النصاب وقبل لا ينشر طائفة ليس هذا السرقة بل هي مجردة
 ولو ينشر ولم يلفظ غرر ولو نكرى وفات السلطان جنة قتل ردعا يثبت
 الموجب باقرار مدني او بشهادة عدلين لمن ولو اقر مرة اخرى ولم يقطع ولا ينشر في المقر
 التكليف والحرية ولا اختيار فلو اقر للضرب لم يقطع يقطع نعم لو رد السرقة بعينها قطع
 وقبل لا يقطع لنظر الاحتمال وهو شبه ولو اقر مرتين مخمرا يقطع ولو انكر
 في حذر وهو قطع الاصاب لان جنة من اليد اليمنى وبنزك الراحة ولا بها مرفوعة
 بعد ذلك قطعت يجله اليسرى فصل القدم وبنزك العقب ولو سرق قاله جسد دائما
 ولو سرق في السجدة قبل ولو نكرت السرقة من غير حال كفه حد واحد ولا يقطع اليسرى
 مع وجود الايمن بل يقطع الييمن ولو كانت سلا وكذا لو كانت اليسرى سلا وو
 لم يكن له يسار قطعت واما اليمنى وفي الرابطة لا يقطع قال الشيخ في النهاية ولو
 لم يكن يسار قطعت يجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس والكل
 من يقطع يجله اليسرى قبل البينة لا بعدها وتخير الامام معها بعد الاقرار في الاقامة
 على رواية فيها انصف ولا تشبه بغير حد ولا يضمن سرقة احد في اللواحق وفيه
 مسائل اذا سرق اثنان نصابا قلنا في النهاية يقطعان وفي الحلالا في السرقة بلوغ
 نصيب كل واحد نصابا لو قامت الحجة بالسرقة ثم امسكت بقطع ثم شهد عليه بغير
 طائفة في النهاية قطعت يده بالاولى ورجله بالآخرى وفي رواية ولا يولى التمسك بعينه
 الدم لافي موضع البقاين قطع السارق وهو فوق على ارفعة السرقة ومنه فلام

برفعه لامله ولو اذفعه لم يسقط حذر ولو وهب السادس في الحارب
 وهو كل مجرم سلا حارب او مجرما او نهان لا خافه السابلية وان لم يكن من اهلها
 على الاشبه وبثبت ذلك بلاقار ولو قرا او بشهادة عدلين ولو شهد بعض الصور على
 البعض لم يقبل وكذا لو شهد بعض المخوفين لبعض هذه القتل والقتل لا يقطع بخلاف
 او الف والاصحاب اختلافا قال المفيد بالتحريم وهو الوجه وقال الشيخ بالثبوت بقتل ان
 قتل ولو عفا والى الدم قتل حدا ولو قتل للمال استعبد منه وقطعت يده اليمنى ورجله
 اليسرى ثم قتل وصلب ان اخذ المال لم يقبل قطع بخلافه وفي خروج ولم يخذل للمال
 انصر منه وفيه ولو شهد السلاح مخيفا في لا عبرة ولو ناب قبل الفدية عليه سقطت
 العتوبة ولم يسقط حقوق الناس ولو ناب بعد ذلك لم يسقط ويصلب المحارب جبا على
 القول بالتحريم ومقتضى القول الاخر ولا يبرأ على التحريم الا من ثلثة ايام وبنزك اوجه
 يغسل على القول بصلبه حيا ويكفر ويصلي عليه ويدفن وينفخ الخار عن بلده على
 بالنوع من هو اكثله فيجالس سنة ومعاملة حقينوب والصلب محارب ولا انسان دفعه اذا
 غلب السلامة ولا ضمان على الدافع ويذهب المدفع هدر وكذا لو حارب المرأة على نفسها
 او غلاما دفعه فادى الى تلفه او دخل داره فزعمه فلم يخرج فادى الزجر والدفع الى التلف
 او ذهاب بعض اعضاءه ولو ظن العطيل للمال ولا يقطع المستلب ولا المختلس ولا المختال
 ولا الشنيخ ولا من سرقه غير مرفدا بل يستعان منهم ما اخذوا وبغردون بما يردع
 السابغ فانتبان البهاثم ووطى الاموات وما يتبعه اذا وطى البالغ العاقل
 بهيمة مأكلة اللحم كالشاة والبقر من لحمها او حكم نسلها ولو اشبهت بقطع
 قسم نصفين واه فرع وهكذا حقوقي واحدة ويندج ويجرق وبغير قيمتها ان لم
 يكن له وان كان المهر ظمها كالبغال والحجيج والدابة اعز منها ان لم تكن له دافعت

الغيرة بلاء وبيعته وفي قريتهما قولاً ولا يشبه ان يعاد عليه ويخبر الواطى على القدر
 بين ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين ولا قمار ولو مرة ولا يثبت بشهادة النساء
 منفردان ولا منضات ولو تكرر الوطى مع التعريض لثلاث اقل الرابعة ووطى المبت كوطى
 الحنة في احد واعدا الا حصان ويغلظ هذا ولو كانت زوجه فلا حد ويعزر ولا يثبت
 الا بربعة شهود وفي رواية يكتفى اثان لانها شهادة على واحد ومن لا يطيبين كن
 لا طهي ويعزر زيادة على الحد ومن استمنى بيده عزير بما يراه الامام ويثبت بشهادة عدلين
 ولا قرار مرتين ولو قبل نكح المرأة كان حسناً
 الفصاص وهو
 اما في النفس واما في الطرف والقود موجب قصد البالغ العاقل اذهاق النفس
 العصومة المكافئة عمد ويحقق العمد بالفصل الى القتل بما يقتل ولو نادى او القتل
 بما يقتل غالباً وان لم يقصد القتل ولو قتل بما لا يقتل غالباً ولم يقصد القتل فانفق
 فلا شرة ان خطا وكالضرب بالحصاة والعود الخفيف اما الرمي بالحجر القاسم او السهم المجد
 فانه يوجب القود ولو قتل وكذا لو افاء السموت فالتقى والى الاسد فانه يسه فانه كالا
 لزعة ولو امسك واحد وقتل اخر ونظر ثالث فالقود على القاتل ويجلس للممسك
 ابداً وتقفا بين الناظر ولو اكره على القتل فالقود على القاتل لا المكم وكذا لو اسب القتل
 فالقصاص على اللباس ويجلس على اللباس لا يدا ولو كان الماسر عبداً فقولان اشبهها
 انه كغيره والى ويقتل به السيد وفي خلافه ان كان العبد صغيراً او مجنوناً سقطت
 وجبت الدية على المولى ولو جرح جان فسرت الجناية دخل فصاص طرف في النقص
 لو جرح وقتل فقولان احدهما لا يدخل فصاص الطرف في ذلك النفس والاخر يدخل
 وفي النهاية ان فرق لم يدخل ومستند هادواية محمل بقتل ويدخل دية النفس
 في الاشتراك لو اشتركت جماعة في قتل محسوس فالقود على جميع

ورود

وبذلك واحد ما فضل عن دية عن جانيته وله قتل البعض وبذلك الاخر من فقه جانيته
 فان فضل المقتولين فضلاً فام المولى وان فضل منهم كان له بقصد
 فلا حظ ولا يقتصر في النفس فلو قطع يد جماعة كان له النحر في قطع جميع ويرتقا
 ضل الدية وله قطع البعض وبذلك الاخر لو اشتركت في قتل امرأتان قتلنا ولا
 تدان فاضل لهما ولو كن التردد الفاضل ان قتلن وان قتل بعضا والبعض الاخر
 لو اشتركت رجل وامرأة فالقود لهما ويقتصر الرجل بالرد وللغير جعل الرد انما تاولو
 قتل الرجل ردت عليه نصف دية ولو قتل المرأة فلا رد ولا يطالب الرجل بنصف الدية
 لو اشتركت امرؤ وعبدة فالقود لهما ولا يقتلها ويرد على سيد العبد وقيمة وله قتل الحر
 ويقتل سيد العبد بمسألة في ربهما ويسلم العبد اليهم او يقتل العبد ويسلم له
 على الحر سبيل الحق ان نصف الجناية على الحر ونصفها على العبد فلو قتلها المولى
 نصف دية وعلى مولى العبد ما فضل من قيمة عن نصف الدية ولو قتل الحر ومولى العبد
 عليه نصف الدية او دفع العبد ماله من دية فبمنه عن النصف فيكون الزيادة للمولى ولو قتل
 العبد ردت على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتل
 انقاة وعبدة فعل كمنها نصف الدية فلو قتل العبد وكانت قيمته بغير
 جانيته فلا رد وان كان ردت رد على مولا بالزيادة في الشرايط العينية في القصاص
 وهي خمسة الحرية بقتل الحر بالحر ولا رد وبالحر مع الرد بالحر وبالحر وهو لا
 ختمها الفضل الاصح لا وينساوى الرجل والمرأة في الجراح فصاصا ودية متباعدة
 ثلث دية الحر فيقتل دية بها ويقتلها مع رد النفاق ومنها ولا رد ويقتل العبد بالعبد
 وبلازمة ولازمة وبلازمة وبالعبد ولا يقتل الحر بالعبد بل بغيره فبمنه بغيره ولا يتجاوز
 دية الحر ولو اختلفا في القيمة فالقود قول المحلفي مع بليته ويعزر القاتل ويبرأ الكفار

ولعل العبد ملكه غير وكفر وفي الصدقة يثمنه رواية فيما ضعف وفي الرواية ان اعنا
ذلك قلبه ودية المملوك قيمتها مائة دينار ودية الحر وكذا لا يتجاوز بدية العبد
الذي دية ثمنهم ولا بدية الاخرة دية الذمير ووفيل العبد حر الموضع مولا و
لا اله بخاريين قتله واسترقاه وليس للمولى فكر مع كراهية المولى ولو خرج حرا
فالمخرج الفصا صوان شاء استرقه ان استوعب الجناية وان قصرت استرق
فسنة الجناية او يباع فيأخذ من ثلثه حقه ولو قتل

